



يُسْرَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى نَسْخَتِهِ الْمُطَبَّعَةِ الْوَحِيدَةِ

كتاب عمود الرّبّي في علوم الأئمّة رحّما

للشّيخ الإمام، العالِم الحافظ محمد بن بهاء الدين عبد الله الشهير بابن تاشر الدين المشقي

(المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

حَقْقَهُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ

مُصطفى اسماعيل

السيد صبحي الحسيني السامرائي

دار ابن مذموم

كتاب
عقول الرّزق في علوم الأئمّة و مترجمها

الله رب العالمين
حَمْدُهُ مُنْتَهٰى الْكِبَرِ

يُنْشَرُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى نَسْخَتِهِ الْمُطَبَّخَةِ الْوَحْدَيَّةِ

كِتابُ عُقُودِ الرَّرِيفِ فِي عُلُومِ الْأَرْضِ وَمَرْصَدِهَا

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ، الْعَالَمِ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ بَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ
الشَّهِيرِ بْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمشْقِيِّ

(المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ
السَّيِّدُ صُبْحَى الْحُسَينِيُّ السَّامِرِيُّ
مُصْطَفَى إِسْمَاعِيلٍ

دَارُ أَبْنِ حَذْمٍ

حقوق الطبع محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
٢٠٠٥ هـ - ١٤٢٦

ISBN 9953-81-051-6

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حذيفه للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص ٦٣٦٦ : ١٤ / ٧٤٠٧٠ - تلفون :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعود بالله من شرور أنفسنا وسیئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلاله. وبعد: إن الله تعالى أنزل على رسوله محمد بن عبد الله ﷺ قرآنأً عربياً وذكراً مباركاً هدى ورحمة للعالمين تكفل الله تعالى بحفظه من التغيير والتبدل والتحريف «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ» وبعثه لخیر أمةٍ أخرجت للناس وبيّن بسننته الطاهرة ما نزل من بالقرآن «وَأَنَزَّنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ»، واختار له أصحاباً كراماً بررة اتبعوا رضوان الله وسلكوا سبيل النور والهدایة وتمسّكوا بسننته المشرفة فكانوا قدوة لمن جاء بعدهم يصدقهم ما عاهدوا الله عليه، وجهادهم بأنفسهم وأموالهم لإعلاء كلمة الله تعالى ونشر دينه في آفاق المعمورة، تأدبوها بآداب نبيهم، وتخرجوا من مدرسته فكانوا جيلاً مثالياً وأثباتاً عدولًا نقلوا ديننا الكتاب والسنّة بكل أمانة وإخلاص، وهم الذين تشرفوا بصحبة سيد الرسل فسمعوا أقواله وشاهدوا أفعاله في حلته وترحاله. اعتنى الصحابة الكرام بسننته ﷺ عنایة كبيرة حفظوها ووعوها وعملوا بها، ونقلوها إلى التابعين والتابعين إلى تبع الأتباع جيلاً بعد جيل بكل أمانة وإخلاص وحافظوا عليها بأسانيدها ليميز بين الطيب من الخبيث ليعرف ما صحيحة عن رسول الله من الكلام المفترى والمكذب عليه. ثم هيأ الله تعالى للسنّة علماء أفادوا جهابذة

دونوا تاريخ الرواية وبحثوا في أحوالهم وأنسابهم وقطعوا بذلك الفيافي والصعب وركبوا الأحوال للوقوف على حال الرواية، وقد خصهم الله تعالى بعلم الإسناد الذي لم تعرفه أمة من الأمم قبلهم فكانوا كالصيارة في معرفة صحيح النقد من زيفه، واتسع هذا بعد أن دونت السنة حتى شمل البحث في أسماء الرواية وأنسابهم وكناهم وقبائلهم والمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق والمشتبه منها وألقاب الرواية والمدن التي نزلوها ومعرفة الإخوة من الرواية وأقرانهم وعمن رووا، ومن روى عنهم، وميزوا الرواية الثقات من المجروحيين والضعفاء ونعتوا الرواية أنواع النعوت بالنسبة لعدالة الرواية ومجروحيهم، فهذا راوي ثقة، وذاك وضع، أو كذاب، وهذا مدلس، وهذا راوي لم يسمع من شيخه، أما بالنسبة لمتون الأحاديث، وشرحوا غريب ألفاظ الحديث، وتكلموا على فقهها وناسخها ومنسوخها وبيّنوا علل المرويات، وقسموا الحديث إلى صحيح وحسن وصحيح، وميزوا بين المرفوع والموقف، والمسند والمتصل من المنقطع والمرسل، والمعضل والشاذ والمنكر والمضطرب والمقلوب والموضع، والاعتبار بالمتتابعات والشواهد، وزيادة الثقة، ومعرفة الأفراد، وصفة من تقبل روایته، وكيفية سماع الحديث وتحمله، وطرق أدائه والمسلسلات من الحديث، وأداب المحدث وطالب الحديث، والمصحف من الأحاديث، ومختلف الحديث، ثم بينوا طبقات الرواية والأكابر عن الأصغر. وقد ذكر ابن الصلاح ٦١ نوعاً من فنون علم مصطلح الحديث وقال هي قابلة للزيادة والنقص إذا ضم بعضها إلى بعض وسمي هذا العلم على المصطلح أو دراية الحديث).

علم الحديث:

هو علم يقتدر به على معرفة أقوال الرسول وأفعاله على وجه مخصوص كالاتصال والإرسال ونحوها، ويطلق أيضاً على معلومات وقواعد مخصوصة كما تقول: فلان يعلم الحديث تريد به معلوماته وقواعد^(١).
تناول هذا التعريف قسمى علم الحديث روایة ودراسة.

(١) المختصر في علم الأثر للكافيجي خط ورقة ٢.

وقد أفرد العلماء لكل قسم تعريف خاص:

علم الحديث دراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواية وأصناف المرويات وما يتعلق بها^(١).

علم الحديث روایة: علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

حفظت السنة وابتداً بتدوينها منذ عهد رسول الله ﷺ بعد أن أذن رسول الله للصحابي الكرام بالكتابة فدونت صحائف كثيرة كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو العاص، وصحيفة أبي موسى الأشعري، وصحيفة جابر بن عبد الله وغيرها، وصحيفة أبي هريرة توجد صحيفة أبي موسى الأشعري خط في مكتبة شهيد علي باشا، وصحيفة أبي هريرة طبعت محققة.

أهم الكتب التي صنفت في علوم الحديث:

- ١ - «المحدث الفاصل» للقاضي أبي محمد الرامهزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ طبع.
- ٢ - «علوم الحديث» لأبي عبدالله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هـ طبع.
- ٣ - «المستخرج» لأبي نعيم، مقدمة في مصطلح الحديث طبع.
- ٤ - «الكفاية» للخطيب البغدادي صاحب تاريخ بغداد طبع بالقاهرة وقدم له شيخنا العلامة المحدث محمد الحافظ التجاني رحمه الله.
- ٥ - «الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع» للخطيب البغدادي طبع.
- ٦ - «ما لا يسع المحدث جهله» لأبي حفص الميانشي المتوفى سنة ٥٨١ هـ طبع سنة ١٣٨٧ تحقيقنا.
- ٧ - «الإلماع» للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ طبع بتحقيق صديقنا الأستاذ سيد أحمد صقر طبع.

(١) تدريب الراوي ص ٤.

- ٨ - «معرفة علوم الحديث» لأبي عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ طبع عدة طبعات.
- ٩ - «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح» للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ طبع.
- ١٠ - «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ خط.
- ١١ - «نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح» طبع.
- ١٢ - «محاسن الاصطلاح» للحافظ البليقني طبع.
- ١٣ - «تدريب الراوي» للسيوطى شرح تقريب الإمام النووي طبع.
- ١٤ - «المنهل الراوى» لابن جماعة المتوفى ٧٣٣ طبع.
- ١٥ - «مختصر علوم الحديث» لابن كثير شرحه أحمد شاكر رحمه الله طبع.
- ١٦ - «نظم الدرر في علم الأثر»، منظومة للحافظ العراقي، طبع.
- ١٧ - شرحها المؤلف مختصر ومتوسط «الفتح المغيث شرح ألفية الحديث» طبع.
- ١٨ - «فتح المغيث» للسخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ طبع.
- ١٩ - «النكت الوفية» للبقاعي خط.
- ٢٠ - «فتح الباقي في شرح ألفية العراقي» للحافظ ذكرياء الأنصاري المتوفى ٩٢٨ طبع.
- ٢١ - «فهم ذوي النظر» للترمسي طبع شرح فيه ألفية السيوطى.
- ٢٢ - «ألفية الحافظ السيوطى» طبع.
- ٢٣ - «المختصر» لكافيجي المتوفى ٨٧٩ هـ.
- ٢٤ - «الاقتراح» لابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢ هـ طبع بتحقيق «عبد الرحمن» الدورى.

- ٢٥ - «التذكرة» لابن للملقن المتوفى ٨٥٢ هـ طبع.
- ٢٦ - «المقنق» لابن الملقةن طبع.
- ٢٧ - «التوسيع الأبهر لتذكرة ابن الملقةن» للإمام السخاوي ١٠٣١ هـ طبع.
- ٢٨ - «نخبة الفكر» للإمام ابن حجر وشرحها للإمام ابن حجر طبع.
- ٢٩ - «الخلاصة» للطبيبي، طبع بتحقيقنا.
- ٣٠ - «توضيح الأفكار» للصنعاني طبع.
- ٣١ - «شرح العلل الصغير» لابن رجب طبع بتحقيقنا.
- ٣٢ - «ظفر الأماني» شرحه عبدالحفي اللکنوي طبع.



ترجمة المؤلف

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة منها:

- ١ - «افتتاح القارئ لصحيح البخاري»، لم أقف عليه.
 - ٢ - «عقود الدرر في علوم الأثر»، - وهو كتابنا هذا ..
 - ٣ - «الرد الوافر في الانتصار شيخ الإسلام ابن تيمية» طبع.
 - ٤ - «بديعية البيان» خط.
 - ٥ - «التبیان شرح بديعية البيان» خط.
 - ٦ - «السراق المتكلم فيهم من الرواية» خط.
 - ٧ - «كشف النقاب عن حال من ادعى الصحبة أو له اتباع» خط.
 - ٨ - «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» طبع.
 - ٩ - «سلوة الكثيب بوفاة الحبيب» خط.

- ١٠ - «مختصر إعراب القرآن للصفاقسي» خط.
- ١١ - «ريع الفرع في شرح حديث أم زرع» خط.
قتل شهيداً في إحدى قرى دمشق ٨٤٢ هـ.

المصادر:

- ١ - «لحظ الألحاظ» ص ٣١٧.
- ٢ - «شذرات الذهب».
- ٣ - «الضوء اللامع» ٨: ١٠٣.
- ٤ - «البدر الطالع» ٢: ١٩٨.
- ٥ - «الدرر الكامنة» ٣: ٣٩٧.
- ٦ - «الأعلام» ٦: ٢٣٧.
- ٧ - «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١: ٤١.

موضوع الكتاب:

أرجوزة في المصطلح شرحها المؤلف في عقود الدرر.

وصف المخطوط:

مخطوط في الخزانة الأحمدية في علم رقم ٩٦٢٤ جاء اسم المؤلف في عنوان الكتاب، والمخطوط بقلم الشيخ علاء الدين بن علي بن شهاب الدين أحمد بن عبد المؤمن الزواوي المالكي كتبه في دمشق في الثامن والعشرين من شهر المحرم من شهور سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد مالكه عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن عبد الله المقدسي الشافعى غفر الله له ولوالديه وذرته ومن نظر فيه.

السيد صبحي الحسيني السامرائي

و

مصطفى إسماعيل

9758-fr

كتاب عمود الدرس في علوم الأثار

وشرحها يتبصر الإمام العالم الحافظ شمس الدين محمد

ابن مسحود الورزعي مدحناه من المؤمن

الذين شفوا بالتسهير ثم عزفوا بهم دلهم

امس

9

○

المجلس
الوطني

صورة غلاف المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْخَدُولُ الَّذِي شَرَعَ مَا اتَّقَمَ مِنَ الصَّدُورِ يَأْنُو رَأْنَوْعَ
الْمَأْتُورَ وَفَتَحَ مَا التَّامَ مِنْ لَا مُوْرَهُ الْفَانِتُ الْفَانِمُ بِالْمَأْوَى
وَمَنْعَ مِنَ الْكَرْمِ وَالْجَبُورِ الْشَّاکِرِ الضَّارِ عَلَى الْمَعْدُورِ
أَحْبَلَهُ عَلَى حِلِّ الْغَصَّانِ وَمِرْهُ وَاسْكَرَهُ عَلَى قِيلِ الْعَطَا
وَكَشَرَهُ وَأَسْلَهُ الْمَرْبُدِ مِنْ قَضَلِ وَبَرَدِ وَأَشْهَدَانِ لَهُ
لَهُ لَهُ لَهُ الْهَادِهُ أَهْدَاهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَرَبَّا فَارِداً لَا وزِيرَ
لَهُ وَفَرِداً صَدَ الْأَنْدَلَهُ وَلَا طَهْرَ لَهُ وَأَشْهَدَانِ سِيرَا
مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ الَّذِي خَتَصَهُ وَاصْطَفَاهُ وَرَسُولَهُ
الَّذِي نَخَبَهُ وَاجْتَبَاهُ وَحَبِيبَهُ الَّذِي فَرِيدَ وَاسْعَاهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ لَا طَهَارَ الْإِجَارَ وَاصْحَابَهُ الْأَخْيَارَ
لَا جَوَادَ وَنَابِعُهُمْ بِاَحْتَازَانِي بِعِرَاءِ الْمَعَادِ وَسَلَّمَتْلَهُمْ
وَكَرِمَتْكَرَهُمَا مَا بَعْدَكَدْ فَانِ اصْلَعَلَمَوْمَلَاسْلَمَ وَفَاعِلَهُ
سَيَانِ لَا حُكَمَّهُ وَشَرِيعَةُ الْحَاكِرِ وَالْعَامِ، كَنَارِ اللَّهِ عَنْ
وَحْدَيْتِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَفْضَلُ الصَّلَاتِ وَالنَّدَمِ،
وَلَيْسَ بِعِنَادِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ الْمُعَدِّلِ عَلَيْهِ اَشْرُفُهُنَّ الْعِلْمَ بِالْحَدِيثِ
الْمُنْوَى لِلشَّازِ الْبَجَهُ لَأَنَّهُ يَبْشِرُ حَلَطَ الْبَيْدَ صَدُورَهُ

وَبَعْظُ

ثمَّ المختصر في حل عقود الدرر في علم العشر
 علقت هذه من خطٍّ على خطٍّ مسندٍ إلى ما ذكره كاتب
 الأصل رحم الله مولفه الشيخ علاء الدين بن علي بن سهلان الذي
 أخذها عبد المؤمن الرزاوي المالكي عن عفرا الله له ولوالده
 ولمسايريه ولما يذكره وجمع المتنميين بعد مشق المحدث
 في الثامن والعشرين من شهر المحرم الحرام من
 شهر سنة سبع وسبعين شهاباً على عبد المالك
 عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 المقدسي الشافعي عن عفرا الله له
 ولوالديه وزوجته ولبن
 نظر فيه ودعى المالك
 والملائكة الحسن
 الحانئ والمعفع
 والرحمة
 وأمين
 وصلاته
 عاصمه
 مكتبه
 وكتبه

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط

النص المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي شرحَ ما انتظمَ من الصُّدور بأنوارِ أنواعِ المأثور، وفتحَ ما التَّأمَّ من الأمور، القانت القائم بالأمور، ومنحَ من الْكَرَم والْحَبُور، الشاكر الصَّابر على المَغْذُور. أَحْمَدَهُ عَلَى حُلُوِّ الْقَضَاء وَمُرْهٌ، وأشَكَرَهُ عَلَى قُلُّ الْعَطَاء وَكُثُره، وأسألهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ وَبَرِّهِ، وأشَهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ إِلَّاهٌ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَرَبِّا قَادِرًا لَا وزِيرَ لَهُ، وَفَرِداً صَمَدًا لَا نِدَّ لَهُ وَلَا ظَهِيرٌ لَهُ، وأشَهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الَّذِي اخْتَصَّهُ وَاصْطَفَاهُ، وَرَسُولَهُ الَّذِي انتَخَبهُ واجْتَبَاهُ، وَحَبِيبُهُ الَّذِي قَرَبَهُ وَانْتَجَاهَ^(١)، صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ الْأَمْجَادِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ الْأَجْوَادِ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْمَعَادِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا وَكَرَمًا تَكْرِيمًا.

أما بعد: فإنَّ أصلَ عُلُومِ الإسلام، وقاعدةِ مَبَانِي الأحكام، وشَريعةُ الخاصِّ والعامِ كِتابُ الله عزَّ وجلَّ، وحَدِيثُ رَسُولِهِ ﷺ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالسَّلامِ، وَلَيَسَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ الْمُعَتَمِدُ عَلَيْهِ أَشْرَفُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الْمُشَارِ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ يَشْرُحُ لِطَالِبِيهِ صُدُورًا وَيَعْظِمُ لِنَاقِلِيهِ أَجْوَارًا، وَيُلْقِي فِي قُلُوبِ حَافِظِيهِ نُورًا، وَيُجْلِلُ وَجْهَهُمْ نَصْرَةً، وَيَجْلُ لِكُلِّ مِنْهُمْ مَنْزِلَتُهُ، وَيَرْفَعُ قَدْرَةً مَعَ مَا فِيهِ مِنْ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّهُ ثَانِي أَصْوَلِهِ الْمُنْيِعَةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالدُّخُولِ فِي زُمْرَةِ حَفْظِهِ إِلَّا بِعِلْمِ أَصْوَلِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِتقَانِ مُضْطَلِّهِ وَإِحْكَامِهِ، وَإِحْاطَةِ بِمَعْرِفَةِ أَنْوَاعِهِ، وَمَا فِي كُلِّ مِنْ أَشْكالِهِ

(١) انتِجاه: خصَهُ بِمَنَاجَاتِهِ.

وأوضاعه، وفي ذلك مصنفات جمّة لغير واحد من الأئمة، ومنها ما صنف في أنواعه نظاماً مع بيانها شرطاً وأحكاماً، ومنها ما نظم موجهاً ضمن تسبيب، ولي في ذلك قصيدة مشهور غريب مع شرحه المطول بفوائدِه ومعانيه، المختصر بقلة الفاظه ومبانيه، لكنه خالٍ عن شرح غريب التضييد وبديعه، عارٍ عن بيان معناه وتدعيعه، وهذا إملاءٌ مفید فيما أغفلَ من شرح القصيدة من الغريب والبديع، والقريب والبعيد، مع حلٍ ما احتوى عليه من علوم الحديث، المشار إليه بأخصَّ عبارة وألطف إشارة، والله أسلُّ من فضله وإحسانه أن يمْنَ بعفوه وغفرانه عما أسلفناه من خطأ وخطل، وقدمناه من زَلَلٍ في قولٍ أو عملاً، فهو واسع العطاء، سميع الدُّعاء، سبحانه وتعالى.

أما القصيدة المشار إليها، المعول في الشرح عليه، فأوله:

الصَّبَرُ عنكم ضعيفٌ عَزَّ أدناءُ
وسمع غيره مَرَّةً مَثِي
كلٌّ منها بالغَرَضِ وافي
ثمَّ أشرحه كما شرطته فيه

وَجَدِي صَحِيحٌ بِكُمْ وَالْحُسْنُ قَوَاهُ
وعلی الروی اشتهر عنی
وقد بَثَتْهُ علی ثلات قوافي
وها أنا أذکُرُه بقوافي

وهو:

والصَّبَرُ عنكم ضعيفٌ عَزَّ أدناءُ
مُسْلِسٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِمَجْرَاهُ
وَشَدَّ تَعْدِيلٍ مَنْ بِالْكَفِ نَادَاهُ
فيها اختلافٌ كَرَاها قَلَّ مَسْرَاهُ
لو فَرَقْتَ فِي الْوَرَى عَادُوا بِشَكْوَاهُ
وَنِسْبَتِي (باطنا)^(١) تَكْرَارٌ ذِكْرَاهُ
يُزِيلُ مُغْضَلٌ أَمْرٌ فِيهِ الْقَاهُ

وَجَدِي صَحِيحٌ بِكُمْ وَالْحُسْنُ قَوَاهُ
وَطَرَحْ دَفْعِي بِوَضْعِ الصَّدْ مُرْسَلَةُ
قَدْ مَدَ مَقْلُوبَهُ مِنْ جُرْحِ مُقْلَتِهِ
دَمَعِي مَعَ الْعَيْنِ حُزْنًا صَارَ مُؤْتَلِفًا
وَالْقَلْبُ مُتَفَقٌ بِالْوَجْدِ مَعَ فِكَرِ
تَلْخِيصِ حَالِي بَدَا لِلنَّاسِ مُشَبِّهًا
لَعْلَّ وَضْلًا بِهِ رَفْعٌ لِمَنْقُطِي

(١) ما بين الحاضرين سقط من الأصل واستدركناه من الشرح.

فرد أروم له نسخاً برأيَاه
وَجَدَا بِمَن صَافَحَ الْأَبْدَالُ يَمْنَاهُ
بِئْكِرِهِ لَوْيَعْزُ اللَّوْمُ أَمْضَاهُ
مُتَابَعَ الصَّبَبِ فِيمَا فِيهِ بَلْوَاهُ
مَزِيدُ حُبٍّ عَنِ الإِضْغَاءِ يَنْهَاهُ
بِمُذْرَجِ لَعْلِيلِ الْقَلْبِ أَدَاهُ
مِنْ ذِي اِخْتِلاطِ ثَقَاتٍ لَيْسَ تَرْضَاهُ
سَادَ الْأَكَابِرَ مُذْسَمَاهُ مَوْلَاهُ
مِنْ (خَيْر) (١) الْأَبَاءِ وَالْبَلْدَانِ أَبْدَاهُ
فِي الصُّحْفِ تَارِيَخُ مَوْتٍ أَهْلُ مَغْنَاهُ
عَلَى الطَّبَاقِ إِلَى أَيَامِ لُقْيَاهُ

فَقَدْ وَقَفْتُ بِهِمْ مُسْنَدٌ لِجَوَى
وَأَبْهِمُ أَمْرِي وَعَلِيَا رُتْبَتِي نَزَلتُ
فَمَنْ يُغَرِّبُ لَؤْمِي فِيهِ مُشْتَهِرٌ
وَلَا اِعْتِبَارٌ بِهِ لَوْ كَانَ شَاهِدَهُ
وَلَوْ تَعَدَّدَ نَعْتُ الْعَدْلِ مُخْتَلِفًا
أَشْكَو اِضْطِرَابَ عَدْلِي فِي تَدْلِيسِهِ
يُعَنِّيْعُنِ الْعَدْلُ تَدْبِيجًا لِأَجْمَلِهِ
رَاوِ الْمَلَامِ تَأْدِبَ لَسْتُ أَثْرُكَ مِنْ
مُحَمَّدًا سَابِقًا لِلرَّسُلِ خَاتِمَهُمْ
صَلَّى إِلَهُ عَلَيْهِ كُلُّمَا كَتَبْتَ
وَالْأَلَّ وَالصَّخْبِ مَعَ أَثْبَاعِهِمْ سَبِّبَ

أَمَا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ :

وَجَدِي صَحِيقٌ بِكُمْ وَالْحُسْنُ قَوَاهُ
«فَالْوَجْدُ» أَحَدُ مَعَانِيهِ الْحُبُّ، يَقَالُ: وَجَدَ بِهِ يَجِدُ وَجَدًا أَحَبَّهُ وَهُوَ
الْمَرَادُ هُنَا.

وَ«الْحُسْنُ» ضُدُّ الْقُبْحِ وَيَكُونُ فِي الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ.
وَ«الصَّبِرُ» ضُدُّ الْجَزَعِ وَأَصْلُهُ الْحَبْسِ.

وَ«عَزٌّ» مِنْ قَوْلِهِمْ عَزٌّ الشَّيْءُ يَعْزُ عِزًا وَعَزَازَةً إِذَا قَلَّ فَلَا يَكُادُ يُوجَدُ.
وَمَعْنَى الْبَيْتِ: حُبِّي لَكُمْ لَا خَلَّ فِيهِ وَحُسْنُ خَلْقِكُمْ وَخُلُقِكُمْ زَادَهُ قُوَّةً
وَمَنْعَلُ النَّفْسِ قَلِيلٌ فَأَقْرَبَهُ إِلَى الْوِجْدَانِ لَا يَكُادُ يُوجَدُ وَمَعَ قِلَّتِهِ فَهُوَ ضَعِيفٌ.
وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: بِرَاعَةُ الْاسْتِهْلَالِ، وَيَقَالُ: حُسْنُ الْابْتِداءِ،
وَيُسْتَعْمَلُ فِي مَعَانِي مِنْهَا ذِكْرُ الْأَشْوَاقِ وَشِكَايَةِ الْفِرَاقِ. وَمِنْهَا وَضْفُ الدِّيَارِ
وَذِكْرُ الْمَحَالِ وَالآثَارِ. وَمِنْهَا ضَرْبُ مَثَلٍ أَوْ قَوْلُ غَرَبِي وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَكُلُّهُ

(١) ما بين الحاضرتين سقط من الأصل واستدركناه من الشرح.

يُسمى تشبيباً عند ذوي الآداب. وأصله افتتاح القصائد بذكر أيام الشباب واللّهُو مع الأتّراب، ثم سُمي كُلُّ مُبتدأ به في النّظم تشبيباً سواء كان غَزلاً أو وَضْفَاً أو شِكايَةً أو تَشبيباً. وأحسن الابتداء تحبيراً وتحريراً ما كان إلى المعنى المقصود مُسيراً لِيُفهَم المراد قَبْلَ الوقوف عليه من أَوْلِ لفظة تُشير إليه، كما في ابتداء هذا القصيدة المحكم؛ لأنَّ الغَرَضَ به مدح النبي ﷺ. وللفظة وَجْدي دالة على المحبَّة، مُشرعة بالوجдан والصَّحة، مُشيرَة إلى مدح المَحْبُوب؛ لأنَّ المَدْحَ الصادق لا يَنْشأ إلَّا عن حُبٍ سابق، فَحَسْنَ تَقْدِيم ذِكْرِ الحُبِّ في الإنشاد للإشارة إلى أنَّ المَدْحَ المراد.

ومنها المُطابقة: ويُقال: التَّطْبِيقُ والطُّبَاقُ والتَّكَافُؤُ والتَّضَادُ أيضاً، وهي الجمع بين مُتضادين، والقرآن بين مُتناقضين، ويجيء على أحوال نحو تَقَابِل الأسماء مع الأسماء والأفعال مع الأفعال، وتجيء من غير تقابل كما تلوّناه من قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ويُؤخذُ هذا النوع اللطيف من قولِي في البيت «صحيح».

ومنها التَّرْشِيقُ: وهو أنْ يُؤَهَّلُ الْفَظُّ لفظاً سابقاً لإفهام ما بينهما من مناسبة ما أو مُطابقة. وقولي «أدنـاه» رَسَح قولِي «عَزَّ» وقولِي «عَزَّ» رَسَح لفظة «وَجْدي» لما في هذا من العَدَم والوِجدان، ولما في ذاك من العِزَّة والهوانِ.

ومنها التَّصْرِيعُ: وهو موازنة لفظ الجُزَائِين من آخر صدر البيت وعجزه مع التزام القافية فيهما؛ كقولي في آخر الصدر «قَوَاه» وفي آخر العجز «أدنـاه».

ومنها الحَذْفُ: وهو التزام حَذْفِ حَرْفٍ فـأكثـر من حُرُوفِ المُعْجمِ فيما يُنْثَرُ أو يُنْظَمُ.

وهذا البيت ليس فيه حَرْفُ الظاء المعجمة وكذلك جميع أبيات المعلمة.

ومنها التَّوْرِيَّةُ: ويُقال لها الإِيهَامُ والتَّخْييلُ أيضاً، وهي مجيء لفظ له مَعْنَى قَرِيبٍ يَسْبِقُ الفَهْمَ إِلَيْهِ، وبعِيدٌ لَا يُوقَفُ أولاً عَلَيْهِ، بل يَأْتِي لفظٌ يَدُلُّ

أنَّ المُرَادَ البعيد، وعليه جماعةٌ من ذوي التَّجويد، ولم يشترط آخرون مجيء لفظِ التَّبَيِّنِ فيكون حينئذ كالتأوّجيه.

وتؤريه هذه الأبيات على هذا التَّعرِيف، وهي في الْبَيْتِ مُشِيرَةٌ إلى صحيح الحديث والحسن والضعفِ.

فالأول^(١): مَثُنْ اتَّصلَ إسْنَادُه بِرَوَايَةِ عَذْلٍ مُتَقِنٍّ عَنْ مُثْلِه سَالِمٍ مِنْ شُذُوذٍ وَعِلَّةٍ قَادِحةٍ.

وأصحُّ أسانيدِه في قولِ البخاري^(٢) وغيره: مالك^(٣) عن نافع^(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٥)، وقيل غير ذلك. وهذا بشرط اتصالِ الإسناد - كما ذُكر - إلى مالك أو من قيل عنه نحوه. وهو في غير الأحاديث المدوّنة في الكتب المشهورة، أما التي في الكتب فيساهم في الإسناد إلى مصنفها؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون بعضُ رواثتها أو كُلُّهم غير مُتَقِنٍّ أو غير معروفيين بالعدالة بل مُسْتُورين أو لم يُضْبطوا ما يَرَوونه ولا يُحَرِّرون ما يَسْمَعونه، بل بعضاً لهم لا يَدْرِي ما يَرْزُوِي، وإنَّما العُمدة في ذلك على من أثبت لهم السَّمَاع؛ لأنَّ المطلوب حفظ سلسلة الإسناد من الانقطاعِ.

والمحظوظ عدم القطع بالأصح في الأسانيد لتفاوت درجات الصحيحِ. والتَّصْحِيحُ لما لم يُنْصَّ على صِحَّتِه ولا تُكَلِّمُ فيه جائزٌ عند الأكثرين لمن تمكَّنَ في هذا الشَّأنِ وتبَحَّرَ فيه من المُتَقِنِّينِ.

(١) يعني الحديث الصحيح.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذبة البخاري، الإمام صاحب «الصحيح». تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٣٠/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢.

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبхи، صاحب المذهب. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٩١/٢٧، والسير ٤٣/٨.

(٤) هو نافع مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٥) أخرج قول البخاري هذا؛ الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» ص ٦٧ بإسناده إليه.

والثاني: الحَسْنُ: وهو ما اتصل إسناده من روایة مَسْتُور أو مَشْهُور غير مُتَقِن يُجَبِّر بِمُتَابِعٍ أو شاهدٍ مع انتفاء الشُّذوذ والعلة القادحة.

وفي هذا التَّعْرِيف نَظَرٌ، وأقرب تَعْرِيفِ الحَسْنِ أَنَّهُ ما انْحَطَّ عن مَرْتبَةِ الصَّحِّيْحِ وارتفَعَ عن الْضَّعِيفِ.

وهو مُلْحَقٌ بالصَّحِّيحِ احتجاجاً، ويُعبَّرُ عنه بالصالح كما فَعَلَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ السِّجِّيلِيَّ^(٢) وغيرهما.

فَأَحَادِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ الْمَدْنِيِّ^(٣)، وَبَهْزِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ مُعاوِيَةَ بْنِ حَيَّةَ الْقُشَيْرِيِّ^(٤) وأَخْرَابِهِمَا حَسَنَةً.

والثالث: الْضَّعِيفُ: وهو ما خلا عن شُرُوطِ الصَّحِّيحِ وما قيل في الحَسْنِ. وَجُلُّ أَقْسَامِهِ تَسْعَةٌ تَشَتَّمُ عَلَى أَرْبَعَةِ وَسِتِينِ قِسْمًا:

فَالْأُولُّ: مَا فَقِدَ الاتِّصالَ فِيهِ كَالْمُرْسَلِ، غَيْرِ الْمُثْجَبِ وَالْمُنْقَطَعِ وَالْمُغَضَّلِ وَالْمَقْلُوبِ.

والثاني: مَا فَقِدَ فِيهِ ذَلِكَ مَعَ فَقْدِ العَدَالَةِ كَالثَّلَاثَةِ الْأُولَى مَعَ الْضَّعْفِ فِي كُلِّ مِنْ رَاوِيهِ^(٥) أَوْ مَعَ غَدَمِ الْإِنْفَاقِ أَوْ مَعَ النَّكَارَةِ^(٦) أَوْ مَعَ الشُّذوذِ أَوْ مَعَ الْعِلَّةِ.

والثالث: مَا فَقِدَ فِيهِ أَيْضًا مَعَ وُجُودِ الشُّذوذِ أَوِ الْعِلَّةِ كَالثَّلَاثَةِ الْأُولَى مَعَ الشُّذوذِ وَغَدَمِ اتْفَاقِ الرَّاوِيِّ أَوْ مَعَ الْعِلَّةِ وَضَعْفِ الرَّاوِيِّ أَوْ مَعَ الْعِلَّةِ

(١) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب المسند الكبير المعلم، المتوفى سنة ٢٦٦ هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٤٧٦، وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٠.

(٢) هو سليمان بن الأشعث بن شداد أبو داود السجستاني، صاحب «السنن» المتوفى سنة ٢٧٥ هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١١/٣٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٢/٣٠٢.

(٣) وهو من رجال تهذيب الكمال ٢٦/٢١٢.

(٤) وهو من رجال تهذيب الكمال أيضًا ٤/٢٥٩.

(٥) في الأصل: «رواية»، ولا يستقيم المعنى.

(٦) في الأصل: «الستارة» خطأ، والصواب ما أثبتناه.

وَجَهَالَةِ الرَّاوِي أَوْ مَعَ الْعِلَّةِ وَعَدَمِ إِتْقَانِ الرَّاوِي أَوْ مَعَ الْعِلَّةِ وَرَاوِيهِ مَسْتُورٌ لَمْ يَنْجِبْ.

والرابع: ما فُقِدَ فِيهِ الاتِّصالُ مَعَ وُجُودِ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ كُلِّ الْثَّلَاثَةِ مَعَ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ أَوْ مَعَ الشُّذُوذِ وَعَدَمِ اتِّفَاقِ الرَّاوِي.

والخامس: ما فُقِدَ فِيهِ الْعَدَالَةُ فَقَطْ وَهُوَ مَا رَاوِيهِ وَضَاغْ أَوْ مُتَهَمْ أَوْ مَثْرُوكْ أَوْ ضَعِيفْ أَوْ مَجْهُولْ.

والسادس: ما فُقِدَ فِيهِ الْعَدَالَةُ أَيْضًا مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ لِمَعْلُ رَاوِيهِ وَضَاغْ أَوْ مُتَهَمْ أَوْ مَثْرُوكْ أَوْ ضَعِيفْ أَوْ مَجْهُولْ.

والسابع: ما فُقِدَ فِيهِ إِتْقَانِ الرَّاوِي فَقَطْ وَهُوَ مَا رَاوِيهِ عَذْلٌ مُغَفَّلٌ كَثِيرُ الْخَطَا أَوْ مَسْتُورٌ لَمْ يَنْجِبْ.

والثامن: ما فُقِدَ فِيهِ إِتْقَانِ الرَّاوِي أَيْضًا مَعَ وُجُودِ الشُّذُوذِ وَالْعِلَّةِ وَهُوَ شَاذٌ مُعَلٌ رَاوِيهِ عَذْلٌ مُغَفَّلٌ كَذَلِكَ أَوْ مُعَلٌ فِيهِ مُغَفَّلٌ أَوْ مُعَلٌ فِيهِ مَسْتُورٌ لَمْ يَنْجِبْ.

والحادي عشر: ما فِيهِ شُذُوذٌ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ وَهُوَ شَاذٌ مُعَلٌ وَشَاذٌ فَقَطْ .
وَرَوَايَةُ الْضَّعِيفِ خَلاً الْمَوْضِعِ جَائِزَةٌ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالرَّقَائِيقِ وَنَحْوُهَا، وَكَذَلِكَ وَالحَالَةُ هَذِهِ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجَمَهُورِ. أَمَّا مَا جَاءَ مِنْهُ فِي الصَّفَاتِ الإِلَاهِيَّةِ وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْاحْتِاجَاجُ بِهِ وَلَا رَوَايَةُ مَعِ الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا لِبَيَانِ ضَعْفِهِ.

والاحتياطُ فِي رَوَايَةِ الْمُعَلٌ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِصِيغَةِ لَا تَقْتَضِي الْجَزْمَ كَيْزُورِي وَرُوَيَّيْ وَجَاءَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

والبيت الثاني:

وَطَرَحُ دَمْعِي بِوْضُعِ الصَّدَّ مُرْسَلَةً مُسَلِّسًا غَيْرُ مَقْطُوعِ بِمَجْرَاهِ

«الْطَّرْح» الرَّمْيِيُّ، مِنْ طَرَخَتِ الشَّيْءِ وَبِالشَّيْءِ إِذَا رَمَيْتَهُ.

وَ«الْوَضْعُ» فِي أَحَدِ مَعَانِيهِ حَطُّ الشَّيْءِ وَهُوَ إِنْزَالُهُ.

وَ«الصَّدُّ» مِنْ صَدُّ يَصُدُّ صَدًا وَصُدُودًا إِذَا صَدَفَ عَنِ الشَّيْءِ وَأَغْرَضَ

عنه فيما قاله ابن دَرَيْد^(١) في «الجمهرة». و«المُرسَلُ» من أرسَلت الشَّيْءَ إِذَا أطلقتُه. و«الْمُسَلِّلُ» المُتَّصلُ بالشَّيْءِ وَمِنْهُ سِلْسِلَةُ الْحَدِيدِ وَغَيْرُه. و«مَجْرَاهُ» بالفتح مَصْدَرٌ مِنْ جَرَى الدَّمْعِ يَجْرِي مَجْرَى، وَبِالضَّمِّ مِنْ أَجْرِيهِ أَنَا، وَاسْمٌ مَوْضِعِ الْجَزِيِّ مَجْرَى أَيْضًا بِالْفَتْحِ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِنَّ تَسَافَطَ ذَمْعِي مِنْ أَجْلِ إِنْزَالِ إِغْرَاضِكُمْ عَنِّي وَمُطْلَقُه مُتَّصِّلٌ بَغْضُه بِعَضٍ لِمَجْرَاهُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ. وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: الْمُطَابِقَةُ بَيْنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُسَلِّلِ. وَمِنْهَا الْإِيْصالُ: وَهُوَ أَنْ يَتَمَّ مَعْنَى الْبَيْتِ تَجْوِيدًا، فَقَوْلِيُّ: «مُسَلِّلٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ» تَمَّ عَنْهُ مَعْنَى الْبَيْتِ ثُمَّ جَاءَتِ الْقَافِيَّةُ^(٢)... مَعْنَاهَا فِي تَجْوِيدِ مَعْنَى الْبَيْتِ. وَمِنْهَا التَّوْرِيَّةُ بِمَطْرُوحِ الْحَدِيثِ وَالْمَوْضِعِ وَالْمُرْسَلِ وَالْمَقْطُوعِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ.

فَالْأُولُّ: الْمَطْرُوحُ، وَتَفَرَّدَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْذَّهَبِيُّ^(٣) فِيمَا أَعْلَمُ بِتَلْقِيهِ هَكُذا^(٤) وَكَانَهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: فُلَانٌ مَطْرُوحُ الْحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ إِخْبَارُ الْمَثْرُوكِينَ كَعْمَرُو بْنُ شَمِّرٍ^(٥) عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ^(٦) عَنْ

(١) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي البصري صاحب التصانيف، المتوفى سنة ٣٢١هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٥٩٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٥.

(٢) بعد هذا كلمة غير واضحة.

(٣) هو الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله، شمس الدين أبو عبدالله الدمشقي المعروف بالذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٣/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ١٠٠/٩، والدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٤٢٦/٣.

(٤) سماه الذهبي هكذا في كتابه الموقظة ص ٣٤.

(٥) هو عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي المتروك الحديث. تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي ٢٦٨/٣.

(٦) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: ضعيف رافقى. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٦٥/٤.

الحارث^(١) عن علي^(٢) رضي الله عنه وأمثال ذلك.

والثاني: المَوْضُوعُ والمُرَادُ بِهِ الْمَكْذُوبُ، وَهُوَ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْفَضَّيْفِ، وَهَذَا شَرُّهَا فَلَا يَحْلُّ رِوَايَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ إِلَّا لِبِيَانِهِ.

والواضعون أصنافٌ؛ مِنْهُمْ مَنْ يَفْصُدُ تَبْدِيلَ الْأَحْكَامِ فَيَضُعُ فِي تَخْرِيمِ حَلَالٍ أَوْ تَحْلِيلِ حَرَامٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُعُ الْحَدِيثَ نَضْرًا لِمَذْهِبِهِ الْخَبِيثِ، أَوْ لِمَا أَفْتَى بِهِ دَلِيلًا، أَوْ تَكْسِبَا بِهِ وَتَخْصِيلًا، أَوْ تَدَيْنَا وَخُسْبَةً مُعْتَقِدًا أَنَّ ذَلِكَ قُرْبَةً، وَهُمْ شَرُّ الْأَقْسَامِ وَأَجْهَلُ الْأَقْوَامِ، وَمَا وَضَعُوهُ مِنْ الاختِلَافِ لَا يَخْفَى عَلَى الْجَهَابِذَةِ الْحُدَاقِ.

قال أبو محمد عبدة بن سليمان الكلابي^(٣): قيل لابن المبارك^(٤): هذه الأحاديث موضوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة^(٥).

والثالث: الْمُرْسَلُ وَهُوَ مَرْفُوعٌ تَابِعِيْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا. فَإِنْ كَانَ التَّابِعِيْ كَبِيرًا كَقَنْسِيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمَ^(٦) وَأَضْرَابِهِ فَلَا خِلَافٌ فِي تَسْمِيَةِ مَرْفَوعِهِ مُرْسَلًا.

(١) هو الحارث بن عبدالله الأعور الهمданى الكوفى، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: كذبه الشعبي في رأيه، ورمى بالرفض، وفي حديثه ضعف. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤٤/٥.

(٢) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) هو من رجال التهذيب، حيث روى له الجماعة، وقد توفي سنة ١٨٨هـ بالكوفة، فهو من أقران ابن المبارك. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٨/٥٣٠، وسير أعلام النبلاء ٨/٥١١.

(٤) هو عبدالله بن المبارك بن واضح المرزوقي أبو عبد الرحمن، أحد الأئمة الأعلام وحافظ الإسلام، روى له الجماعة، توفي سنة ١٨١هـ بمدينة هيت وهو من صرف من الغزو. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨.

(٥) الخبر رواه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/٣ عن أبيه عن عبدة به.

(٦) هو قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي أبو عبدالله الكوفى، مختلف في اسم أبيه، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ ليعاشه فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وأبوه أبو حازم له صحبة، وقد روى الجماعة لقيس، وتوفي سنة ٩٧ أو ٩٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٤/١٩٨.

وإن كان صغيراً كيحيى بن سعيد الأنصاري^(١) فمُزَسْلٌ على المشهور، وقيل مُنْقَطِعٌ. وسمى طائفه ما يسقط من إسناده راو فأكثر من أي موضع كان مُزَسْلاً، وقيل من روى حديثاً عَمِّن لم يسمعه منه فهو مُزَسْلٌ. وسمى بعضهم ما في إسناده مَجْهُولٌ مُزَسْلاً، وليس بشيء، فجهاله الراوي لا يمنع اتصال مزويه.

والمزسل ضعيف لا يحتاج به ما لم يت捷بر باتصال من طريق أخرى أو إرسال من وجه آخر، وكذا إذا أتاك بقول صحابي أو فعله أو فتوى أكثر العلماء أو عرف راويه أنه لا يُزَسْلٌ إلا عن عذر قبل كما نقله البهقي^(٢) وغيره عن الشافعي^(٣) بنحوه^(٤).

أما مَرَاسِيلُ الصَّحَابَةِ كابن عباس^(٥) وابن الزبير^(٦) وغيرهما رضي الله عنهم فكالمَؤْصُولِ حُكْمًا وصِحَّةً بشرطها.

الرابع: المُسَلَّسلُ وهو مَثْنَ جَاءَ بِإِسْنَادٍ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ

(١) هو الإمام الكبير قاضي المدينة الذي تفرع عنه طرق حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٤٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٤٦/٣١ وسير أعلام النبلاء ٤٦٨/٥.

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البهقي الخسروجردي، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٧٥/١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٤.

(٣) هو الإمام العلم محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكي الشافعي صاحب المذهب المتوفى سنة ٢٠٤هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٥/١٠.

(٤) ينظر كلام الإمام الشافعي حول المرسل في كتابه «الرسالة» ٤٦١ - ٤٧١.

(٥) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ. توفي رضي الله عنه سنة ٦٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٣١/٣، وسير أعلام النبلاء ١٥٤/١٥.

(٦) هو الصحابي الجليل عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدى، أول مولود في الإسلام بالمدينة في قريش. توفي رضي الله عنه سنة ٧٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٠٨/١٤، وسير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣.

فِعْلٌ أو غيرهما، كَقَوْلٍ كُلُّ من رواهُ: سمعتُ فلاناً، أو حذني وَشَبَّكَ بيديٍ، أو حذني يَوْمَ عِيدٍ، وكحديث الدُّعاء عند المُلتزم^(١) ورؤيَة الإجابة، وحديث فقيه عن مِثْلِه، ودمشقى عن بَلَدِيه.

ويجيء مَوْصُولَ التَّسْلِيسْلَ وَمَقْطُوعَ الْأَوْلَ أو الْوَسْطِ أو الْآخِر وَكُلُّ يُسَمَّى مُسَلِّسلاً.

الخامس: المَقْطُوعُ وهو مَوْقُوفٌ تابعٌ قَوْلًا أو فِعْلًا على المشهور، وقيل هذا في المُنْقَطَعِ أيضًا.
والبيت الثالث:

قد مَدَ مَقْلُوبَهُ من جُرْحِ مُقلْتِهِ وَشَدَّ تَعْدِيلُهُ مَنْ بِالْكَفِ نَادَاهُ.
«مَدَ» من قولهم مَدَ اللَّهُ الْأَرْضَ أي بَسَطَها.

و«الْجَرْح» بالفتح مضدر جَرَحُه وبالضم اسم.
و«شَدَّ» يشتدُّ ويُشَدُّ بالكسر والضم شَدًا وشُدُودًا انفرد عن الجمهور
وندرًا.

و«التَّعْدِيل» من المَعْدَلَةِ وهي السُّيْرَةُ الْحَسَنَةُ.
و«الْكَفُّ» المَنْعُ عن الشَّيْءِ وأيضاً كفُّ الْيَدِ.
ومعنى البيت: إنَّ مَقْلُوبَ دَفْعَي اتَّبَسَطَ بما يَمْدُّ من جُرْحِ مُقلْتِي ومنْ نَادَانِي بِالْكَفِ عن ذلك لا أقبل نداءه لأنَّه ليس بعَذِيلٍ عندي ولا عند الجُمهور.

وفي البيت من أنواع البَدِيعِ: الْمُطَابَقَةُ بين الجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ.
ومنها التَّرْشِيحُ، فقولي «تَعْدِيلٌ» رَشَحَ قولي «مَقْلُوبَهُ» والضمير في مَقْلُوبَه لقولي في البيت قبل هذا «دَفْعَي». ويحصل التَّرْشِيحُ أيضًا بقولي «مَدَ» فمَقْلُوبَه دَمٌ وهو مناسب لذكر الجَرْحِ، وكذا المُفْلِهُ وَالْكَفُّ بينهما مناسب.
ومنها التَّوْرِيَةُ بِمَقْلُوبِ الْحَدِيثِ، وَالْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ، وَالشَّادُّ من أنواع
الْحَدِيثِ:

(١) المُلتزم: ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة المشرفة.

فال الأول: المَقْلُوبُ وهو مَثْنَ رُوَيْ بِإِسْنَادٍ لِيُسَلِّمَ لَهُ إِمَا خَطَا وَإِمَا تَعْمَدَا،
والثاني^(١) يقع تارةً للاختبار كما فَعَلَهُ شُعْبَة^(٢) وغيره، ومنع بعضهم منه
 وأنكره جدًا، وتارةً للإغراق، أو لغرض مَذْمُوم فهو كالوضع، وهذه طريقة
السُّرَاقِ كَعَبَادِ الرَّاوِيِّ^(٣) ويحيى الحَمَانِي^(٤) وأضرابهما. ويجيء القلب في
 المَثْنَ وهو قليلٌ كروايتها على وجهين كلُّ منهما يخالف الآخر حُكْمًا.
 ويجيء القلب أيضًا في الأسماء مثل محمد بن أبي داود المُنادي^(٥) قاله
البخاريُّ: أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاؤِدَ^(٦).

والثاني: الجَزْحُ وَالْتَّعْدِيلُ وَعُدُّا نَوْعَيْنِ، والأكثر على عَدْهُما نوعاً
 واحداً، وبهما يَظْهَرُ قَبُولُ الراوي ورَدِّهِ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا خَبَرُ العَدْلِ، وحَكَى
الخطيبُ^(٧) في «الْكَفَايَةِ»^(٨) إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ العَدْلُ حَافِظًا ذَا
 ضَبْطٍ وَإِتقانٍ فَهُوَ الْغَايَةُ.

والعَدْلُ: هو الْمُسْلِمُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ السَّالِمُ مِنْ سَبَبِ فِسْقٍ وَخَرْمٍ مُرْوِعَةً.
 وَلَا تُشَرِّطُ فِيهِ الْحَرِيَّةُ وَلَا الذِّكْرِيَّةُ وَلَا الْبَصَرُ وَلَا الْعَدُّ وَلَا الْعِلْمُ بِمَعْنَى

(١) يعني: قوله عمداً.

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد البصري، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة ١٦٠ هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧.

(٣) هو عباد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد الكوفي الشيعي، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التفريغ»: صدوق راضي، حديثه في البخاري مقوون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤٧٥/١٤.

(٤) هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التفريغ»: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤١٩/٣١.

(٥) هو محمد بن عبيدة الله بن يزيد البغدادي، أبو جعفر بن أبي داود المنادي، من رجال التهذيب ٥٠/٢٦.

(٦) سماه هكذا في «صحيحه» ٦/٢١٧.

(٧) هو أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ مدينة السلام وغيرها من الكتب النافعة. توفي سنة ٤٦٣ هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٩٢/١، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٠ وغيرهما.

(٨) الكفاية: ١٣٩ - ١٤٠.

ال الحديث أو فقهه أو غريبه، فيُقبلُ بخبر العاري عن ذلك وخبر الواحد والأعمى والأنثى والعبد.

وشرط الضابط أن يكون يقطأ حافظاً للفظه إن حدث حفظاً، ضابطاً لما يحدث من كتابه نظراً، عالماً بما يحيل المعنى رواية، هذا فيمن تقدم، فأما في هذه الإعصار فيكفي في ضبط الرواية مع عدالته تقييد سماعيه إما بخطه أو بخط ثقة غيره وروايته إياه من أصله أو أصل شيخه أو فرع مقابل بذلك، وهذا ترshell من الثقاد إلى حفظ سلسلة الإسناد الذي أكرم الله به هذه الأمة وتشرف باتصاله الأئمة.

ويثبت كل من الجرح والتعديل بواحد على الصحيح وبالاستفاضة كمالك وشعبة وأضرابهما من المنشورين بالأمانة والعدالة.

والصحيح قبول التعديل من غير ذكر سببه بخلاف الجرح.

والتعديل خالية غالباً عن ذكر الأسباب وهو موافق لاختيار جماعة من الحفاظ والأصوليين أنه لا يجب ذكر سبب جرح ولا تعديل إذا كان المتكلّم عالماً بصيراً.

وللتعديل ألفاظ: أعلاها ثقة ثقة، أو إمام حجّة، ونحو ذلك. وبعده أفراد لفظي مما تقدم. ثم قولهم: صدوق، أو لا بأس به. ثم قولهم: محله الصدق أو رروا عنه. ثم قولهم صالح الحديث.

وللجرح ألفاظ أسوأها كذاب، أو وضع، أو دجال، ونحو ذلك ثم قولهم: متهم، أو هالك، أو ساقط. ثم قولهم: ضعيف جداً، أو واه بمرة. وأخبار هذا الصنف على مراتبه الثلاث لا يقبل احتجاجاً ولا غيره. دون ذلك قولهم: ضعيف، أو منكر الحديث، ونحو ذلك. ثم قولهم: فيه مقال، أو ليس بقويٍّ، أو هو لين الحديث، وأشباه ذلك. وإذا قيل في راو لفظ من ألفاظ هذه المرتبة أو التي قبلها يكتب حديثه للاعتبار كما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم^(١).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. قوله هذا في كتابه «تقدمة الجرح والتعديل» ٦/١.

وَلَا يُقْبِلُ خَبَرُ الْمَجْهُولِ عِنْدَ الْجَمْهُورِ وَهُوَ مَجْهُولُ الْعَدْلَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، مَغْرُوفُ الْعَيْنِ بِرَوَايَةِ عَدْلَيْنِ. أَمَّا الْمَسْتُورُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْعَدْلَةِ خَفِيُّ الْبَاطِنِ فَرَوَايَتُهُ مَحْتَاجٌ بِهَا عِنْدَ طَائِفَةٍ، وَالْمُخْتَارُ قَبُولُهُ فِيمَا قَالَهُ بَعْضُ مَشِيخَةِ مَشَايِخِنَا، وَحَدِيثُ مَنْ جُهِلَ عَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يُعْرَفْ إِلَّا مِنْ جَهَةِ رَأْوٍ فَقَطْ لَا يُقْبِلُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَنْ كَانَتْ بَذْعَتُهُ مُكْفَرَةً لَهُ لَا يُقْبِلُ خَبَرُهُ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُكْفَرَةً فَفِي قَبُولِ خَبَرِ صَاحِبِهَا خَلَافٌ؛ الْأَوَّلُ: إِنْ كَانَ غَيْرَ دَاعِيَةً قَبْلَ وَإِلَّا فَلَا، لَكِنْ خُرُجَ فِي «الصَّحِيحَ» عَنْ بَعْضِ الدُّعَاءِ إِلَى بَدْعَهُمْ كَعْبَ الدَّحْمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَانِيِّ^(١) الرَّاوِي عَنِ الْأَعْمَشِ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَالَّدُ يَحِيَّ ذَاكَ الْحَافِظَ الْمُسْعِفِ.

وَمَنْ تَعْمَدَ كَذِبًا مَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُدَّ خَبَرُهُ أَبَدًا. أَمَّا مُدَّعِي سَمَاعِ مَا

(١) اتَّهَمْ عَبْدَالْحَمِيدَ الْحِمَانِيَّ بِالْإِرْجَاءِ، وَهِيَ بَدْعَةٌ عَقْدِيَّةٌ، حِلْيَةٌ يَقُولُونَ أَيِّ الْمَرْجَأَةِ؟ إِنَّ الْإِيمَانَ مُجْرِدَ الإِقْرَارِ بِالْقَلْبِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْفَاسِقُ عِنْهُمْ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ وَإِنْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنَ الْمُعَاصِي أَوْ تَرَكَ مَا تَرَكَ مِنَ الطَّاعَاتِ. وَقَدْ رُوِيَ أَبُو عَبْدِ الْأَجْرِيِّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّجْسَتَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ «يَعْنِي عَبْدَالْحَمِيدَ» دَاعِيَةً إِلَى الْإِرْجَاءِ.

وَمَعَ هَذَا فَقَدْ وَثَقَ يَحِيَّ بْنُ مَعْنَى فِي عَدَدٍ رَوَايَاتٍ عَنْهُ، وَجَاءَ عَنْهُ تَضْعِيفُهُ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَةٌ، وَقَالَ مَرْأَةٌ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَضَعْفُهُ أَبْنَ سَعْدٍ وَالْعَجْلَى كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِلْمَزِيِّ^(٤٥٤/١٦)، وَمِيزَانِ الْاعْدَالِ^(٤٥٤/٢).

وَإِنَّمَا رُوِيَ لِهِ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» حَدِيثًا وَاحِدًا فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ بَابُ حَسْنِ الصَّوتِ بِالْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ^(٤٨١/٢) مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ بَرِيْدَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةِ عَنْ جَدِهِ أَبِي بَرْدَةِ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزَامِيرًا مِنْ مِزَامِيرِ أَلَّا دَاوِدُ». وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِاهُ مُسْلِمُ فِي «صَحِيحِهِ»^(٧٩٣/٢) (١٩٣/٢) مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ أَبِي بَرْدَةِ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا قَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ حَمْرَى فِي «هَدِيَ السَّارِيِّ» ص٤٨٤ مَعْقِبًا: فَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ «يَعْنِي الْبَخَارِيِّ» إِلَّا مَا لَهُ أَصْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدِ الْكُوفِيِّ الْأَعْمَشُ، الْمُتَوْفِيُّ سَنَةُ ١٤٨هـ. تَنْظَرُ تَرْجِمَتَهُ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ^(١٢/٧٦)، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ^(٦/٢٢٦).

لم يسمع ونحوه فليس من هذا بل هو كذب مجرد كالكذب في غيره يقبله إذا تاب عند الجمهور.

والثالث: الشاذ وهو عند الشافعى: مروي ثقة خالف فيه الناس^(١).
وقيل: ما انفرد به ثقة ولم يكن لمرويه أصل بمتابع للثقة. وقيل: ما انفرد به راوٍ فإن كان ثقة قبل تفرده وإلا فلا. والمختار عند ابن الصلاح^(٢) وغيره أنَّ المُنفرد بمروي إنْ كان ثقة مُثقناً ولم يكن فيما رواه مخالفة لمروي غيره فشاذ مقبول، ومنه أفراد «الصحيحين». وإن كان فيه مخالفة لمروي من هو أحفظ منه وأضبط شاذ مزدود. وإن كان ثقة قريباً من درجة المُمتنع فحسن ما انفرد به. وإن كان غير ضابط ولا مُمتنع كان ما انفرد به ضعيفاً.
فالشاذ المزدود قسمان: الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده.

البيت الرابع:

دمعي مع العين حزناً صار مُؤلِفاً فيها اختلاف كراهاً أقلَّ مسراً
«الدَّمْع» ماء العين، يقال: دمعت العين بالفتح ودمعت بالكسر أيضاً
تدمع بالفتح دمعاً بالتحريك وبالسكون أيضاً سالاً ماؤها.
و«الحزن» بالضم وسكون الزاي وبالفتح محركاً أيضاً ضدَ السرور.
و«الكرى» النعاس.

و«المسى» من قولهم: سريت وأسرى أيضاً سرى ومسرى إذا سرت ليلاً.
ومعنى البيت: إنَّ دمعي اختلف مع العين لدوام مسئيله مما بي من عدم
السرور وتردد النعاس بها ليلاً قليلاً.

وفي البيت من أنواع البديع: الاحتراس وهو مجيء لفظ الاحتراس عن
الالتباس أو للرُّد عن فهم غير القصد كقولي «حزناً» لأنَ الدمع يكون من
فرح ومن حزن، فلو لم أقل «حزناً» لالتباس سبب نزول الدمع. ومنها

(١) ذكره ابن الصلاح في مقدمته ص ١٧٣.

(٢) المقدمة ص ١٧٩.

الاشتراك وهو مجيء لفظ مشترك بين معانٍ ثم يجيء لفظ يدل على المعنى المقصود من ذلك اللّفظ المشترك، فالعين تطلق على الباصرة وعین الماء ومطر لا يُقلع أياماً والجاسوس والذهب، وكل يحتمل أن يُراد في البيت؛ فالأول ظاهر، الثاني والثالث اختلاف الدّمع عين الماء تشبيهاً بها في جريانها أو في تتبع المطر، والرابع أن سبب الدّمع وجود الجاسوس فكأنه مؤتلف معه إذا رُوي سقط الدّمع، والخامس أن الدّمع أحمر فلو وضع على ذهب كان بينهما اختلاف من حمرة لونه. ثم قلت بعد: «فيها اختلاف كراها»، فدل على أن المراد العين الباصرة.

وفيها التّرشيح بالكرى مع العين فكرى العين الجارية حفرها.

ومنها التّورية بالمؤتلف والمختلف من أنواع الحديث وهو ما يتألف خطأ ويختلف نظراً وضيّطاً. وهذا فن جليل ذو اتساع وغالب لا يدرك إلا بالنقل والسماع.

ويأتي في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب والأماكن والأضقاع، كأسيد بالفتح وكسر السين المهملة تليها مثناة تحت ساقنة ثم دال مهملة عدّة منهم: عتاب بن أسيد الأموي الصحابي أمير مكة^(١). وبضم أوله وفتح ثانية أسيد بن خضير الصحابي^(٢) وطائفه. وكذلك لكن بتضديداً للمثناة تحت وكسرها أسيد بن عمرو بن تميم جد القبيلة^{(٣)(٤)}.

والائي بفتح الهمزة وسكون المثناة تحت ثم لام مكسورة تليها ياء النسب

(١) هو صحابي أسلم يوم الفتح، واستعمله النبي ﷺ على مكة حين انصرف عنها بعد الفتح وسنة عشرون سنة. روى له الأربعة، وتوفي سنة ١٣هـ. تنظر ترجمته في الاستيعاب ١٠٢٣/٣، والإصابة ٤٥١/٢.

(٢) هو أحد النقباء الإثنى عشر ليلة العقبة، وكان أسلم قديماً. روى له الجماعة، وتوفي سنة ٢٠هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١، والإصابة ٤٩/١.

(٣) ذكره ابن حزم في جمهرة أنساب العرب ٢١٠.

(٤) ينظر باب أسيد وأسيد في: إكمال ابن ماكولا ٥٣/١ - ٧٤، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المتتبه لابن حجر ١٥/١ - ١٨.

مَن يُنْسَبُ إِلَى أَيْلَةِ الْمَدِينَةِ الَّتِي عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ الْمُتَصَلِّ بِالْقُلْزَمِ^(١) مَا يَلِيهِ
الشَّامُ وَفِيهِمْ كُثْرَةٌ مِنْهُمْ: عَقِيلُ بْنُ خَالِدِ الْأَيْلِي^(٢). وَبِضمِ الْهَمْزَةِ وَمُوَحَّدَةٌ
مُضْمِوَّةٌ مَعَ تَشْدِيدِ الْلَّامِ نَسْبَةً إِلَى أَبَلَّةِ الْبَصْرَةِ بَلَدَةٌ عَلَى شَاطِئِ دِجلَةِ فِي زَاوِيَةِ
الْخَلْجِ الَّذِي يَدْخُلُ إِلَى الْبَصْرَةِ نُسِبَ إِلَيْهَا حَلْقُهُمْ: شَيْبَانُ بْنُ فَرُوخِ الْأَبَلِي^(٣)
شَيْخُ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ. وَبِفتحِ الْهَمْزَةِ مَمْدُودًا وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَخْفِيفِ الْلَّامِ نَسْبَةً
إِلَى آبَلِ السُّوقِ، قَرِيَّةٌ بِوَادِيِّ بَرَدَى مِنْ أَعْمَالِ دَمْشِقَ مِنْهَا: الْحُسَينُ بْنُ عَامِرَ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ حُرَاشَةِ الْمَقْرَبِيِّ^(٤) شَيْخُ عَبْدِالْعَزِيزِ الْكَتَانِي^(٥). وَبِفتحِ أَوْلَهِ وَالْمُوَحَّدَةِ
مَعًا مَقْصُورًا الْفَرَجُ بْنُ أَبَلَّةِ الْأَبَلِي شَيْخُ لَأَبِي طَاهِرِ السُّلْفِيِّ^{(٦)(٧)}.

وَالْأَيْكَيِّ كَالْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ بِكَافِ بَدْلِ الْلَّامِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْأَيْكَيِّ الْفَارَسِيُّ فَقِيهُ شَافِعِيُّ الْمَذْهَبِ كَانَ قَبِيلُ السَّبْعِ مِائَةٍ^(٨).

(١) هو البحر الأحمر.

(٢) هو الراوي عن ابن شهاب الزهراني، ثقة روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٤٤ هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤٢/٢٠.

(٣) هو رجل صدوق ورمي بالقدر. توفي سنة ٢٣٥ وقيل: ٢٣٦ هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٩٨/١٢.

(٤) هكذا نسبة إلى جده، وهو الحسين بن محمد بن عامر بن أحمد أبو طاهر الجزري المقربي المعروف بابن خراشة، إمام جامع دمشق. شيخ ثقة نبيل يميل إلى مذهب أبي الحسن الأشعري. توفي سنة ٤٢٨ هـ. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ٣٠٩/١٤، و تاريخ الإسلام ٤٤٧/٩.

(٥) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي الكتاني الدمشقي، المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ٢٦٢/٣٦، والمنتظم ٢٨٨/٨، وسير أعلام النبلاء ٢٤٨/١٨.

(٦) هو الإمام العلامة المحدث المعمير أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السلفي، المتوفى سنة ٥٧٦ هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٠٥/١، وسير أعلام النبلاء ٢١/٥، والوافي بالوفيات ٣٥١/٧.

(٧) ينظر باب الأيلي والأبلبي في: إكمال ابن ماكولا ١٢٦/١ - ١٣٠، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصیر المشتبه لابن حجر ٣٣/١ - ٣٤.

(٨) شيخ موصوف بالذكاء وحل المشكلات، وكان معظمًا في نفوس كثير من العلماء. توفي سنة ٦٩٧ هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام ٨٦٥/١٥ وفيه: «الأيكي» بدل «الأيكى»، والبداية والنهاية ٣٧٤/١٣، والنجوم الزاهرة ١١٣/٨.

ومن ذلك أبو حَمْزَة بالحاء المهملة المفتوحة تليها ميم ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم هاء كثيّر. وبجيم وراء أبو جَمْرَة نَضْرَ بن عِمْرَانَ الْضَّبَاعِي^(١) صاحب ابن عباس رضي الله عنهمَا.

ومن ذلك بَنْرُ بِمُؤَحَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ مُثَنَّاهَ تَحْتَ ساكنَةَ ثُمَّ رَاءَ لَقَبُ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى بْنَ عَبْدِالْعَزِيزِ الصَّوْفِيِّ^(٢) حَدَّثَ عَنِ الدَّارِقَطْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَبِمُثَنَّاهَ فَوْقَ ثُمَّ مُؤَحَّدَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ ثُمَّ رَاءَ، تَبَرَّ لَقَبُ أَبِي إِبْرَاهِيمِ إِسْحَاقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الْبُخَارِيِّ^(٣) عَنْ خَلْفِ بْنِ عَامِرٍ وَغَيْرِهِ ذَكْرُهُ أَبُو القَاسِمِ بْنِ مَنْدَةَ^(٤) وَبِمُثَنَّاهَ أَيْضًا بَدَلَ الْمُوَحَّدَةَ، تَشَرَّ لَقَبُ جَمَاعَةَ.

ومن ذلك حُرَّار بحاء مهملة مضمومة ثم راء تليها ألف ثم راء اسم أكمات^(٥) (بَيْنَ)^(٦) الضباب وعمرٌ بن كِلَاب^(٧). وبكسر أوله حِرَّار سَعْد سِقَايَةً جعلها للمسلمين سَعْدَ بْنَ عِبَادَةَ^(٨) رضي الله عنه. وبخاء معجمة وتشديد الراء الأولى الخَرَار وادي الحجاز نصب على الجُحْفَةَ له ذكر في المغازِي^(٩). وبالتحقيق وزائين جَبَلُ أحْمَر لِغْنِيَّ^(١٠)، وأيضاً اسم مكان في

(١) روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٢٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٦٢/٢٩.

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في كتاب نزهة الأنبلاب في الألقاب ١٣٩/١.

(٣) كذلك ١٤٤/١ لكن قيده الحافظ «بنر» بكسر أوله وسكون الموحدة.

(٤) هو الحافظ المحدث المصنف أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق العبدى الأصبهانى. المتوفى سنة ٤٧٠هـ. تنظر ترجمته في المنتظم ٣١٥/٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٩/١٨، وذيل طبقات الحنابلة ٢٦/١.

(٥) الأكمات: واحدتها «أَكْمَة» وهي التل أو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، كما في القاموس المحيط.

(٦) ما بين الحاصلتين إضافة منا.

(٧) ذكر هذا الموضع ياقوت في معجم البلدان ٢٢٩/٢.

(٨) هو سيد الخزرج وأحد النقباء الإثنى عشر في بيعة العقبة. له ذكر في غير موضع من الصحيحين وروى له الأربعة، وتوفي سنة ١٦هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٧٧/١٠، وسير أعلام النبلاء ١/٢٧٠، والإصابة ٣٠/٢.

(٩) ذكره ياقوت في معجم البلدان أيضاً ٤٠٨/٢.

(١٠) هكذا في الأصل، ولم أقف عليه. وفي معجم البلدان ٤٣٢/٢: «الخزار: جبل لبني غاضرة خاصة».

ناحية منعج على يسار طريق البصرة إلى المدينة^(١). وفي هذا النوع مصنفات من أجمعها وأوضحتها كتابي المسمى «بتوبيخ المشتبه» في ثلاث مجلدات.

البيت الخامس:

والقلب متفق بالوَجْدِ مع فَكِيرٍ لو فُرِقت في الورى عادوا بشكواه
«الوَجْدُ» هنا الحُزْنُ.

و«الفِكَرُ» واحدة الفِكْر بكسر الفاء، ويقال بفتحها مع سكون الكاف، وهو ما وقع بخلد الإنسان وقلبه، الواحد فِكْرٌ وفِكَرٌ قاله ابن دُرَيند في «الجَمْهُرَة».
و«الورى» في أحد معانيه الخلق.
و«الشكوى» هنا المرض.

ومعنى البيت: إنَّ القلب لا يخلو مع حُزْنٍ من فِكرةٍ لو أصابت الخلق
رجعوا يشتكون مما أشتكى.
وفي البيت من أنواع البدع: الغلو وهو الإتيان بما يستحيل وقوعه
وهو ظاهر في البيت.
ومنها المطابقة بين الانفاق والافتراق.

ومنها الترشيح فقولي « بشكواه » رشح قولي « عادوا » وكذلك « عادوا »
رشح قولي و«القلب». وكذلك « الشكوى » مع « الورى »، والورى في أحد
معانيه داء يُفسد الفؤاد.

ومنها التورية بالمتفق والمفترق من أنواع الحديث. وهو المتفق لفظاً
وربما المفترق مسمى وحُكْمًا كأنس بن مالك نسبة الأنصاري^(٢)، والكعببي^(٣)

(١) ذكره ياقوت أيضاً ٤٣٢/٢

(٢) هو خادم النبي ﷺ وروى عنه أحاديث كثيرة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٣/٣، والإصابة ٧١/١.

(٣) هو أنس بن مالك الكعببي روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصِّيَامَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ». روى له الأربعه هذا الحديث. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٧٨/٣، والإصابة ٧٢/١.

صحابيان، ووالد مالك الإمام^(١)، وشیخ کوفی^(٢) حَدَثَ عن الأعمش، وشیخ حِمْصِی، وراوِیْخَنَی أبا سعید حَدَثَ عن عبد الرحمن ابن مَنْدَة. ومنه قسمٌ وهو أن يَتَفَقَّ اثنان في نسبٍ إلى أبٍ عَدَداً ويفترقان زَمَناً ومَدَداً. ومنه ما يَتَفَقَّ مُثَناً ويختلف معناه كجواب جاء اسماً ولقباً فالاسم جواب بن عَبَيْدَالله التَّنِمِی الكوفي^(٣) رَوَى عنه مسْعَر وغيره. واللقب مالك بن كَعْب رئيس بني كلاب لقبه جواب^(٤)، وأمثاله كثيرٌ.

البيت السادس :

تَلْخِیصُ حالي بَدَا للنَّاسِ مُشَبَّهاً وَنِسْبَتِی بِاَطْنَا تَکْرَارُ ذِکْرَاهُ

«التلخيص» الشَّرْحُ.

و«بَدَا» ظَهَرَ.

و«المُشَبَّه» المُشْكَلُ.

و«النِّسْبَة» بكسر النون وتضم العزو من قولهم: عَزَفَتْهُ إِلَى أَبِيهِ أَغْزُوهُ عَزُواً وعزِيْتَهُ أَيْضًا لُغَةً فصيحةً أعزِيْهِ عزيَاً إِذَا نسبَتْهُ إِلَيْهِ.

و«التكرار» التفعال من كَرَرَتُ الشَّيْءَ تَکْرِيرًا وَتَکْرَارًا إِذَا رَدَدْتُهُ، والتكرار بكسر أوله اسم وبالفتح مصدر.

و«الذَّکْرِی» بالكسر من قولهم: ذَكْرُهُ بِلْسَانِی وَبِقَلْبِی ذِکْرًا إِذَا لم تَشَهَ.

ومعنى البيت: إِنَّ شَرْحَ حالي ظَهَرَ للناسِ مُشَكَّلاً وَأَنَا فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ

(١) هو أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبهني. روى عنه ابن شهاب الزهري وابنه الإمام مالك. تنظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٢ / الترجمة ١٥٨٢ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢ / الترجمة ١٠٣٩ .

(٢) هو أنس بن مالك الصيرفي الكوفي. تنظر ترجمته في الجرح والتعديل ٢ / الترجمة ١٠٣٨ ، وموضع أوهام الجمع والتفرق للخطيب ٤٥٧/١ .

(٣) راو صدق رُمِي بالإرجاء. روى له البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام» حديثاً واحداً تعليقاً والنسياني في «مسند علي» حديثاً واحداً أيضاً. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٥٩/٥ .

(٤) ذكره ابن ماكولا في الإكمال ١٦٨/٢ ، وذكره معه غير الذي أورده المؤلف من يسمى جواب .

مَسْوِبٌ إِلَى تَكْرَارِ ذِكْرِ الْمَحْبُوبِ، وَذَلِكَ يَشَهِّدُ أَنِّي مُحِبٌ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَسَرِّهِ لَاَنَّ مِنْ أَحَبِّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذَكْرِهِ.

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ بَدَا وَبِاطِنًا^(١).

وَمِنْهَا الإِيْضَاحُ فَقُولِي «وَنَسْبِتِي» إِلَى آخِرِهِ إِيْضَاحٌ مَا أَشْكَلَ مِنْ شَرْحٍ حَالِيٍّ عَنْ النَّاسِ.

وَمِنْهَا التَّدْلِيلُ وَهُوَ الْمَجِيءُ بِلَفْظٍ تَامُّ الْمَعْنَى ثُمَّ يُرْدَفُ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي مَعْنَى آخَرَ فَيَكُمُّلُ بِهِ الْمُرَادُ، فَقُولِي «تَلْخِيصُ حَالِي بَدَا لِلنَّاسِ» تَامُّ الْمَعْنَى ثُمَّ أَرْدَفَتُهُ بِقُولِي «مُشَبِّهًا» رَشَحَ^(٢) قُولِي «تَلْخِيص» وَرَشَحَ أَيْضًا قُولِي «بَدَا».

وَمِنْهَا التَّوْرِيَةُ بِتَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ وَالْمَمْسُوبِينَ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَمِثَالُ الْأُولِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الْإِمامِ الْمَشْهُورِ^(٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ شِبْرِينَ^(٤) بِالْمَعْجمَةِ وَالْمُوَحَّدةِ ثَانِيَّةً شِبْرِينَ^(٥). وَسُرَيْجُ بْنُ النَّعْمَانَ^(٦) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ شِيْخُ الْبَخَارِيِّ، وَشَرِيْحُ بْنُ النَّعْمَانَ^(٧)

(١) بَعْدَ هَذَا بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ.

(٢) هَكُذا فِي الْأَصْلِ، وَكَانَ فِي الْكَلَامِ سَقْطًا.

(٣) هُوَ مِنْ أَئِمَّةِ الْتَّابِعِينَ، يَقَالُ: إِنَّهُ رَأَى ثَلَاثَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُوِيَ لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ، وَتَوْفَى سَنَةُ ١١٠هـ. تَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٣٤٤/٢٥، وَسِيرِ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ ٦٠٦/٤.

(٤) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ شِبْرِينَ، وَيَقَالُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ شِبْرِينَ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَتَوْفِى بَعْدَ سَنَةِ ٥٣٠هـ. وَهُوَ مُتَرَجِّمٌ فِي تَوْضِيْحِ الْمُشَبِّهِ لِلْمُؤْلَفِ وَالْإِعْلَامِ لَهُ ص. ٣٤٠ - ٣٤١.

(٥) تَنْظَرُ هَذِهِ الْمَادَةِ فِي: الْمُشَبِّهِ لِلْذَّهَبِيِّ ص. ٣٨٣، وَتَوْضِيْحِ الْمُشَبِّهِ لِلْمُؤْلَفِ، وَتَبْصِيرِ الْمُتَبَّهِ لَابْنِ حَجْرٍ ص. ٧٠٨/٢ - ٧٠٩.

(٦) هُوَ سُرَيْجُ بْنُ النَّعْمَانَ بْنُ مَرْوَانَ الْجَوَهْرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، وَأَصْلُهُ مِنْ خَرَاسَانَ. رُوِيَ لَهُ الْبَخَارِيُّ وَالْأَرْبَعَةُ. وَتَوْفَى سَنَةُ ٢١٧هـ. تَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٨١٢/١٠، وَسِيرِ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ ٢١٩/١٠.

(٧) هُوَ شَرِيْحُ بْنُ النَّعْمَانَ الصَّائِدِيُّ الْكَوْفِيُّ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. رُوِيَ لَهُ الْأَرْبَعَةُ. تَنْظَرُ تَرْجِمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٤٥٠/١٢، وَمِيزَانُ الْاِعْدَالِ ٢٦٩/٢.

بالمعجمة والحااء المهملة تابعي مشهور^(١). وأبو عمرو الشيباني بالمعجمة سعد بن إيسا التابعي^(٢)، وأبو عمرو الشيباني^(٣) بالمهملة تابعي أيضاً حدث عنه ابنه يحيى^(٤)، وأمثاله كثيرة. ولأبي بكر الخطيب فيه مصنف كبير^(٥).

وأما الثاني فهو من نسب إلى شيء ظاهره غير مراد، وهو على أقسام كسليمان الشيمي^(٦) نزل فيبني تميم، وخالد الحذاء^(٧) لم يحتمل نعلاً قط وإنما كان يجلس إلى حذاء فنسب إليه فيما قاله يزيد بن هارون. وعد فيه من نسب إلى الجد كأحمد بن حنبل^(٨) وخلق. ومن نسب إلى الأم كابن

(١) تنظر مادة سريج وشريح في: إكمال ابن ماكولا ٢٧١/٤، المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٢٦٨/٣، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ٧٧٨/٢ - ٧٧٩.

(٢) هو من أهل الكوفة، أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره. وقد روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٥٨/١٠، وسير أعلام النبلاء ١٧٣/٤.

(٣) من أهل فلسطين، مشهور بكنيته. وهو عم الإمام الأوزاعي. روى له البخاري في «الأدب المفرد» ولم يرو له الجماعة في كتبهم. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ١٠١/٦٧، وتهذيب الكمال ١٣٢/٣٤.

(٤) تنظر مادة الشيباني والشيباني في: المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٣٩٩/٣، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ٨١٩/٢.

(٥) هو تلخيص المشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيح والوهم. طبع بعناية سكينة الشهابي في دمشق عام ١٩٨٥م. ولأبي بكر الخطيب أيضاً كتاب: تالي تلخيص المشابه، وقد طبع أيضاً، حققه الشيخ مشهور حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ونشرته دار الصميعي عام ١٩٩٧م.

(٦) هو سليمان بن طرخان، أبو المعتمر التميمي البصري. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٤٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥/١٢، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٦.

(٧) هو خالد بن مهران، أبو المنازل البصري الحذاء. رأى أنس بن مالك الصحابي. روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٧٢هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٧٧/٨، وسير أعلام النبلاء ١٩٠/٦.

(٨) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المرزوقي ثم البغدادي، الإمام المبجل، صاحب المذهب.

الحنفية^(١) وآخرين. ومن نسب إلى التبني أو الحلف. ومن تختلف الرواية في نسبه فيُظن أنَّه اثنان كعروة بن الجعد البارقي ويقال: ابن أبي الجعد^(٢) وخلق.

البيت السابع:

لَعْلَّ وَضَلَّاً بِهِ رَفَعٌ لِمُنْقَطِعٍ يُزِيلُ مُغْضَلٌ أَمْرٌ فِيهِ أَلْقَاهُ

«لَعْلَّ» كلمة شك وطبع وإشراق ومن الثاني التي في البيت وهي لتقريب الحاجة، فيما ذكره أبو عبد الله الرازي في «مختصر العين».

و«الوَضْل» ضد الهجران من وصل الشيء بالشيء إذا جمأه.

و«الرَّفَعُ» ضد الخفض وتقريرك الشيء من الشيء.

و«المُنْقَطِعُ» المختلف.

و«المُغْضَلُ» من الأمر الذي لا يهتدى لوجهه، ومنه عضل في الأمر وأفضل أي استد وعلظ.

ومعنى البيت: أطمع بتكراري ذكر الحبيب لأنَّه من وضلا فإني مختلف ليزول ما استد بي مما ألقاه فيه.

وفي البيت من أنواع البديع: المطابقة بين الوَضْل والقطع.

ومنها الالتفات فهو في البيت من الغيبة إلى الحضور، فقولي «المُنْقَطِع» ثم قولي «اللقاء» أي أنا ويكون إيهاماً وهو التورية إذا جعلنا اللقاء من إلقاء الشيء أي ألقى المخوب المغضَل من أمر الشوق إليه ونحوه.

ومنها الترشيح فقولي «اللقاء» رشح قوله «رَفَع»، ورشح أيضاً قوله «يُزِيلُ».

(١) هو محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنفة، وهي من سبى اليهود الذين سباهم أبو بكر الصديق، فنسب إليها. روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٦/١٤٧، وسير أعلام النبلاء ٤/١١٠.

(٢) هو من صحابة رسول الله ﷺ. وقد استعمله عمر بن الخطاب على قضاء الكوفة فسكنها. روى عن النبي ﷺ أحاديث. روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢/٥٥، والإصابة ٤٧٦/٢.

ومنها التَّؤْرِيَّةُ بِالْمَؤْصُولِ وَالْمَرْفُوعِ وَالْمُنْقَطَعِ وَالْمُغَضَّلِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، فَالْأُولُّ: الْمَؤْصُولُ وَيُقَالُ لَهُ الْمُتَّصِّلُ أَيْضًا وَهُوَ مَثْنَى مَرْفُوعٌ أَوْ مَوْقُوفٌ سَلِيمٌ سَنَدُهُ مِنَ الْانْقِطَاعِ، وَمَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ سُمِّيَ كَذَلِكَ مُقَيَّدًا هَكَذَا: مُتَّصِّلٌ إِلَى الْحَسَنِ^(١).

وَالْمَرْفُوعُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ فِعْلُهُ، سَوَاءً كَانَ مُتَّصِّلًا أَوْ غَيْرَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ صَاحِبِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا أَوْ أَمْرَنَا بِكَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاوِيِّ عَنِ الصَّاحِبِيِّ: رَفَعَهُ أَوْ رَوَايَهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ. وَمِنْهُ تَفْسِيرُ صَاحِبِيِّ افْتَرَنَ بِذِكْرِ سَبَبِ التَّزُولِ.

وَوِجْهُ السَّبِّبِ الْمَرْفُوعَةِ الْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ وَالتَّقْرِيرُ وَالسُّكُوتُ عَنِ الْإِنْكَارِ بَعْدِ الْاِطْلَاعِ عَلَيْهِ، وَلِيَ فِي ذَلِكَ:

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِعْلُهُ تَقْرِيرُ أَمَّتِهِ سُكُوتُهُ عَالِمًا هَذِي هِيَ السُّنَّةُ وَالْمُنْقَطَعُ هُوَ الْمَشْهُورُ: مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادٍ رَاوِيَ غَيْرِ الصَّاحِبِيِّ، كَفَاتِدَةُ^(٢) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَقْطُوعِ أَنَّ الْمَقْطُوعَ قَوْلُ تَابِعِيُّ أَوْ فَعْلُهُ، وَسُمِّيَ مَوْقُوفٌ تَابِعِيُّ، وَعَبَرَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْمَقْطُوعِ عَنِ الْمُنْقَطَعِ.

وَأَمَّا الْمُغَضَّلُ: فَمَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادٍ إِثْنَانٍ فَأَكْثَرُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. وَأَجُودُهُ بِلَاغَاتُ مَالِكٍ. وَقِيلَ: إِنَّ قَوْلَ الْمُصَنَّفَيْنِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، مِنْ قَبِيلِ الْمُغَضَّلِ^(٣).

(١) يعني: الحسن البصري.

(٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري. روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن سرجس، ولم يلق غيرهما من الصحابة فيما قاله أبو حاتم الرازي «الجرح والتعديل» ٧ / الترجمة ٧٥٦» وعليه فروايته عن بقية الصحابة تعد منقطعة. وينظر المراسيل لابن أبي حاتم ١٦٨.

(٣) وسماه الخطيب البغدادي في بعض كلامه مرسلاً، على مذهب من يسمى كلّ ما لا يتصل مرسلاً. تنظر مقدمة ابن الصلاح ١٤٩.

البيت الثامن:

فقد وَقْفْتُ بِهِمْ مُسْنِدٌ لِجَوَى فَرْدٌ أَرُومَ لَهُ نَسْخَا بِرُؤْيَا
 «الوَقْفُ» و«الوقوف» الثَّبَاثُ، يُقال: وَقَفَ يَقْفُ وُقُوفاً إِذَا ثَبَثَ وَوَقَفْتُهُ
 أَنَا وَقْفَاً.

و«الهَمُ» الْحُزْنُ.

و«الْجَوَى» الْحُرْقَةُ وشِدَّةُ الْوَجْدَدِ مِنْ عِشْقٍ أو حُزْنٍ، يُقال منه جَوِيَ الرَّجُل بالكسر فهو جَوِي مثل ذُو، ومنه قيل للماءِ المُتَغَيِّرِ المُسْتَنِ: جَوِي قاله الجوهرِيُّ. وقال ابن دَرَينَد: جَوِي الرَّجُلُ وغَيْرُه يَجْوَى جَوَى شَدِيداً إِذَا تطاولَ مَرَضُهُ، قاله في «الجمهرة». و«أَرُومُ» أَطْلُبُ.

و«النَّسْخُ» إِبْطَالُ شَيْءٍ وِإِقَامَةُ شَيْءٍ آخَرَ مَقَامَهُ.

و«الرَّؤْيَا» فَعْلَى مِنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ رَؤْيَاً.

ومعنى البيت: ثُبُوتُ الْحُزْنِ عِنْدِي مُتَصَلٌ بِالْحُرْقَةِ وشِدَّةِ الْوَجْدَدِ، وَأَنَا طَالِبٌ لِذَلِكَ إِنْزَالُهُ بِرُؤْيَا الْمَحْبُوبِ وَلَوْ مَنَاماً.

وفي البيت من أنواع البديع: المُطَابَقَةُ بَيْنَ وَقَفْتُ وَأَرُومَ لِأَنَّ الْوَقْفَ الثَّبَاثُ، وَالرَّؤْمُ فِي أَحَدٍ مَعْنَيهِ حَرْكَةٌ مُخْتَلِسَةٌ.

ومنها التَّرْشِيحُ فقولي «نَسْخَا» رَسَحَ قولِي «وَقَفْتُ» فالنَّسْخُ الإِبْطَالُ وَالْإِزَالَةُ، وَالْوَقْفُ الثَّبَاثُ.

ومنها التَّؤْرِيَةُ بِالْمَوْقُوفِ وَالْمُسْنِدِ وَالْفَرْدِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَسْوُخِ من أنواعِ الحديث:

فالأول: قولُ صَاحِبِي أو فَعْلُهُ غَيْرُ مُضَافٍ لِعَصْرِ الْثُّبُوتِ سَوَاءَ كَانَ مُتَصَلًا أو مُنْقَطِعًا أو رُفِعَ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى، وَيُقالُ فِيمَنْ دُونَ الصَّحَابِيِّ مُقيِدًا كَهَذَا: مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ^(١) وَنَحْوِهِ.

والثاني: المُسْنِدُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ بَيْنَ رَاوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ أَسْنَدَ

(١) يعني: محمد بن سيرين البصري التابعي.

عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسنده عن النبي ﷺ خاصة قاله أبو بكر الخطيب^(١)، وقيل فيه غير هذا. والمسند مأخوذ من المسند وهو ما قابلك مما علا عن سفح الجبل، فكان راويه علا به رفعاً إلى منتهاه، أو يكون من قولهم: فلان سنداًبني فلان إذا كان معمدتهم في أمرهم، فإذا جاء الحديث مسندأعتمد عليه الحافظ حكماً بما يليق به.

والثالث: الفرد وهو مطلق ومقيّد، فالمطلق ما انفرد به راو على ما تقدّم في حكم الشاذ. والمقيّد تارة يكون بتفرد راو عن آخر، مثل لم يزوره عن فلان إلا فلان، أو: لم يزوره عن فلان ثقة سوى فلان. وتارة ينفرد به أهل بلدة، أو ينفرد أهل بلدة بستة. ولأبي داود السجستاني^(٢) في هذا كتاب «التفرد»^(٣).

والرابع: الناسخ والمنسوخ وهو من الفنون المهمة التي لا يدركها إلا فحول الأئمة. وأفضل النسخ الزوال، ويجيء زوال: انعدام كنسخت الريح الآثار، وزوال: انتقال كنسخت الكتاب.

وحده الاصطلاحى أن النسخ رفع حكم شرعاً بخطاب. فيخرج بالرفع بيان المجمل، وبالحكم المباح الأصلى، وبالشرعى خبر صحابي شاهد النسخ، فإنه لا يكون نسخاً وإن حصل التكليف بإخباره لمن لم يكن بلغه قبل ذلك، ويُفهم من الشرعى تغلق الحكم بالمحكوم عليه فيخرج بذلك تخفيف الصلاة من خمسين إلى خمس ليلة الإسراء^(٤) لعدم تعلقه بالأمة المحكوم عليهم لعدم بلاغه إلا بعد التخفيف. ويُفهم من الحد أن

(١) في الكفاية ٥٨، وذكره ابن الصلاح في مقدمته ١١٩.

(٢) هو سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام الحافظ صاحب «السنن» المتوفى سنة ٢٧٥هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١١/٣٥٥، وسير أعلام النبلاء ١٢/٢٠٣.

(٣) هو كتاب: تفرد أهل الأمصار بالسنن.

(٤) حديث فرض الصلاة وتخفيفها رواه البخاري في صحيحه ٩٧/١ (٣٤٩) و٢/٩١ (١٦٣٦) و٤/١٦٤ (٣٣٤٢)، ومسلم ١٠٢/١ (١٦٣) من طريق أنس بن مالك عن أبي ذر الغفارى.

يكون حكمان سابقٌ وهو المرويٌ وبذا يخرج التخصيص المتعلق بالتكليف كـ «لا تلبسو القُمص ولا السراويلات ولا الخفاف إلا أن يكون رجل ليس له نغلان فليلبس الخفين»^(١) فيه حكمان: المنهى من لبس الخفين والجواز، ولا يسمى نسخاً بل بياناً لما تقدم من اتصاله بالتكليف، والحكم الثاني متأخرٌ وهو الرافع وبه يخرج انتهاء الحكم بانتهاء الوقت كـ «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس»^(٢) فالمعنى موقت وبطلوه الشفاس ينقضي وقته، والتوكيد يمنع النسخ. ويفهم من الحد أن يكون النسخ بخطاب؛ لأن الحكم ينقطع بموت المكلَّف، والموت مُزيل للحكم لا ناسخ له، وكذا الجنون ونحوه يُزيل التكليف، ويُفهم منه أيضاً أنَّ الحكمين شرعاً، وبذلك يخرج شيئاً: لا نسخ بالعقل على الصحيح كمن سقط له عضُّ يجب غسله لا يقال نسخ عنه غسله بل زال الحكم بزوال سببه. ولا نسخ بالإجماع لأنَّ متعقلاً بعد وفاة النبي ﷺ إلا أن يتضمن الإجماع ناسخاً فيكون النسخ بدليل الإجماع لا بنفسه، والله أعلم.

ومعظم أدلة النسخ أربعة: النص النبوي كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها... الحديث»^(٣) والتاريخ ونصُّ صحابي والإجماع على ترك عمل بحديث ك الحديث قتل العائد في الرابعة إلى شرب الخمر^(٤).

(١) هو حديث لباس المحرم، وهو مخرج في الصحيحين، البخاري ٤٥/١ (١٣٤) وMuslim ٢/٢ (١٦٨) وMuslim ١٩/٣ (١٨٣٨)، ومسلم ٢/٤ (١١٧٧) (١) من طريق نافع عن ابن عمر.

(٢) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٧٣ و٥٩ و٧١، والبخاري في صحيحه ٧٧/٢ (١١٩٧) و٥٦/٣ (١٩٩٥)، وابن ماجة (١٢٤٩) من طريق قزعة مولى زياد عن أبي سعيد الخدري.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٣٥٠/٥ و٣٥٥ و٣٥٦، ومسلم ٦٥/٣ (٩٧٧) (١٠٦) و٨٢/٦ (١٩٧٧) (٣٧)، وأبو داود (٣٢٣٥) و(٣٦٩٨)، والنمسائي في المختبى ٨٩/٤ و٢٣٤/٧ و٣١٠/٨ من طريق عبدالله بن بريدة عن بريدة بن الحصيب.

(٤) ولفظه: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»؛ أخرجه أحمد في المسند ٩٥/٤ و٩٦ و١٠٠، وأبو داود (٤٤٨٢)، والترمذى (١٤٤٤)، وابن ماجة (٢٥٧٣)، والنمسائي في الكبرى (٥٢٩٧)، وابن حبان (٤٤٤٦) من طريق ذكوان أبي صالح عن معاوية بن أبي سفيان، به وهو حديث صحيح.

وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَمِلَ بِالْحَدِيثِ.

البيت التاسع:

وَأَبْهِمُ أَمْرِي وَعُلْيَا رُثْبَتِي نَزَلتَ وَجْدًا بِمَنْ صَافَحَ الْأَبْدَالُ يُمْنَاهُ

«المُبْهَم» من الأمور المُسْتَغْلَقُ الذي لا مَأْتَى له.

و«الْعُلْيَا» فُعلاً من العُلُو، وكذلك العلياء بالفتح والمد.

و«الرُّثْبَةُ» والمرتبة المَتَّرِّلةُ.

و«نَزَلتُ» استَقَرَّتْ من قولهم نَزَلَ في مَوْضِعٍ كذا.

و«الوَجْدُ» هنا الغِنَى.

و«الْمُصَافَحَةُ» وَضْعُ الإِنْسَانِ صَفْحَ كَفِيهِ بِصَفْحِ كَفِ إِنْسَانٍ آخَرَ، وَصَفْحُ الْكَفِ وَجَهَهُ.

و«الْأَبْدَالُ» أولياء الله، لا تَخلُوا الدُّنْيَا مِنْهُمْ إِذَا ماتَ وَاحِدُ أَبْدَالَ الله مَكَانَهُ آخَرَ . رَوَى الْإِمامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٢) مِنْ طَرِيقِ شَرِيفِ بْنِ عَبْيَنْدِ، قَالَ: ذِكْرُ الشَّامِ^(٣) عِنْدَ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: الْعَنْهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ: لَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «الْأَبْدَالُ يَكُونُونَ فِي الشَّامِ وَهُمْ أَرْبَعونَ رَجُلًا كُلُّمَا ماتَ رَجُلٌ أَبْدَلَ اللَّهُ مَكَانَهُ رَجُلًا فَيَسْقُى بِهِمُ الْغَيْثَ، وَيُتَصَرُّ بِهِمْ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَيُضَرِّفُ عَنِ الشَّامِ^(٤) بِهِمُ الْعَذَابُ» . شَرِيفُ وُثْقَ أَدْرَكَ عَلَيَا، وَقَيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ^(٥)، وَقَدْ تَابَعَهُ أَبُو الطَّفَّالِ^(٦) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ زُرَيْرِ الْغَافِقِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَلَيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَاهُ.

(١) في «الإحکام في أصول الأحكام».

(٢) المسند ١١٢/١.

(٣) في مسند أَحْمَدَ: أَهْلُ الشَّامِ.

(٤) في مسند أَحْمَدَ: أَهْلُ الشَّامِ.

(٥) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٨٩/١ وجُزِمَ بِانْقِطَاعِهِ حِيثُ قَالَ: «وَهَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ شَرِيفٍ وَعَلِيٍّ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ».

(٦) هو عامر بن وائلة الليثي الصحابي. ومن طريقه رواه ابن عساكر في تاريخه ٢٩٦/١.

وَحَدَّثَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ السَّبِيعِيَّ عنْ هَشَامَ عَمَّنْ سَمِعَ الْحَسَنَ^(١) يَقُولُ: لَنْ تَخْلُوا الْأَرْضُ مِنْ سَبْعِينَ صِدِيقًا هُمُ الْأَبْدَالُ لَا يَهْلِكُهُمْ رَجُلٌ إِلَّا أَخْلَفَ مَكَانَهُ مَثْلُهُ، أَرْبَعونَ بِالشَّامِ وَثَلَاثُونَ فِي سَائِرِ الْأَرْضِينَ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَيْشَمَةَ فِي «تَارِيْخِهِ» عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: الْأَبْدَالُ أَرْبَعونَ إِنْسَانًا. قَلْتَ: أَرْبَعونَ رَجُلًا؟ قَالَ: لَا تَقُلْ أَرْبَعينَ رَجُلًا، قُلْ أَرْبَعينَ إِنْسَانًا لَعْلَ فِيهِمْ نِسَاءً^(٢).

وَفِي ذِكْرِ الْأَبْدَالِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ غَالِبُهَا لَا تَقُومُ بِهِ الْحَجَةُ وَبَغْضُهَا مَوْضِعٌ.

وَوَاحِدُ الْأَبْدَالِ بَدِيلٌ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى فَعِيلٍ وَأَفْعَالٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ، وَفَنِيقٌ وَأَفْنَاقٌ، وَالْفَنِيقُ الْفَحْلُ مِنَ الْإِبْلِ.

وَ«الْيَمْنَى» الْيَدُ الْيَمْنِيَّ خَلَفُ الْيُسْرَى.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِنَّ أَمْرِي أَسْتَعْلِقُ ظَاهِرُهُ وَأُغَيِّيَّ، وَأَمَّا بَاطِنُهُ فَمَنْزَلَتِي ارْتَفَعَتْ وَعُلِّيَّاً هَا اسْتَقَرَتْ وَثَبَتْ غَنِّيَّ بِالْمَخْبُوبِ الَّذِي صَافَحَ أُولَيَاءَ اللَّهِ ثَبَرَكَأَبِيْمَنِي يُمْنَاهُ.

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدَيْعِ: التَّرْشِيحُ فَقُولِي: «نَزَّلْتُ» رَشَحُ قُولِي «وَعُلِّيَا».

وَمِنْهَا التَّوْهِيمُ وَهُوَ مُجِيءٌ لَفْظٌ يُوَهِّمُ غَيْرَ الْمُرَادِ كَقُولِي «وَعُلِّيَا رُتْبَتِي نَزَّلْتُ» ظَاهِرُهُ مَفْهُومٌ وَالْمُرَادُ كَمَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَنَّ عُلِّيَا رُتْبَتِي اسْتَقَرَتْ وَثَبَتْ غَنِّيَّ بِالْمَخْبُوبِ لِمَا حَصَلَ مِنَ الشَّرَفِ وَالْخَيْرَاتِ بِمَحَبَّتِهِ، يَقَالُ: نَزَّلَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا أَيِّ اسْتَقَرَّ بِهِ لَأَنَّهُ تَجاوَزَ مَنْزِلَةَ إِلَى مَنْزِلَةِ وَ«الْوَجْدُ» هُنَا الْغَنِّيُّ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَجَدْتُ فِي الْمَالِ جِدَّةً وَوَجْدًا بَفْتَحِ أُولَئِهِ وَضْمَهُ.

وَمِنْهَا التَّوْزِيَّةُ بِالْمُبْهَمِ وَالْعَالِيِّ وَالنَّازِلِ وَالْمُصَافَحَةِ وَالْأَبْدَالِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ:

(١) هشام هو ابن عروة بن الزبير بن العوام القرشي. والحسن هو ابن أبي الحسن البصري. وقد ساق الحافظ ابن عساكر هذا الخبر في تاريخه ٢٩٨/١.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخه ٢٩٩/١ من طريق ابن أبي حيشمة، به.

فال الأول: المُبَهِّمُ ويكون في الرُّوَاةِ وهو الأَكْثَرُ وَفِي قَصَايَا وَنَحْوَهَا، وَهُوَ أَصْبَعُ بَيَانًا مِنَ الْأَوَّلِ كَحَدِيثِ قَيْسِ^(١): «رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ^(٢) شَلَاءً وَقَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) فَأَيُّ يَدِهِ هِيَ وَفِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْهَا أُصِيبَتْ»، جَاءَ مُبَيِّنًا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: أُصِيبَتْ إِصْبَعُ طَلْحَةَ الْبُنْصَرِ مِنَ الْيُسْرَى مِنْ مِفْصَلِهَا الْأَوْسَطِ فَشُلِّتْ^(٤). وَمِنْ أَشْكَلِ أَمْثَلِ الْأَوَّلِ حَدِيثُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ عَنْ عَمَّتِهِ، قَالَتْ: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِسَاءٍ، فَإِذَا سِقَاةٌ مُعَلَّقٌ يَقْطُرُ وَعَلَيْهِ الْحُمَّى... الْحَدِيثُ»، حُذَيْفَةُ لِهِ أَخْوَاتٌ أَدْرَكَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُنَّ الْمَذَكُورَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُبَهِّمَةً وَهِيَ فَاطِمَةُ، جَاءَ مُضَرَّحًا بِهَا فِي رِوَايَةِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَمَّتِهِ فَاطِمَةَ فَذِكْرُ الْحَدِيثِ^(٥).

والثاني: الْعَالِيُّ وَالنَّازِلُ، فَالْعَالِيُّ أَقْسَامٌ مِنْهَا الْقَرِيبُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِسْنَادًا، وَمِنْهَا الْقَرِيبُ مِنْ إِمَامٍ مِنَ الْأئمَّةِ، وَمِنْهَا الْعُلُوُّ بِتَقْدُمِ وَفَاءِ رَاوٍ عَلَى آخَرِ وَإِنْ تَسَاوَيَا فِيمَا رَوَيَا، وَمِنْهَا الْعُلُوُّ، فِيمَا بَيْنَ وَفَاءِ الشِّيخِ وَالْتَّحْدِيثِ عَنْهُ. وَأَعْلَى مَا وَقَعَ بَيْنَ سَمَاعِ رَاوٍ وَتَحْدِيثِهِ تِسْعَونَ سَنَةً كَأَبِي الْقَاسِمِ الْبَغْوَيِّ^(٦) قَدِيمًا،

(١) هو قيس بن أبي حازم الأحسسي الكوفي.

(٢) هو طلحة بن عبيدة الله بن عثمان القرشي التيمي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٦١ / ١، والبخاري ٢٧٥ / ٥ (٣٧٢٤) و ١٢٥ / ٥ (٤٠٦٣)، وابن ماجة (١٢٨)، وابن حبان (٦٩٨١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به.

(٤) ذكر هذه الرواية الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٠٤ / ٧. لكن فيه: «مفصلاها الأسفل» بدل «الأوسط».

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣٦٩ / ٦، والنمسائي في الكبير (٧٤٩٦)، والطبراني في الكبير ٢٤ / حديث (٦٢٩) من طريق حصين وهو ابن عبد الرحمن بن عمرو الأنصاري عن أبي عبيدة، به. وإنسان الحديث حسن.

وأخرجه أيضاً النمسائي في الكبير (٧٤٨٢) و (٧٦١٣)، والطبراني في الكبير ٢٤ / حديث (٦٢٦) و (٦٢٧) و (٦٢٨) و (٦٣٠) من طريق حصين بن عبد الرحمن، به من غير تصريح باسم عمه.

(٦) هو عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان البغدادي، الحافظ الحجة مسنده وكتبه. مولده سنة ٢١٤ هـ، وتوفي سنة ٣١٧ هـ وقد تجاوز عمره المئة عام. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٣٢٥ / ١١، والمتنظم لابن الجوزي ٢٢٧ / ٦، وسير أعلام النبلاء ٤٤٠ / ١٤.

وأحمد بن أبي طالب الحَجَّار^(١) أخيراً. وذكر أبو الحَجَّاج المِزِّي^(٢) أنه مات شيخُ شيخِه قَبْلَ أَنْ يُولَدَ هو فسماعُه من شيخِه عالٍ.

ومنها العُلُوُّ المَعْنُويٌ وإنْ كان نازلاً من حيث العدِّ كحديث إمامٍ عن إمامٍ إلى مُنتَهَاهُ.

وأجلُّ العالِي حديثٌ إلهيٌّ صحيحٌ الإسنادِ قليلٌ عَدَدُ روَايَتِه. أما ما علا وفي روَايَتِه كذابٌ فهو نازلٌ لا يُفْرَحُ به وأقولُ:

إذا أخْبَبْتَ تَخْرِيجَ الْعَوَالِيِّ عن الرَّاوِينَ حَقْقَ مَا أَقُولُ
ثُرُولُ عن ثَقَاتٍ عُلُوٍّ عُلُوٌّ عن ضِعَافِهِمْ ثُرُولُ

والثَّازلُ ضِدَّ الْعَالِيِّ على جُلُّ مراتِبِهِ.

والثالث: المُصَافَحةُ والإِبْدَالُ ونحوهما المُوافَقةُ والمُسَاواةُ:

فالْمُصَافَحةُ أَنْ يكونَ بينَ شَيْخِكَ فِي حَدِيثٍ فَصَاعِدًا وَبَيْنَ صَاحِبِيِّ
مِنَ الرِّوَايَةِ عَدْدُ مَا بَيْنَ مُصَنِّفِ أَحَدِ الْكِتَابِ الْمَشْهُورَةِ وَبَيْنَ الصَّاحِبِيِّ،
فَكَانَكَ صَافَحَتْ ذَاكَ وَأَخْذَتْ عَنْهُ ذَاكَ الْحَدِيثِ . فَإِنْ اتَّفَقَ ذَلِكَ لَكَ كَانَتْ
مُسَاواةً .

والبَدَلُ أَنْ تَرْزُوَ حَدِيثًا مِنْ رَوَايَةِ شَيْخِ الْمُصَنِّفِ مِنْ طَرِيقِ هِيِّ

(١) هو المعروف بابن الشحنة. شيخ مشهور معمراً. ولد سنة ٦٦٢ هـ تقريباً، وتوفي سنة ٧٣٠ هـ وقد تجاوز عمره المائة عام. تنظر ترجمته في معجم شيوخ الذهبي ١١٨، ومعجم شيوخ السبكي رقم (١٥)، والدرر الكامنة ١٥٢/١، وشذرات الذهب ٩٣/٦.

وفي معجم شيوخ السبكي: «إنَّه سمع صحيح البخاري في سنة ثلاثين وست مئة وحدث بقطعة من أوله في سنة ثلاثين وسبعين مئة في بين سماعه وإسماعه مئة سنة» فهذا إن ثبت فهو يفوق المدة التي ذكرها المؤلف بعشرة سنين.

(٢) هو الإمام الحافظ المتقن أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الدمشقي المزي، صاحب التصانيف النافعة. المتوفى سنة ٧٤٢ هـ. تنظر ترجمته في معجم شيوخ الذهبي ٣٨٩/٢، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/١٠، ومعجم شيوخ السبكي رقم (١٦١)، والدرر الكامنة ٢٣٣/٥.

أقلُّ عدداً من طريقك إلى المصنف فتلقي طريقك وطريق المصنف في شيخ شيخه. فإن التقيا في شيخ المصنف سمي موافقة. وقد تقع الموافقة أو البدل بلا علو.

البيت العاشر:

فَمَنْ يُغَرِّبُ لَوْمِي فِيهِ مُشْتَهِرٌ بِنُكْرِهِ لَوْ يَعِزُّ اللَّوْمُ أَمْضاهُ

غريب الكلام بعيدُه الذي يستظرفُ، مشتقٌ من الغرب وهو البعد في أحد معانيه، ومنه قولهم: هل من مغربة خبرٌ بتشديد الراء المكسورة وفتح أي هل من خبر حدث غريباً طريفاً. و«اللؤم» العذل.

و«المشتهر» الواضح. و«النكرة» من قولهم: نكر الأمر بضم الكاف نكرة فهو نكير إذا اشتَدَّ وصَعَبَ، والاسم النَّكَر بالفتح محركاً. و«يعز» من قولهم: عَزَّزْتُ عليه أي كرمتُ عليه. و«أمضاه» أنفذه.

ومعنى البيت: مَنْ لَامَنِي بِكَلَامٍ يُسْتَظْرَفُ لِيُمْلِنِي عَنْ هَوَى الْمَحْبُوبِ عَنْهُ شدَّةُ وَصُعُوبَةُ عُرِفَ بِهَا وَيَمْنَعُ إِمْضَاءَ لَوْمِهِ إِيَّاهُ عَدَمُ عِزَّتِهِ عَلَيَّ وَكَرَامَتِهِ عَنِّي. وفي البيت من أنواع البدائع: الترشيح فقولي «بنكره» رشح قولي «مشتهر»، وكذلك «مشتهر» رشح قولي «يُغَرِّب».

ومنها التكرار لقولي في صدر البيت: «لَوْمِي» وفي عجزه «اللؤم» بمعنى واحد.

ومنها التَّورِيَّة بالغريب والمشهور والمنكري والعزيز من أنواع الحديث: فال الأول: الغريب وهو على نوعين غريب الألفاظ لغةً وغريب الحديث اصطلاحاً. وأول من صنف في الأول النَّضر بن شمائل^(١)، وقيل: أبو عبيدة

(١) أحد الأعلام، وهو من أهل البصرة ونزل مرو. روى له الجماعة. وتوفي سنة ٢٠٣ هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٩٧/٥، وتهذيب الكمال ٣٧٩/٢٩، وسير أعلام النبلاء ٣٢٨/٩.

مَعْمَرُ بْنُ الْمُتَّشِّى^(١) ثُمَّ النَّضْرُ ثُمَّ الأَصْمَعِي^(٢) ثُمَّ أَبُو عُيَيْدَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامَ^(٣) وَهُلْمَ جَرَأْ. وَأَجْوَدُ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْأَلْفاظِ مَا جَاءَ فِي صُلْبِ الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَأَمَّا الثَّانِيُّ فَهُوَ مَا انْفَرَدَ بِهِ رَاوِيُّ. وَيَجِيءُ صَحِيحًا وَغَيْرَ صَحِيحٍ. وَتَارَةً تَكُونُ الْغَرَابَةُ سَنَدًا وَمَثْنَاهُ، وَتَارَةً تَكُونُ فِي بَعْضِ السَّنَدِ، وَتَارَةً فِي بَعْضِ الْمَتْنِ، فَمَثَالُهَا فِي بَعْضِ السَّنَدِ مَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ^(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ^(٥)، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبْنَ عُمْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: «كُنْتُ أُطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَمَا يَرْزِمِي الْجَمْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَفِيَضَ بِالْبَيْتِ». لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبْنَ عُمْرٍ إِلَّا أَبُو حُذَيْفَةَ تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْهُ، قَالَهُ الدَّارِقطَنِيُّ. وَرَوَاهُ قَبِيْصَةُ وَالْفَرِيَابِيُّ^(٦) عَنِ الثَّوْرِيِّ فَلَمْ يَذْكُرَا أَبْنَ عُمْرٍ^(٧) وَهُوَ الصَّوَابُ فِيمَا قَالَهُ أَبُو بَكْرُ الْخَطِيبِ.

(١) أحد أعلام أهل البصرة. توفي سنة ٢٠٩هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٤٤٥/٩، ٣٣٨/١٥، ووفيات الأعيان ٢٣٥/٥، وسير أعلام النبلاء ٢٢٥/٥.

(٢) هو عبد الملك بن قریب بن عبد الملك الأصمی، حجة الأدب، وهو من أهل البصرة أيضاً. توفي سنة ٢١٥هـ أو ٢١٦هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ١٥٧/١٢، ووفيات الأعيان ١٧٠/٣، وسير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠.

(٣) إمام كبير، صاحب التصانيف المشهورة والعلوم المذكورة. توفي سنة ٢٢٤هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٣٩٢/١٤، وسير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠، وقد نقل الخطيب في تاريخه ٣٩٤/١٤ عن ابن درستويه النحواني أنه قال: «وكتاب غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش والنضر بن شميل، ولم يأتوا بالأسانيد وعمل أبو عدنان النحواني البصري كتاباً في غريب الحديث وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقه إلا أنه ليس بالكبير. فجمع أبو عبيدة عامة ما في كتبهم وفسره وذكر الأسانيد».

(٤) هو موسى بن مسعود النهدي البصري، من رجال التهذيب.

(٥) هو الثوري.

(٦) قبصة هو ابن عقبة بن محمد السوائي الكوفي. والفریابی هو محمد بن يوسف بن واقد.

(٧) وكذلك رواه عن الثوري: مؤمل بن إسماعيل عند الإمام أحمد في المسند ١٠٦/٦.

ومثالٌ غرابة بعض المَثْنَ ما رواه أبو قلابة عبد الملك بن محمد، فقال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ فَرِضَ زكَاةَ الْفِطْرِ صاعاً مِّنْ تَمْرٍ أو صاعاً مِّنْ شَعِيرٍ أو صاعاً مِّنْ أَقْطَأً أو صاعاً مِّنْ زَبِيبٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ رَجُلٍ أو اُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ. لم يذكر القعبي^(١) ولا عامة أصحاب مالك عنه في هذا الحديث الأقط والزبيب، وكذا رواه بإسقاطهما أιوب السختياني^(٢) وأخرون عن نافع، وإنما جاء ذكرهما في روایة مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخذري رضي الله عنه مرفوعاً به^(٣).

والثاني: المشهور وهو عام كحديث: «كُلُّ مَغْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(٤) وحديث أم مغبد^(٥). وخاصٌّ معرفته بالمحدثين كحديث سليمان التئمي عن أبي

= وأخرجه أيضاً الحميدي (٢١٢)، وابن خزيمة (٢٩٣٨) من طريق سفيان بن عيينة. وأخرجه أحمد ١٠٧/٦، والنسائي في المجتبى ١٣٦/٥، وابن خزيمة (٢٩٣٤) من طريق حماد بن زيد؛ كلاهما (سفيان بن عيينة وحماد) عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة، به ليس فيه ابن عمر.

(١) هو عبدالله بن مسلمة، ومن طريقه أخرجه مسلم ٦٨/٣ (٩٨٤) (١٢)، وأبو داود (١٥٩٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٤/٢.

(٢) ومن طريق أιوب السختياني أخرجه أحمد ٥/٢، والبخاري ١٦٢/٢ (١٥١١)، ومسلم ٦٨/٣ (٩٨٤) (١٤)، والترمذى (٦٧٥)، والنسائي في المجتبى ٤٦/٥ و٤٧، وابن خزيمة (٢٣٩٣) و(٢٣٩٥) و(٢٣٩٧).

وقد أخرجه ابن خزيمة أيضاً (٢٤١١) من طريق عبدالله بن شوذب عن أιوب السختياني عن نافع، به. وذكر فيه الأقط والزبيب. وانظر تفاصيل الحديث في كتاب التمهيد لابن عبدالبر ٣١٢/١٤.

(٣) وهو عند مالك في الموطأ (٧٧٤ برواية الليثي)، ومن طريق مالك أخرجه البخاري ١٦١ (١٥٠٦)، ومسلم ٦٩/٣ (٩٨٥) (١٧).

(٤) الحديث مخرج في الصحيحين؛ أخرجه البخاري ١٣/٨ (٦٠٢١) من حديث جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه. وأخرجه مسلم ٨٢/٣ (١٠٠٥) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٥) هي عاتكة بنت خالد الخزاعية، أخت حبيش بن خالد الصحابي، وهي بكنيتها أشهر.

مِجلَز^(١) عن أنسِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَنَّتْ شَهْرًا بَعْدَ الرَّكْوعِ، الْحَدِيثُ، خُرُجٌ فِي «الصَّحِيفَيْنِ»^(٢) وَلَهُ رَوَاةٌ عَنْ أَنْسٍ غَيْرِ أَبِي مِجْلَزٍ وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ غَيْرِ التَّئِمِيِّ، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ التَّئِمِيِّ.

وَيَجِيءُ الْمَشْهُورُ مَتَوَاتِرًا وَغَيْرُ مَتَوَاتِرٍ؛ وَالْأُولُّ كَخْبِرٍ رَوَاهُ عَدْدٌ يَحْصُلُ عَلَيْهِ بِصِدْقِهِمْ ضَرُورَةً نَقَلُوهُ عَنْ مُثْلِهِمْ كَذَلِكَ إِلَى مُنْتَهَاهُ، مَثَالُهُ حَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ صَرَّاحٌ بِتَوَاتِرِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٣) وَغَيْرُهُ. وَالثَّالِثُ: الْمُنْكَرُ وَهُوَ مَا انْفَرَدَ بِهِ رَاوٍ ضَعِيفٌ. وَقَدْ يُعَدُّ تَفْرُدُ الصَّدِيقِ مُنْكَرًا وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّاذِ كَمَا تَقْدِمُ.

وَالرَّابِعُ: الْعَزِيزُ وَهُوَ مَا انْفَرَدَ بِهِ اثْنَانُ أَوْ ثَلَاثَةٌ عَنْ رَاوٍ مَمْنُونِ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، فَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ أَكْثَرُ سُمَّيٍّ مَشْهُورًا فِيمَا ذُكِرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ^(٤) وَغَيْرُهُ وَيَجِيءُ كَالَّذِي قَبْلَهُ صَحِيحًا وَغَيْرُهُ صَحِيحٌ. الْبَيْتُ الْحَادِيُّ عَشَرُ:

وَلَا اعْتِبَارٌ بِهِ لَوْ كَانَ شَاهِدًا مُتَابِعُ الصَّبْبِ فِيمَا فِيهِ بَلْوَاهُ
«الاعْتِبَارُ» مِنَ الْعِبْرَةِ بِالشَّيْءِ وَهُوَ تَدَبُّرُهُ وَتَأْمُلُهُ وَقَدْ قِيلَ: إِنْ لَمْ تَنَاجِكَ
إِخْبَارًا نَاجِتَكَ اعْتِبَارًا.

= والمصنف يشير هنا إلى حديث نزول النبي ﷺ عندها لما هاجر إلى المدينة، وما حصل من مسحه ضرع الشاة وحلبها. والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٣٦٠٥)، والحاكم في المستدرك (٩٢)، وأبو نعيم في الدلائل (٢٣٨)، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٩٥٨/٤، والبغوي في شرح السنة (٣٧٠٤) من طريق حزام بن هشام عن أبيه عن جده حبيش بن خالد، به. قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٨٨/٣: وقصتها «يعني أم معبد» مشهورة مروية من طرق يشد بعضها بعضاً.

(١) هو لاحق بن حميد السدوسي البصري.

(٢) البخاري ٣٢/٢ (١٠٠٣) و١٣٦/٥ (٤٠٩٤)، ومسلم ١٣٦/٢ (٦٧٧) (٢٩٩).

(٣) ينظر كلامه حول الحديث في التمهيد ١٣٤/١١.

(٤) هو الحافظ الجوال أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن مندة العبدلي الأصبhani. المتوفى سنة ٥٣٩هـ. تنظر ترجمته في أخبار أصبهان لأبي نعيم ٣٠٦/٢، والمنتظم لابن الجوزي ٢٣٢/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٨/١٧.

وـ«الشَّاهد» في واحد معانيه من قولهم: شَهِدَ له بكذا أي أدى له شهادةً. وقد يُعبر بالشهادة عن الإقرار وقوله تعالى: ﴿شَهِدُوكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم بِالْكُفْرِ﴾ [التوبه: ١٧] أي: مُقرّين.

وـ«المتابع» من قولهم: تابعْتُ فلاناً على كذا متابعةً وتبعاً إذا جئت بمثل قوله أو عمله.

وـ«الصَّبُّ» في أحد معانيه من قولهم: صَبَ يَصْبُ بالفتح صَبَابَةً فهو صَبُّ أي عاشقٌ مُشتاقٌ، والصَّبَابَةُ رقةُ الهَوَى وحرارةُ الشَّوق. وـ«البَلْوَى» واحدٌ كالبلية والبلاء والجُمْع البَلَائِيَا معروفة.

ومعنى البيت: إِنَّه لَا عِبْرَةَ بِمَن يُغَرِّبُ اللَّوْمَ وَلَوْ كَانَ مَن يُشَهِّدُ لَه بِصِدْقِ لَوْمِهِ أَوْ يُقْرِرُ بِذَلِكَ مُتَابِعًا لِلْمُحِبِّ فِي صِبَابِتِهِ ذَا بَلْوَى كَبَلْوَاهُ.

وفي البيت من أنواع البدائع: التَّكْمِيلُ لأنَّ معنى البيت يصح عند قولي «متَابِعُ الصَّبِّ»، أي لا عِبْرَةَ بِاللَّائِمِ وَلَوْ كَانَ مُؤَدِّيَ اللَّوْمِ مَعَهُ مُتَابِعًا لِلْمُحِبِّ في رقةِ هواه وشدةِ اشتياقه، فلو اقتصرتُ على هذا كان كافياً، ثم أردفتهُ بما يفيدُ معنى زائداً أي ولو كان مُؤَدِّيَ اللَّوْمِ مَعَهُ صِبَابِتِهِ ذَا بَلْوَى مِنَ الْهَوَى كَالصَّبُّ لَا عِبْرَةَ بَلْوَمِ الْلَّائِمِ لَا حَتَّمَلِ عَدَمَ رُؤْيَاةِ الْبَلْوَى فِي الْحُبِّ عَافِيَةً.

ومنها التَّوْرِيَةُ بالاعتبار والشَّوَاهِدِ والمُتَابِعَاتُ من أنواع الحديث، وهذه الثلاثةُ ألفاظٌ دالةٌ على معرفةِ أمورِ من حَالِ الحديثِ، فَيُنْظَرُ مثلاً في حديثِ مالكٍ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بِجَمِيعِ طُرُقِهِ فَإِنْ رَوَاهُ وَاحِدٌ فَصَادِعًا عن نافع غير مالك حَصَلَتِ المُتَابِعَةُ لِمالكِ أو رَوَاهُ غَيْرُ نافع عن ابن عمر كَانَ مُتَابِعَةً أَيْضًا، فَإِنْ رَوَاهُ صَحَابِيًّا آخَرَ غَيْرَ ابنِ عمر يُسمَى شاهداً فيقال: لِحَدِيثِ ابنِ عمر شاهداً مِنْ حَدِيثِ فلانِ والنَّظَرُ فِي ذَلِكَ يُسمَى اعتبارًا. وَتُسمَى المُتَابِعَةُ شاهداً وَلَا يَنْعَكِسُ.

ويُقبلُ في المُتَابِعَاتِ خبرٌ مِنْ قِيلِهِ: يُكْتَبُ حَدِيثُه لِلاعتبار ونحوه.

البيت الثاني عشر:

ولو تَعَدَّ نَفْتُ العَدْلِ مُخْتَلِفًا مَزِيدُ حُبٍّ عَنِ الإِضْغَاءِ يَنْهَا

«تَعَدَّ» من قولهم: تَعَادَ وَتَعَدَّ عَلَيَّ بكذا أي زاد في العَدْلِ الذي هو الحسابُ والإحصاءُ.

و«النَّعْتُ» الوضفُ.

و«العَدْلُ» اللَّوْمُ، يُقال: عذلتْ فلاناً أعدِلُهُ وأعدِلُهُ بالكسر والضم عَدْلًا وعَدْلًا بالسكون والتحريك إذا لَمْتُهُ.

و«الإِصْغَاءُ» المَيْلُ، يُقال: أضَغَى يُضْغِي إِصْغَاءً إِذَا مَالَ، وأضَغَى غَيْرَهُ أَمَالَهُ.

و«يَنْهَاهُ» من النَّهْيِ وهو المَنْعُ.

ومعنى البيت: ولو زادَ وَضْفُ العَدْلِ على ما في الحسابِ باختلافِ صفاتِ مَثْنَعِ الصَّبِّ عن المَيْلِ إليه ما عندهُ مِنْ زِيادةِ الْحُبُّ للمَحْبُوبِ.

وفي البيت من أنواع البَدِيعِ: التَّكْمِيلُ بِإِرْدَافٍ قولِي «مُخْتَلِفًا» لأنَّ المعنى يتَّمُ بِدُونِهِ لكنَّ أَرْدَافَ بِمَعْنَى الإِشارةِ إلى عَدَمِ المَيْلِ إلى العَدْلِ، ولو عَبَرَ عنه بِعباراتٍ مُخْتَلِفةً وإِشاراتٍ بُعْدِيةً.

ومنها التَّوْرِيَةُ بِتَعْدِيدِ نُعُوتِ الروايةِ مُخْتَلِفُ الحديثِ والمَزِيدُ في مُتَّصلِ الأسانيدِ من أنواع الحديثِ؛ أمَّا الأولُ: فسرِيعُ الالتباس على كثِيرٍ من الناسِ، وهو أَنْ يُثْعَثَ راوٍ بعْدَ نُعُوتٍ يُوصَفُ بِواحدٍ مَرَّةً وبَاخَرَ أَخْرَى ويُسمَى تَدْلِيس الشَّيْوخِ. ويُفْعَلُ تارَةً لِإِيهامِ كثرةِ الشَّيْوخِ، وتارَةً لِلأَمْتَحَانِ، وتارَةً لِسَرْرَةِ ذَلِكِ الرَّاوِيِّ. فإنْ كانَ ضعيفُ الحديثِ لَوْ تَعَتَّ بِمَا يُشَهِّرُ به عُرِفَ فَرُدَّ خَبْرُهُ فَقَاعِلٌ هَذَا جَانِ عَلَى النَّسْنَةِ الشَّرِيفَةِ وَفَعْلُهُ هَذَا قَادِحٌ فِيهِ.

والثَّانِي: مُخْتَلِفُ الحديثِ وهو تعارضُ حديثَيْنِ، فإنْ تعارضَا ظاهِرًا ولا نَسْخَ ولا إِمْكَانَ جَمْعُ بَيْنَهُمَا يُنْظَرُ إِلَى الْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا فَهُوَ النَّاسَخُ، وإنْ جُهِلَ التَّارِيخُ يُنْظَرُ فِي وَجْهِ التَّرْجِيحَاتِ فَيُغَمَلُ بِالْأَرْجَحِ مِنْهَا، وَالْوَجْهُ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ وَجْهًا ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرُ الْحَازَمِيُّ^(١) فِي «النَّاسَخِ وَالْمَنسُوخِ»^(٢).

والثَّالِثُ: المَزِيدُ فِي مُتَّصلِ الأسانيدِ كَحَدِيثِ يُرْزُوَى بِسَنَدٍ ثُمَّ يُرْزُوَى

(١) هو الإمام الناقد أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى الحازمي الهمذاني. جمع وصنف وبرع في فن الحديث خصوصاً في النسب، واستوطن بغداد. توفي سنة ٥٨٤هـ وله ست وثلاثون سنة. تنظر ترجمته في التكميلة للمنذري ١ / الترجمة ٤٥. ووفيات الأعيان ٢٩٤/٤، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١.

(٢) هو الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار. والوجه الذي أشار إليها المصنف فيه ص ٩ - ٢٢.

بالسَّنَدِ مع زيادة راوٍ آخر فيه. وجعله أبو بكر الخطيب في مُصنَّفه^(١) قسمين: مَحْكُومٌ بِصَحَّةِ اخْتِلَافِهِ وَمَحْكُومٌ بِوَقْعِ الْخَطَا فِي الْزِيَادَةِ دُونَ النُّفْصَانِ.

البيت الثالث عشر:

أشكوا اضطرابَ عَذُولِيٍّ فِي تَدْلِيسِهِ بِمُذَرِّجٍ لِغَلِيلِ الْقَلْبِ أَدَاءً

«أشكوا» من قولهم: شكوتُ فلاناً أشكونه شكوناً وشكایةً وشكیةً وشكاةً إذا أخبرتَ عنه بما ساءكَ منه.

و«الاضطرابُ» التَّحْرُكُ والمَوْجُ.

و«التَّدْلِيسُ» من المُدَالِسَةِ وهي المُخَادِعَةُ ومنه قولهم: فلان لا يُدَالِسُ ولا يُوَالِسُ أي لا يُغْدِرُ ولا يَخُونُ، والوالسُ الخيانةُ.

و«المُذَرِّجُ» المَطْوِيُّ من قولهم: أدرجتُ الثَّوْبَ والكتَابَ إذا طويتهما.

و«الغَلِيلُ» المريضُ من قولهم: اعتلَّ أي مَرِضَ.

و«أَدَاءُ» أوصلهُ من تأدى إليه الخبرُ أي انتهى.

ومعنى البيت: أتظلمُ من تحرُّكٍ لائميٍّ في مُخادعتِهِ بما يَطْوِيهِ ضمنَ كلامِهِ الذي يُوصِّلهُ لمريضٍ قَلْبٌ لا يَحْتَمِلُهُ.

وفي البيت من أنواع البَدِيعِ: التَّرْشِيحُ فقولي «الغَلِيلُ الْقَلْبُ» رَشَحَ قولهِ «أشكوا».

ومنها التَّسْرِيفُ، ويقال له التَّلَوْنُ أيضاً وهو مَجِيءُ البيت أو أبياتٍ على وزن بَحْرٍ ويخرجُ من ذلك بيتٌ أو أبياتٍ على وزن بحر آخر، وإذا نُزِعَ من البيت «في تدلُّسه» «القلب أَدَاءً» صارباقي بيتاً من بحر المُجَثَّثِ وهو:

أشكوا اضطرابَ عَذُولِيٍّ بِمُذَرِّجٍ لِغَلِيلِ

ومنها الالتفاتُ في قولهِ «عَذُولِيٍّ» مع قولهِ «بِمُذَرِّجٍ لِغَلِيلِ الْقَلْبِ».

ومنها التَّوْرِيةُ بِالْمُضْطَرِبِ وَالْتَّدْلِيسِ وَالْمُذَرِّجِ وَالْمُعَلِّ وَالْفَاظُ الْأَدَاءِ من

أنواعِ الحديثِ:

(١) يعني به كتاب: بيان حكم المزيد في متصل الأسانيد.

الفأول: ما يُرَوِي من طرificين فأكثَر كُلُّ مُختلفٍ من غير ترجيح واحد. ويجيء الاضطرابُ من راوٍ فأكثَر في الإسناد والمتن معاً أو في راوٍ واحدٍ منهما. وهو مُوجب لضعفِ الحديث.

والثاني: التَّدْلِيسُ ويتعلَّق بالإسناد فتارةً يَرَوِي المُدَلَّسُ عَمَّنْ عاصَرَهُ أو لقيَهُ ما لم يَسْمَعْ منه، فإنْ كانَ من الثُّقَاتِ ومَرْوِيَّهُ بِلَفْظِ موهِمِ كعن ونحوها فهو كالْمُرْسَلُ حُكْمًا، أو بِلَفْظِ مُصَرَّحِ بالاتِّصالِ كحدثنا ونحوها فمَقْبُولٌ محتاجٌ به، وعلى هذا التَّفَصِيلِ الجَمْهُورُ، وهو الصحيح عند ابن الصلاح^(١) وغيره. وتارةً يَرَوِي المُدَلَّسُ عن شيخ له في صفةٍ بصفةٍ لا يُعرفُ بها أو لا يكادُ، ويُفْعَلُ ذلك إما لإيهام كثرة الشَّيوخِ أو للامتحانِ بين الأقرانِ أو يكونُ الشَّيخُ متَّخِرَ الوفاةِ أو صغيراً دون الرَّاوِي عنه أو ضعيفاً فَيُدَلَّسُ لِئَلَّا يُرَدَّ خبرُهُ إِذَا عُرِفَ، وهذا الأخير دَمْوَا فاعلَهُ وجَرَحُوهُ. وأصبحَ منه تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةُ وهو أنْ يجيء إسنادُ حديثٍ كُلُّهُ ثقَاتٌ إِلَّا واحِدًا ضعيفاً بين ثقَتَيْنِ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَا يَتَلَاقِيَا فَيُسْقِطُ المُدَلَّسُ مَنْ بَيْنَهُمَا فَيُصِيرُ الإسنادُ ثقَةً عَنْ ثقَةٍ، وهذا فيه غَرَرٌ شَدِيدٌ. ومن التَّدْلِيسِ تَدْلِيسُ الأماكنُ كأنْ يقولُ: حدثنا فلانٌ بما وراء النَّهَرِ وَيَعْنِي نَهَرًا غَيْرَ جَيْحُونَ^(٢) ونحو ذلك.

والثالث: المُدَرَّجُ وهو أنْ يُضافَ إلى أصلِ الحديثِ ما ليس منه مُدَرَّجاً فيه فَيُظَنُّ أَنَّهُ منه. ويقع ذلك تارةً في آخرِ الحديثِ وهو الأكثَرُ وتارةً في أولِهِ وتارةً في أُنْوَافِهِ وهو قليل. ومن المُدَرَّجِ أَنْ يكونَ عندَ راوٍ حديثَ صَحَابِيٍّ بعضَه بِإسنادٍ وباقِيه بِإسنادٍ آخَرَ فَيَرَوِيَ بَعْضَهُمْ مِنْ طَرِيقِ الرَّاوِي كَامِلاً بِأَحَدِ الإسنادِينِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْضَهُ بِإسنادٍ عَنْ صَحَابِيٍّ وَبَعْضُهُ بِإسنادٍ آخَرَ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ فَيُرَوِيَ الْجَمِيعُ بِإسنادٍ وَاحِدٍ عَنْ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ. وَمِنْهُ حديثُ لِجَمَاعَةِ مُخْتَلِفِينَ إسناداً أَوْ مَتَنَّا فَيَرَوِيَ عَنْهُمْ بِإسنادٍ بَعْضَهُمْ وَلَفْظِهِ فَيُخْفِي اخْتِلَافَهُمْ. وَلَا يَجُوزُ تَعْمُدُ إِدْرَاجِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) المقدمة ١٧١.

(٢) هو نهر عظيم يمرُّ بعدة بلاد حتى يصل إلى خوارزم ثم يصب في بحيرة تعرف ببحيرة خوارزم، وبينها وبين خوارزم ستة أيام. ينظر مراصد الاطلاع ٣٦٥/١.

والرابع: المُعَلَّلُ، ويقال: **المُعَلَّلُ**، وسَمَاهَ حَلْقُ: **الْمَغْلُولُ**، والأولى. وهو الحديث الذي به عِلْةٌ غامضةٌ ظاهرةٌ السلامه منها؛ كإرسال مَوْصُولٍ أو وَقْبٍ مَرْفُوعٍ أو قَلْبٍ مُسْتَقِيمٍ أو وَهْمٍ رَاوٍ وأشباوه. وتأتي العِلْةُ إسناداً وهو الأكثُرُ ومَثَناً. وتكون قادحةً سَنَدًا وَمَتَنًا، وتجيء غير قادحة، وتُذْرَكُ بجمع طرق الحديث واعتبار روايته اتفاقاً واحتلافاً.

والخامس: الْفَاظُ الْأَدَاءِ وهي الدالة على صفة التَّحْمُل التي هي: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، والعَرْضُ عَلَيْهِ، وَالْحُضُورُ عَنْهُ لَمْنَ هُوَ دُونَ سِنِ التَّمْيِيزِ، وَمَنَاؤْلَتُهُ مَرْزُوِيَّهُ، وَمُكَاتِبَتُهُ بِهِ، وَالإِجازَةُ مِنْهُ، وَإِعْلَامُهُ أَنَّ هَذَا مِنْ مَرْزُوِيَّاتِكَ فَقَطْ، وَوَصِيَّتُهُ بِالْمُقَيَّدِ كِتَابَهُ مِنْ مَرْزُوِيَّاتِهِ، وَوِجَادَةُ حَطْهُ بِذَلِكَ.

فَأَعْلَاهَا الْأُولُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. وَالرَّاوِي لَهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ قَوْلِهِ: سَمِعْتُ وَحْدَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَبْنَانَا، إِلَّا أَنَّ أَرْفَعَ هَذِهِ الْعَبَارَاتِ سَمِعْتُ ثُمَّ حَدَثَنَا وَحْدَنَا ثُمَّ أَخْبَرَنَا، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ نَبَأَنَا وَأَبْنَانَا، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ، ذَكَرَهُ بِنَحْوِ الْخَطِيبِ فِي «الْكَفَايَةِ»^(١). وَجَاءَتِ التَّسْوِيَّةُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَنِ الْحَسَنِ وَالْزُّهْرَيِّ وَيَحِيَّ الْقَطَّانِ وَابْنِ عَيْنَةِ وَأَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلِ وَالْبُخَارِيِّ وَحَلْقِ^(٢). وَأَوْلُ مَنْ أَحْدَثَ الْفَرْقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بِمَضْرِ^(٣) فَرُوْيَنَا^(٤) عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا قَلَّتْ حَدَثَنَا فَهُوَ مَا سَمِعْتُ مَعَ النَّاسِ، وَمَا قَلَّتْ حَدَثَنِي فَهُوَ مَا سَمِعْتُ وَخَدِي، وَمَا قَلَّتْ أَخْبَرَنَا فَهُوَ مَا قُرِئَ عَلَى الْعَالَمِ وَأَنَا شَاهِدٌ، وَمَا قَلَّتْ أَخْبَرَنِي فَهُوَ مَا قَرَأْتُ عَلَى الْعَالَمِ. وَذَكَرَ أَبُو بَكْرَ الْخَطِيبَ^(٥) أَنَّ هَذَا مُسْتَحَبٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَ كَافِهِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَنَقَلَ

(١) الكفاية .٤١٢

(٢) تنظر التفاصيل في الكفاية ٤٢٤، ومقدمة ابن الصلاح ٢٥٠.

(٣) ذكره ابن الصلاح في المقدمة ٢٥١، قال: «وقد قيل إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين (يعني حدثنا وأخبرنا) ابن وهب بمصر. وهذا يدفعه أن ذلك مروي عن ابن جريج والأوزاعي حكاهم الخطيب أبو بكر. إلا أن يعني أنه أول من فعل ذلك بمصر والله أعلم».

(٤) هكذا تقييد بالبناء للمجهول، فإن المؤلف لم يسم من حدثه.

(٥) الكفاية ٤٢٥، وذكره ابن الصلاح في المقدمة ٢٥٥.

الحاكم أبو عبد الله^(١) عن أكثر مشايخه وأئمته عصره نحو اصطلاح ابن وهب، وزاد: وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفافها يقول فيه: أبنياني فلان، وما كتب إليه المحدث من مدحه ولم يشافه بالإجازة: كتب إلى فلان. انتهى.

وأقلُّ ألفاظِ الأداءِ مَرْتَبَةً «قال»، وأعلا منها لفظةً «عن»، وكثير استعمالُ المتأخرِين لفظةً «عن» في الإجازة. ومن ألفاظِ الأداءِ «أن»، وهي كعن عند جماعة، وفرق بينهما آخرون منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويظهرُ الفرقُ في مثل ما روى نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما مزفوعاً في نَوْمِ الْجُنُبِ^(٢)؛ رواه أَيُوبُ عن نافع هكذا^(٣)، ورواه عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: عن نافع عن ابن عمر أَنَّ^(٤)، فظاهر هذه الرواية أنها من مُسند ابن عمر والأولى من مُسند عمر. وتَظَهَرُ التَّسْوِيَةُ بين اللفظين فيما دُون الصَّحَابَةِ كأن يقول قتادةً عن محمد بن سيرين أَنَّ أبا هُرَيْرَةَ عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما العَرْضُ وهو القراءة على الشيخ من حفظ أو من كتاب، فقال القعبي^(٥): قال لي مالك بن أنس: قراءتك على أصح من قراءتي عليك. وجاء نحوه عن غيره، والأكثرُون على خلافه.

وأجمعَ الجمهورُ على صحة الرواية بالعرض إذا كان الشَّيْخُ مُفْسِكَاً أصله أو بيد ثقةٍ غيره أو كان حافظاً لما يقرأ عليه أو بحضور ثقةٍ يحفظُ ما يقرأ على الشَّيْخِ.

وما تقدَّمَ من ألفاظِ الأداءِ في الصفة الأولى حاشا «سمعت» يصلحُ أن يقوله مطلقاً من تحمل عرضاً ومنعه ابن المبارك وغيره إلا مقيداً كأخبرني

(١) معرفة علوم الحديث ٣٢٣.

(٢) ولفظه: عن عمر أنه سأله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أينما أحذنا وهو جنب؟ قال: «نعم إذا توضاً».

(٣) أَيُوبُ هو السختياني: وقد رواه من طريقه هكذا النسائي في الكبرى (٩٠٦٣).

(٤) رواه من طريق عبيد الله بن عمر هكذا: مسلم ١/١٧٠ (٣٠٦) (٢٣)، والنسائي في المجتبى ١/١٣٩، وفي الكبرى (٩٠٦١) و(٩٠٦٠)، وابن ماجة (٥٨٥).

(٥) هو عبد الله بن مسلمة.

فلان بقراءتي عليه ونحو ذلك^(١)، وأحسّها: قرأتُ على فلانِ أو عَرَضْتُ أو ثُرِيَّه عليه وأنا أسمعُ.

وأما الحُضُور عند الشَّيخ لمنْ هو دون سِنِ التَّمَيِّز فلم يَزُلْ مِنْ عادَة الطَّالبِين يُبَكِّرون بالأطْفالِ مَجَالسَ الْمُحَدِّثِين حتَّى في يَوْمِ الْمِيلَادِ حِرْصاً عَلَى بقاءِ سِلْسِلَةِ الإِسْنَادِ وَاغْتِنَاماً لِإِدْرَاكِ الْمَشَايخِ وَالْقَادِ.

وَالْفَاظُ أَدَاءٌ مَنْ تَحْمَلَ لِذَلِكَ يَضْلُخُ لَهَا مَا تَقدَّمَ مَعْ قَوْلِهِ: وَأَنَا حَاضِرٌ. وَإِنْ عَيَّنَ سَنَةَ سِنِهِ كَانَ أَبْيَنَ كَأْنَ يَقُولُ: أَخْبَرْنَا فلانُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا حَاضِرٌ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنْ عُمْرِي وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَتَبَعَهُ آخَرُونَ: وَأَنَا شَاهِدٌ مَكَانَ قَوْلِهِ: وَأَنَا حَاضِرٌ. وَكُلُّ هَذَا لِمَنْ حُضُورُهُ قَبْلَ السَّنَةِ الْخَامِسَةِ، أَمَّا مَا كَانَ بَعْدَهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ سَمَاعًا عَلَى خَلَافِ فِيهِ.

وَأَمَّا الْمُنَاوِلَةُ فَلَهَا صُورَتْ: مِنْهَا أَنْ يُعْطِي الرَّاوِي طَالِبًا أَصْلَ سَمَاعِهِ أَوْ فَرْعَةَ الْمُقَابِلِ بِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ قَائِلاً: هَذَا سَمَاعِي مِنْ فلانِ فَازُوهُ عَنِي أَوْ نَحْوِهِ. وَمِنْهَا عَرَضُ الْمُنَاوِلَةِ كَأْنَ يَأْتِي الطَّالِبُ بِأَصْلَ سَمَاعِ الرَّاوِي أَوْ نَحْوِهِ فَيُدْفَعُ إِلَى الرَّاوِي فَيَتَدَبَّرُهُ ثُمَّ يَنَاوِلُهُ الطَّالِبُ قَائِلاً: هُوَ رَوَاتِي عَنْ فلانِ فَازُوهُ عَنِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَذَكَرَ الصُّورَتَيْنِ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الْإِلْمَاعِ»^(٢) وَقَالَ: فَهَذَا كُلُّهُ عَنْ مَالِكٍ وَجَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ. وَقَالَ أَيْضًا: وَهِيَ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ عَنْ مُغَظَّمِ الْأَئمَّةِ وَالْمُحَدِّثِينَ. اِنْتَهَى.

أَمَا إِذَا ارْتَجَعَ الرَّاوِي الْكِتَابَ فِي الْحَالِ فَهِيَ مُنَاوِلَةٌ صَحِيحَةٌ أَيْضًا كَالْعَمَلِ بِهَا لِكُلِّهَا دُونَ الصُّورَتَيْنِ، وَسَوْيَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الإِجَازَةِ بِالشَّيْءِ الْمُعَيَّنِ، وَرَأَى طَائِفَةً أَنَّ لَهَا مَزِيَّةً عَلَى الإِجَازَةِ الْمَذَكُورَةِ.

فَإِنْ خَلَتِ الْمُنَاوِلَةُ عَنِ الْإِذْنِ بِالرَّوَايَةِ فَلَمْ يَقُلِ الرَّاوِي بَعْدَ الْمُنَاوِلَةِ

(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح .٢٥٠

(٢) هو «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع». والقاضي عياض هو ابن موسى بن عياض بن عمرو الأندلسي المالكي الإمام الحافظ الأولي المتوفى سنة ٤٥٤هـ. تنظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٤٥٣/٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٨٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٠.

للطالبه: فاروه عنِّي ولا نحو ذلك فهذا يكون صحيحاً عند طائفه من أهل العِلم فيما حكاه الخطيب^(١). وعند ابن الصلاح^(٢) أنها مُناولةٌ مُختلٌّ لا يجوز الرواية بها.

وحكى عن مالك وغيره جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا في المُناولة^(٣)، ومذهب أهل الورع التقييد كأخبرنا مُناولة ونحوه.

وأما المكاتبة بالمروري فلا فرق بين أن يكون بخط الراوي أو بإذنه في ذلك، وسواء كان ذلك ابتداء أو بطلب. فإن اقتربت بالإجازة فهي كالمناولة مع الإذن صحة وعملاً، وإن لم تقترب فهي صحيحة معمول بها أيضاً.

وأحسن ألفاظ الأداء لمن تحمل ذلك: كتب إلى فلان، قال: حدثنا فلان. ومن الألفاظ: أخبرنا فلان كتابة أو مكاتبة أو في كتابه وبعضهم قال: من كتابه وفيها إيهام.

وأما الإجازة فقد استقرَ عمل جمهور المحدثين بل كُلُّهم وغيرهم على جواز الرواية والعمل بها. وأعلاها إجازة معيين لمعين. ثم إجازة مبني على معيين كأجزت لك جميع مسموعاتي ونحوه، وهذه كانت في الصحة وجواز العمل. ثم إجازة لغير معيين.

وتأتي مطلقة ومقيدة، فالأولى كأجزت لكل أحد ونحوه فهذه قال بمنعها مطلقة ومقيدة طائفه منهم أبو عمرو ابن الصلاح^(٤)، وجوزها خلق منهم الخطيب^(٥) وحكي الجواز عن القاضي أبي الطيب الطبرى^(٦). وكذلك

(١) الكفاية .٤٩٣.

(٢) المقدمة .٢٨٣.

(٣) ينظر قوله في المقدمة .٢٨٤.

(٤) المقدمة .٢٦٧.

(٥) تنظر الإجازة للمعدوم والمجهول .٨٠.

(٦) هو الإمام القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبرى الشافعى، فقيه بغداد. المتوفى سنة ٤٥٠ هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٤٩١/١٠، وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٢/٥.

حكاية القاضي عياض وقال في المُقيّدة: فما أحسبهم اختلفوا في جوازه ممن تَصَحُّ عنده الإجازة ولا رأيت منعه لأحد لأنَّه مخصوصٌ مَوْصُوفٌ كقوله: لأولادِ فلان وإخوة فلان. انتهى.

ومن أنواع الإجازة إجازة لِمَجهولِ كأجزٍ لبعض الناس، أو بِمَجهولِ كأجزٍ لفلانِ كتاب السنن وهو يَزوِي عِدَّة كُتبٍ في السننِ فهذه باطلة إلا أن تَدُلُّ قرينةً على نَفْيِ الجهة.

فإن عُلِقَتِ الإجازة بِمَشِيَّةِ كأجزٍ لك إن شئت ونحوه فالأشهر جوازها، وقد حَدَثَ بنحوه أبو اليمان عن شُعَيْب بن أبي حمزة^(١). وإن عُلِقَتِ بِمَشِيَّةِ مُعَيَّنٍ لِمَجهولِ كأجزٍ لِمَنْ يشاءُ فلان فالأظهرُ بُطْلَانُها فيما ذكره التَّوْوِي^(٢) رضي الله عنه، وقد أجازَها أبو بكر الخطيب^(٣) وغيره، وأجازَ بها أَحْمَدُ بن أبي خَيْثَمَة^(٤) وآخرون. وإن عُلِقَتِ بِمَشِيَّةِ مَجهولِ كأجزٍ لِمَنْ شاءَ فَحُكِّمُهَا كالتي قبلها وهي أكثرُ جهالَةً منها، وأجازَ بهذه أبو الفضلِ أَحْمَدُ بن خَيْرُونَ الْبَغْدَادِيُّ^(٥) وغيره. وأعظمها جهالَةً نحو

(١) أبو اليمان هو الحكم بن نافع البهرياني الحمصي. وشعيب بن أبي حمزة هو أبو بشر الحمصي، وهو ثقة من رجال التهذيب.

(٢) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري التَّوْوِي، أحد الأعلام. المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٦٥٥/٥، وشذرات الذهب ٣٥٤/٥.

وللتوسي كتاب في أصول الحديث سماه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» لخص فيه كتابه الإرشاد الذي اختصره من كتاب المقدمة لابن الصلاح. وعليه عدة شروح منها كتاب جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ سماه «تدريب الراوي في شرح تقريب التَّوْوِي».

(٣) ينظر الإجازة للمعدوم والمجهول ٨٠ - ٨١.

(٤) هو صاحب كتاب «التاريخ» الذي قال عنه الخطيب أحسن تصنيفه وأكثر فائدته. توفي سنة ٢٧٩هـ. تنظر ترجمته في تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢٦٥/٥، وسیر أعلام النبلاء ٤٩٢/١١.

(٥) هو الإمام الحافظ أبو الفضل أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ خَيْرُونَ الْمَقْرِيُّ ابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ، مِنْ تَلَامِذَةِ الْخَطِيبِ. الْمَتَوْفِيُّ سَنَةُ ٤٨٨هـ. تنظر ترجمته في المنتظم لابن الجوزي ٨٧/٩، وسیر أعلام النبلاء ١٠٥/١٩، والوافي بالوفيات للصفدي ٣٢٠/٦.

جزُت لِمَنْ شاء بعْضُ النَّاسِ وَهِيَ باطِلَةٌ قَطْعاً.

وَكُلُّ إِجَازَةٍ مُعلَقةٌ بِشَرْطٍ غَيْرِ شَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْخَطَا وَنَحْوِهِ فَهِيَ باطِلَةٌ
عِنْدَ الْقَاضِي أَبِي الطَّبَرِي^(١).

أَمَّا إِجَازَةُ الْمَعْدُومِ فَإِنْ عُطِفَتْ عَلَى مُعِينٍ كَأَجْزَتْ لِفَلَانِ وَلِمَنْ يُولَدُ لَهُ
فَهَذِهِ إِلَى الْجُوازِ أَقْرَبُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَفْ كَأَجْزَتْ لِمَنْ يُولَدُ لِفَلَانِ وَنَحْوِهِ
فَهَذِهِ أَضَعَفُ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا. وَذَهَبَ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ إِلَى صَحَّةِ الإِجَازَةِ
لِلْمَعْدُومِ مُطْلِقاً^(٢).

وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَأَوْلَى بِالصَّحَّةِ إِجَازَةُ لِلْحَمْلِ كَأَجْزَتْ لِالْحَمْلِ فَلَانُ أَوْ
فَلَانَةُ، فَإِنْ أَجَازَ مَا سَتَحْمِلُهُ فَالصَّحِيحُ المَنْعُ لَأَنَّهُ يَحِيزُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ وَيُعْطِي
مَا لَمْ يَأْخُذْهُ.

وَإِجَازَةُ الْمُجَازِ جَائِزَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ حَدَثُوا بِثَلَاثِ إِجَازَاتٍ
مُتَوَالِيَّةِ وَأَكْثَرُهُمْ مِنْهُمُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدِ الْمُنْذَرِي^(٣) حَدَثَ بِخَمْسِ
إِجَازَاتٍ.

وَمَذَهَبُ أَهْلِ الْوَرَعِ وَالاحْتِيَاطِ فِي الْفَاظِ الْأَدَاءِ لِمَنْ تَحْمَلُ إِجَازَةً أَنْ
يَأْتِي بِعَبَارَةٍ مُشْعِرَةً بِالإِجَازَةِ كَأَنَّبَا أَوْ مُصَرِّحَةً كَأَخْبَرْنَا إِجَازَةً أَوْ إِذْنَأْ أَوْ مُنَاوِلَةً
وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْحَبَّالِ^(٤) يَقُولُ: أَجَازَ لَنَا
فَلَانُ قَالَ: أَخْبَرْنَا فَلَانُ.

وَأَمَّا إِعْلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ هَذَا مِنْ مَرْوِيَاتِكَ دُونَ أَنْ يَأْذَنَ فِي رِوَايَةِ ذَلِكَ
لِمَنْ أَعْلَمُهُ فَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى عَدَمِ جُوازِ الرِّوَايَةِ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٢٦٩.

(٢) تنظر الإجازة للمعدوم والمجهول ٨١ . ونقله ابن الصلاح في المقدمة ٢٧١.

(٣) هو الإمام الحافظ المحقق أبو محمد عبد العظيم بن عبد الله المنذري المصري الشافعي . المتوفى سنة ٦٥٦هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣١/٨.

(٤) إمام عالم متقن ، وهو من أهل مصر . توفي سنة ٤٨٢هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٩٥/١٨ ، والوافي بالوفيات ٣٥٥/٥.

المُحدِثين وغيرِهم بجوازها^(١)، وصَحَّ الشَّوْيِ عدمَ الجواز مع وجوب العمل بذلك إذا صَحَّ.

وأما الوَصِيَّةُ بالمرْوِيِّ فهي أن يُوصي عند حُضور أجله أو سفره بدَفعِ كُتبِه إلى فلان إن مات أو سافر، وفَعَلَهُ أبو قِلابة^(٢) فأوصى بِكُتبِه لـأيوب السَّخْتِيَانِي ووَقَعَ منها في «الصَّحِيفَةِ»^(٣) قال البخاري حَدَثَنَا عَارِمٌ، قال: حَدَثَنَا حَمَادٌ^(٤)، قال: «قُرِئَ عَلَى أَيُوبَ مِنْ كُتُبِ أَبِي قِلابةَ - مِنْهُ مَا حَدَثَ بِهِ وَمِنْهُ مَا قُرِئَ عَلَيْهِ - وَكَانَ هَذَا فِي الْكِتَابِ: عَنْ أَنَسَ بْنِ طَلْحَةَ وَأَنَسَ بْنِ النَّضْرِ كَوِيَاهُ، وَكَوَاهُ أَبُو طَلْحَةَ».

وقال القاضي عياض: قد رُويَ فيه عن السَّلْفِ المُتَقَدِّمِ إجازةُ الرواية بذلك لأنَّ في دُفعها له نوعاً من الإذن وشِبيهاً من العَرْضِ والمُناولةِ. انتهى. وفي كلام أبي بكر الخطيب^(٥) عدمَ جواز الرواية بذلك إلا على سبيل الوجادةِ أو الإجازةِ إنْ صَدَرَتْ من المُوصي للمُوصى إليه. واستبعَدَ الجواز ابن الصلاح^(٦) وغيرها.

وأسلمُ الْفَاظِ الأداءِ لِمَنْ استجَازَ الرواية بالوصية ما قاله حَمَادَ بن زَيْدَ في سَمَاعِهِ من أيوب كما تقدَّم.

وأما الوجادةُ وهي آخرُ أنواعِ الأخذِ وعُدَّتْ في المُنْقَطَعِ، ومعناها أنْ يُصِيبَ الطَّالِبُ حَدِيثاً فَأَكْثَرَ بَخْطَ راوِيهِ فَإِنْ وَثَقَ أَنَّهُ خَطُّهُ جَازَ لَهُ روایته بالوجادةِ قائلًا: وَجَدْتُ بَخْطَ فلانِ أو في كِتابِهِ بَخْطَهُ أَخْبَرْنَا فلانَ، وَيُسَوْقُهُ كَمَا وَجَدَ، فَإِنْ لَمْ يَثْقُ أَنَّهُ خَطُّ راوِيهِ فَيَقُولُ: بَلَغْنِي عَنْ فلانِ أو وَجَدْتُ بَخْطَ قَيْلَ إِنَّهُ خَطُّ فلانِ أو نَحْوَ ذَلِكَ.

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح .٢٨٩

(٢) هو عبد الله بن زيد الجرمي البصري.

(٣) ينظر صحيح البخاري ١٦٦ / ٧ (٥٧١٩).

(٤) عارِم هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي. وحماد هو ابن زيد بن درهم البصري.

(٥) الكفاية .٥٠

(٦) المقدمة .٢٩١

وأجاز جماعة الرواية عن الوجادة بما يدل عليها من الفاظ الأداء، وبعض من يدلّس يقول فيها «عن» وربما قال بعضهم فيها «حدثنا» وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس، ذكره القاضي عياض.

وصحح الثوسي وجوب العمل بالوجادة عند حصول الثقة.

البيت الرابع عشر:

يُعَنِّعُ الْعَدْلُ تَذْبِيجًا لِأَجْمَلِهِ مِنْ ذِي اخْتلاطِ ثَقَاتٍ لِيْسَ تَرْضاهُ

(يُعنِّع) من العنة وهي حكاية كلام يكثر فيه دوران لفظة عن.

و«العدل» اللوم وتقديم.

و«التذبيج» من قولهم: دبّج الأرض يدبّجها دبّجاً، والدبّج التّقش فارسيٌ معرّبٌ مأخوذه من الدّبّاج بكسر أوله ويفتح وهو الثياب التي تنسج من الإبرِيس.

و«دو اختلاط» أي خولط في عقله لأنّه لا يالي بما يقول.

و«ثقات» جمع ثقة من قولهم: وثبت بفلان أثيق بالكسر فيها ثقة إذا ائتمنته.

و«ترضاه» تقبله.

ومعنى البيت: إنّ لائمي يحكى العدل عن فلان وعن فلان متوعاً لومه لأجمله منه وأخذه عنه مع أنه مختلط في عقله غير مقبول عند أحد من الثقات المأمونين.

وفي البيت من أنواع البديع: التّثمين وهو قريب من التكميل، أن يجيء لفظ زائد بعد كلام تام يزيده حسناً كقولي: «تذبيجاً».

ومنها التّوريه بالمعنى والمدّبج وتحمّل الحديث ومن اختلط من الثقات، ومعرفة الثقات من أنواع الحديث، فالمعنى متن كلّ من رواه يقول: عن فلان، لا أخبرنا ونحوها. وهو متصل بشرط عدالة الراوي وسلامته من التّدليس وثبتت لقائه لمّن روى عنه على الصحيح.

والثاني: المدّبج وهو ضرب من روایة القرآن، مثاله: اثنان تقاربوا في السن والإسناد فكانا قريبين روى كل واحد منهما عن الآخر، كرواية

الأوزاعي^(١) عن مالك، ورواية مالك عنه.

وَضَرْبُ ثانٍ: أَنْ يَرْوِي الْقَرِينُ عَنْ قَرِينِهِ وَلَمْ يُحْفَظْ لِلَاخْرِ عَنْهُ رِوَايَةً، كِرَوَايَةُ سُلَيْمَانُ التَّئِيْمِيِّ عَنْ مِسْعَرٍ^(٢) لَا أَحْفَظْ لِمِسْعَرٍ عَنْهُ رِوَايَةً؛ قَالَ الْحَاْكِمُ^(٣).

وَضَرْبُ ثالِثٍ: أَنْ يَشْتَرِكَ رَاوِيَانِ فِي أَسَانِيدٍ كَثِيرَةٍ وَأَحَدُهُمَا أَقْدَمُ بِسِنًا وَأَسْنَدُ مِنَ الْآخِرِ فَيَرْوِي عَنْهُ أَقْدَمُ، كِرَوَايَةُ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ^(٤) عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(٥) وَهُمَا قَرِينَانِ فِي أَسَانِيدٍ كَثِيرَةٍ^(٦) اشْتَرَكَا فِيهَا.

وَضَرْبُ رَابِعٍ: أَنْ يَرْوِي رَجُلَانِ كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ وَشِيخُ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ فِي رِوَايَتِهِمَا وَاحِدٌ، كِرَوَايَةُ الْأَعْمَشِ^(٧) عَنِ الْحَكْمَ هُوَ ابْنُ عُتَيْبَةَ^(٨) عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُبْرَى مِنْ كُبْرِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كُبْرَى مِنْ كُبْرِ الْآخِرَةِ»^(٩). وَرَوَى

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى الشامي، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٥٧هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٠٧/١٧، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧.

(٢) هو مسمر بن كدام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، الحافظ الإمام الثبت. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٥٥هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٦١/٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/٧.

(٣) معرفة علوم الحديث ٢٧١.

(٤) هو يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهداد الليثي، أبو عبدالله المدني. شيخ ثقة روى له الجماعة. توفي سنة ١٣٩هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦٩/٣٢.

(٥) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني نزيل بغداد. الإمام الحافظ الكبير. روى له الجماعة وتوفي سنة ١٨٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٠٤/٨.

(٦) ينظر معرفة علوم الحديث ٢٧٢.

(٧) هو سليمان بن مهران الكوفي الأعمش.

(٨) الحكم بن عتيبة ثقة من رجال التهذيب.

(٩) الحديث أخرجه أحمد ٢٥٢/٢، ومسلم ٧١/٨ (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذى (١٤٢٥) و(٢٩٤٥)، وابن ماجة (٢٢٥)، والنمسائي في الكبرى (٢٧٨٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، به.

الحكم بن عتيقة عن أبي محمد وهو الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة
قال: نهي عن صوم يوم الجمعة مفرداً^(١).

وضرب خامس: عكس الذي قبله، كرواية شعبة عن عاصم الأحول^(٢)
عن قتادة، ورواية شعبة عن قتادة عن عاصم.

وضرب سادس: وهو رواية كل واحد منهما عن الآخر والراوي عن
الرجلين واحد والمزوي عنه أيضاً واحد، كرواية عدي بن عدي الكندي^(٣) عن
عمه العرس بن عميرة عن أبيه عدي بن عميرة عن النبي ﷺ، ورواية عدي بن
عدي عن أبيه عدي بن عميرة عن عمته العرس بن عميرة عن النبي ﷺ.

وضرب سابع: رواية راو عن آخر عن ثالث ويروي الثالث عن الثاني
عن الأول، كما روى أبو إسماعيل القناد إبراهيم بن عبد الملك^(٤) قال:
حدثنا يحيى بن أبي كثير^(٥) عن الأوزاعي عن مالك بن أنس عن الزهرى
عن عروة عن عمرة عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا يقطع
إلا في ربع دينار فصاعداً»^(٦).

وقال الرياشي^(٧): سمعت الأصممي يقول: كنت عند مالك بن أنس

(١) حديث النهي عن إفراد صوم يوم الجمعة مخرج في الصحيحين؛ البخاري ٥٤/٣
١٩٨٥، ومسلم ١٥٤/٣ (١٤٤) (١١٤٤) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي
هريرة رضي الله عنه بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا
يوماً قبله أو بعده».

(٢) هو عاصم بن سليمان الأحول البصري، ثقة من رجال التهذيب.

(٣) عدي بن عدي الكندي، ثقة من رجال التهذيب. وأبوه وعمه صحابيان.

(٤) أبو إسماعيل القناد صدوق، وهو من رجال التهذيب.

(٥) يحيى بن أبي كثير ثقة، وهو من رجال التهذيب.

(٦) الحديث أخرجه البخاري ١٩٩/٨ (٦٧٨٩)، ومسلم ١١٢/٥ (١٦٨٤) (١) من طريق
الزهرى عن عمرة عائشة. ومن طريق الزهرى أيضاً عن عروة وعمرة مقرئين عن
عائشة.

(٧) هو عباس بن الفرج، أبو الفضل البصري، العلامة الحافظ شيخ الأدب. المتوفى سنة
٢٥٧هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٢٢/١٤، وتهذيب الكمال ٢٣٤/١٤، وسير
أعلام النبلاء ٣٧٢/١٢.

فَدَخَلَ الْأَوْزَاعِيُّ، فَقَالَ مَالِكُ: حَدِيثٌ نَرْوَيْهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فِي حَلْقِ الْقَفَا؟ فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَلْقِ الْقَفَا إِلَّا لِلْحِجَامَةِ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَلَاثَةَ^(١) عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ كَذَلِكَ بِنْ حَوْهَ.

وَمَا يَنْدَرُجُ فِي قِسْمٍ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ رِوَايَةُ أَحَدِ الْأَخْرَينِ عَنِ الْآخَرِ، كِرْوَايَةُ عِدَّةٍ مِنِ الْإِخْرَاءِ مِنْهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ عَنْ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ^(٢).

وَالثَّالِثُ: تَحْمُلُ الْحَدِيثُ، وَيَصْحُّ مِنَ الصَّغِيرِ قَبْلَ بُلوغِهِ عَلَى الصَّحِيفَةِ. وَاخْتَلَفَ فِي سِنِّ يَصْحُّ فِيهِ سَمَاعَهُ فَالْجَمِهُورُ عَلَى أَنَّ أَقْلَهُ خَمْسَ سِنِينَ وَمَا قَبْلَهُ يَكُونُ حُضُورًا كَمَا تَقَدَّمَ^(٣). وَالصَّوَابُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْتَّمِيزِ فَالصَّغِيرُ إِذَا فَهِمَ الْخُطَابَ وَرَدَ الْجَوابَ صَحُّ سَمَاعُهُ وَإِنْ كَانَ سِنُّهُ دُونَ خَمْسِ سِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمِيزًا لَا يَصْحُّ وَلَوْ زَادَ سِنُّهُ عَلَى الْخَمْسِ، وَقِيلَ: إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ عَشَرَةَ سَنَةً صَحُّ سَمَاعُهُ، وَقِيلَ: خَمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكِ. وَاشْتِرَاطُ التَّمِيزِ لَا السِّنُّ هُوَ الصَّوَابُ.

وَيَصْحُّ تَحْمُلُ الْكَافِرِ كَقَصَّةُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ^(٤) فِي سَمَاعِهِ قَبْلِ إِسْلَامِهِ

(١) هو محمد بن عبد الله بن علامة أبو اليسر العقيلي الجزي، ضعيف الحديث وهو من رجال التهذيب.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة من رجال التهذيب. وأما أخيه سليمان فقد تفرد بالرواية عنه ابن أبي ذئب فهو مجهول. وهو من رجال التهذيب أيضاً.

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح ٢٣٤.

(٤) هو جبير بن مطعم بن عدي القرشي النوفلي. قدم على النبي ﷺ المدينة في فداء أسارى بدر وهو مشرك ثم أسلم بعد ذلك قيل: يوم الفتح. وقد سمع قراءة النبي ﷺ بالطور عند مجده المدينة. روى له الجماعة. وتوفي سنة ٥٨ أو ٥٩ هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤/٥٠٦، والإصابة ١/٢٢٥.

قراءة **﴿وَالظُّرُور﴾** من النبي ﷺ في صلاة المغرب ثم روى ذلك بعد إسلامه^(١).

وكذا يصح تحمل الفاسق. والإجازة لهما أيضاً صحيحة قياساً على سماعهما، وكذا الإجازة للمجنون.

والرابع: معرفة من اخْتَلَطَ مِن الثقات، فما حَدَثَ به ثقة قبل اخْتَلَاطِه قبل روایة وعَمَلاً، وما روَا في حال اخْتَلَاطِه لم يُقْبَلْ ولو كان المَزُوِّيُّ مُسْتَقِيمًا خلافاً لِوَكِيع فإنه يُجِيزُ روایة ما حَدَثَ به الْمُخْتَلَطُ مُسْتَقِيمًا كما كان يُحَدِّثُ به قَبْلَ اخْتَلَاطِه^(٢). ومَزُوِّيُّ مُخْتَلَطٌ شُكٌّ فيه هل أَخِذَ عنه قَبْلَ اخْتَلَاطِه أو بعْدَه مَرْدُودٌ.

والمُخْتَلَطُون على أقسام: فعطاء بن السائب^(٣) تَغَيَّرَ بآخرة وحصل التَّمَيُّزُ بين ما أَخِذَ عنه قَبْلَ اخْتَلَاطِه وبعده، وكذلك سعيد بن أبي عَرْوَة^(٤) وعبدالرازاق^(٥) وأخرون.

ومنهم من حُجِّبَ لَمَّا اخْتَلَطَ فلم يُحَدِّثْ كجرير بن حازم^(٦) وغيره.

(١) حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ١٩٤/١ (٧٦٥) و٤٤ (٣٠٥٠) و١١٠/٥ (٤٠٢٣) و١٧٥ (٤٨٥٤)، ومسلم ٤١/٢ (٤٦٣).

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح ٥٩٥.

(٣) هو من رجال التهذيب، توفي سنة ١٣٦ هـ.

(٤) هو ثقة حافظ اخْتَلَطَ في سنة ١٤٥ هـ وكانت وفاته في سنة ١٥٦ أو ١٥٧ هـ فبقي على حاله أكثر من عشرة سنين كما في ترجمته من تهذيب الكمال ٥/١١.

(٥) هو إمام كبير مصنف، لكنه عمي في آخر عمره فتغير وصار يُلْقَنْ. وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن من سمع منه قبل المُتَّيَّنِ قَبْلَ حديثه ومن سمع منه بعدها رد. وانظر تهذيب الكمال ٥٢/١٨.

(٦) يقال إنه اخْتَلَطَ قَبْلَ موته بسنة وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا بذلك منه حُجِّبُوهُ، فلم يسمع أحد منه في حال اخْتَلَاطِه شيئاً، كما في تهذيب الكمال ٥٢٨/٤.

ومنهم من أشكَّلَ ما رَوَى فلم يَتَمَيَّزْ. هل حَدَثَ به قَبْلَ اخْتلاطِه أو بعْدَه كَحْنَظَلَةُ بْنُ عَبْيَدَ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ لِكُنْ حَسَنَ التَّرْمذِيُّ حَدِيثُه^(١).

والخامس: مَعْرِفَةُ الثُّقَاتِ واعتبارُ الثقةِ بالضَّبْطِ والإتقان مع العدالة، فإنْ كانَ والحالَةُ ما ذُكِرَ مُكثراً ذَا مَعْرِفَةٍ ونَقْدٍ فهُوَ ثَقَةٌ حَافِظٌ.

وأقلُّ الإِكْثَارِ فِي الْمُتَقَدِّمِينَ مَا رُوِيَّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ عَشْرِينَ أَلْفِ حَدِيثٍ إِمْلَاءً لَمْ يَعْدَ صَاحِبَ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ أَبُو زُزَعَةَ الرَّازِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

فَأَمَّا فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي قَلَّ فِيهِ عُلَمَاءُ هَذَا الشَّاءِ وصَارُوا أَفْرَادًا فِي بَعْضِ بُلْدَانِ، وَآذَنَتْ بِالْغَرُوبِ نُجُومُهُ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا رُسُومُهُ، وَقَصْرَتْ هُمُّ طُلَابِهِ وَقَصَارِي أَحْدَهُمْ تَضْحِيَّ كِتَابِهِ، فَالْمُحَدَّثُ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَنْ أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيثِ سَمَاعاً وَرِوَايَةً، وَأَتَقَنَّ أَنْوَاعَهُ خَبْرَةً وَدِرَايَةً، وَعَلِمَ حَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشْهُورِينَ مَذْحَاً أَوْ قَذْحَاً، وَفَهِمَ الْمُشْتَبَهَ مِنْ رِجَالِهِ بِيَانِهِ وَشَرْحِهِ، فَإِنَّ أَنْضَمَ إِلَى ذَلِكَ اَتْسَاعُ مَعْرِفَةِ الْرَّوَايَاتِ وَغَالِبُ الرُّوَايَةِ عَلَى الطَّبَقَاتِ، وَأَدْرَكَ الْعَلَلَ وَكَانَ فِي الْغَالِبِ سَالِمًا مِنَ الْخَلْلِ فَهُوَ حَافِظٌ.

والحُفَاظُ طبقاتٌ فِي الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَأَتَبَاعِهِمْ وَهُلْمَ جَرَأَ إِلَى زَمَانِنَا.

وَالثُّقَاتُ طبقاتٌ؛ مِنْهُمْ مَنْ وَثَقَهُ كَثِيرٌ وَلَمْ يُضَعِّفْ، وَمَنْ قِيلَ فِيهِ: «صَدُوقٌ» أَوْ «مَحِلُّ الصَّدُوقِ» أَوْ «لَا بَأْسَ بِهِ» أَوْ «حَسَنُ الْحَدِيثِ» وَنَحْوُهُ أَوْ «شَيْخٌ» أَوْ «مَسْتُورٌ» أَوْ «رَوَى عَنْهُ مَثْلًا شُغْبَةً» وَنَحْوُهُ فَهُوَ مَقْبُولٌ، وَمَنْ دَخَلَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحْدِهِمَا فَهُوَ ثَقَةٌ، وَمَنْ صَحَّحَ لَهُ مِثْلُ التَّرْمذِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ حُزَيْنَةَ فَهُوَ جَيِّدٌ أَيْضًا. وَ«تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرِ» وَ«تَارِيخُ ابْنِ حَيْثَمَةَ»

(١) أَخْرَجَ لِهِ التَّرْمذِيُّ فِي جَامِعِهِ حَدِيثًا وَاحِدًا بِرَقْمِ (٢٧٢٨) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصَافَحةِ. وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ أَيْضًا بِرَقْمِ (٣٧٠٢). وَحَنْظَلَةُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ وَإِنْ أَطْلَقَ التَّرْمذِيُّ عَبَارَةَ التَّحسِينِ فِي حَدِيثِهِ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٠٠/٧ عَنْ حَدِيثِهِ: «هَذَا يَنْفَرِدُ بِهِ حَنْظَلَةُ السَّدُوسِيِّ وَقَدْ كَانَ اخْتَلَطَ، تَرَكَهُ يَحْسِي بِالْقَطَانِ لَاخْتَلَاطَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

عُمدةٌ في مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ^(١)، وفيهم غيرُ ذلك مِنَ الْمُصَنَّفاتِ.
يالبيت الخامس عشر:

راوي المَلَامِ تَأْدِبَ لَسْتُ أَتْرُكَ مِنْ سَادَ الْأَكَابِرَ مُذْ سَمَّاهُ مَوْلَاهُ

«الراوي» المُخْبِرُ بما حفظَهُ، من قولهم: رَوَيْتُ الْحَدِيثَ وكذا الشِّعرُ
أُرْوَيْهُ رَوْيَاً ورِوَايَةً فَإِنَا رَاوٍ ورِوَايَهُ بِالْهَاءِ لِلْمُبَالَغَةِ.

و«المَلَامِ» من اللَّوْمِ وهو العَذْلُ، وكذا المَلَامَةُ واللَّوْمَى كَفَعْلِي مفتوح
مَقْصُورٌ.

و«تَأْدِبَ» أمرٌ من الأدب الذي هو أدب النفس.

و«أَتَرُكُ» من تَرَكَ الشَّيْءَ يَتَرَكُهُ تَرَكًا خَلَاءً وَاتَّرَكَهُ كَذَلِكَ.

و«سَادَ» من قولهم: سَادَ غَيْرَهُ يَسُودُ سِيَادَةً وَسُودَادًا وَسَيْدُودَةً شَرْفَ عَلَيْهِ.

و«الْأَكَابِرُ» جَمْعُ أَكْبَرٍ من كَبُرٍ يَكْبُرُ بالضم فِيهِمَا أَيْ عَظَمٌ فَهُوَ كَبِيرٌ
وَكَبَارٌ لِلْمُبَالَغَةِ كَطْوِيلٍ وَطُوَالٍ، إِنَّا أَفْرَطَ فِي الْعِظَمِ قِيلٌ: كَبَارٌ بِالتَّشْدِيدِ.

و«سَمَّاهُ» من قولهم: سَمَّى الشَّيْءَ كَذَا وَبِكَذَا وَأَسْمَاهُ إِذَا جَعَلَ لَهُ اسْمًا
وَهُوَ عَلَامٌ يُعْرَفُ بِهَا مِمَّا سِواهُ.

و«مَوْلَاهُ» هنا سَيِّدُهُ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: يَا مُخْبِرًا بِمَا حَفِظَهُ مِنَ الْعَدْلِ الْزَّمِنِ أَدَبَ النَّفْسِ الَّذِي
مِنْهُ تَرَكَ مَا لَا يَعْنِيهِكَ فَإِنِّي لَسْتُ أَدْعُ مَحْبَبَةً مِنْ شَرْفَ قَدْرُهُ وَعَظَمَ عَلَى
الْعُظَمَاءِ خَطَرُهُ مِنْ حِينِ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ إِظْهَارِهِ إِلَى الْوُجُودِ.

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ التَّكْمِيلُ لِأَنَّ مَعْنَى الْبَيْتِ يَتَمَّعْنُ عَنْ قَوْلِي
«سَادَ الْأَكَابِرَ» ثُمَّ أَزْدِفُ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مَا تَقْدَمَ.

وَمِنْهَا الْانسِجَامُ وَهُوَ هُنَا مَجِيئُ الْأَلْفَاظِ خَالِيَّةً مِنَ التَّكْلِيفِ عَذْبَةَ سَهْلَةَ
كَتَحْدُرُ الْمَاءِ وَانسِجَامِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْبَيْتِ المَذَكُورِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

(١) تاريخ البخاري الكبير مطبوع متداول بين يدي طلبة العلم. أما تاريخ أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة فمعظمه فقد، ووصل إلينا بعضه. وحجمه كبير فقد ذكر الكتاني أنه في ثلاثة مجلدات صغاراً واثني عشر كتاباً ذكر فيه الثقات والضعفاء «الرسالة المستطرفة ١٣٠».

ومنها تضمين المزدوج ومثلوه بقوله: «وَجِئْتُكَ مِنْ سَيِّئَاتِ يَنْبُؤُ بِقَيْنِ» [النمل] وهذا النوع من البيت في قوله «سَمَاءُ مَوْلَاهُ».

منها الالتفات وهو العدول عن الغيبة إلى الخطاب ونحو ذلك، وفي قوله في البيت الأول «يُعَنِّعُ العَدْلَ» وفي هذا «راوي الملام تأدّب» الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

ومنها الترشيح في قوله «مَوْلَاهُ» رَسَحَ قوله «سَادَ».

ومنها التّورىّة بصفة رواية الحديث، وأدب الراوي والسامع، ورواية الأكابر عن الأصاغر، ومعرفة الأسماء، ومعرفة الموالى.

أما صفة الرواية فأعلاها أن يُحدثَ الراوي بما يحفظه ويذكره وأوجبه طائفة. وذهب الجمهوّر إلى جواز الرواية من كتاب محرر بال مقابلة والضبط لم يغب عن راويه أو غاب ورجح إليه من غير تغيير فيما يغلب على ظنِّ الراوي منه، سواء كان الكتاب أصل سماعه أو فرعاً مُقابلًا به، وأن الحجّة تثبت بذلك، وكذا إن كان غير مقابل به إذا كان كاتبه صحيح النقل قليل السقطِ جاز عند طائفة الرواية منه.

وإن وجد سماعه في كتاب كما وصف ولا يذكر سماعه جاز له روايته عند الأكثر وصححه الثّوري^(١) وعليه العمل.

وإن وجد نسخة سمع من غيرها لم يقابل بها لكن فيها تسميع شيخه أو سماعه وسكنت نفسها إلى صحتها لم يجز له الرواية منها عند عامة المحدثين. ذكر أبو بكر الخطيب^(٢) أنَّ الذي يوجّه التّظرُّ أنَّ إذا عرفَ أنَّ أحاديث النسخة هي التي سمعها من الشيخ وسكنت نفسها إلى صحة النقل لها وسلامة الوهم فيها جاز له أن يزوي منها.

ورُخص في السَّماع من الأمي والضرير اللذين لم يحفظا ما سمعاً بل أثبَّ لهما.

(١) انظر: تدريب الراوي.

(٢) الكفاية ٣٧٧.

ومنْ كانَ مَا يَرُوِيهِ حِفْظاً مُخالفاً لكتابه رَجَعَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ حِفْظُهُ مِنْهِ
وإِلا اغْتَمَدَ حِفْظَهُ أَوْ يَجْمِعُ بَيْنَهُمَا كَأَنْ يَقُولُ: حِفْظِي وَكَذَا وَفِي كِتابِي كَذَا،
وَهُوَ الْأَحْسَنُ^(١).

أما الرواية بالمعنى فمنعها قوم مطلقاً، وأخرون في الحديث النبوى
خاصةً، وجوزها الجمهور مطلقاً لعالم باللغة والمعنى وما يحيل ذلك،
ومنها بعضهم إلا في المذاكرة ونحوها بالشرط.

وعلى مذهب الجمهور إذا كان عند الراوى مثلاً حديثان مختلفان لفظاً
متتفقان معنى وكلّ منهما عن شيخ، يجوز له العَجْمُ بَيْنَهُمَا رواية عن
الشيفين بلفظ أحدهما من غير بيانه، والأحسن البيان كأن يقول: وهذا لفظ
فلان^(٢).

فإنْ كانَ عَنْهُ حَدِيثٌ عَنْ ثَقَةٍ وَغَيْرِ ثَقَةٍ فَأَحْسَنَ رَوَايَتُهُ عَنْهُمَا معاً لَا
إِسْقاطَ الْضَّعِيفِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ فِي حَدِيثِ الثَّقَةِ، أَوْ حَمَلَ
لَفْظَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. وَهَذَا حُكْمُ حَدِيثَيْنِ لِثَقَتَيْنِ لَكِنْ مَخْذُورٌ إِسْقاطِ
أَحَدِ أَقْلَّ مِنْ مَخْذُورِ إِسْقاطِ الْضَّعِيفِ.

ومنْ رَوَى عَنْ مُثَلِّ سُسْخَةِ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) يَرْوِي أَوْلَى
حَدِيثٍ مِنْهَا بِالإِسْنَادِ ثُمَّ يُذْرِجُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَرْوِي مَا شاءَ مِنْهَا
مُفَرِّداً بِالإِسْنَادِ عَنِ الْأَكْثَرِيْنِ، وَالبَيَانُ كَمَا فَعَلَ مُسْلِمُ أَسْلَمُ^(٤).

ولو رَوَى حَدِيثاً ثُمَّ ساقَ لَهُ طرِيقاً آخَرَ وَاحْتَصَرَ الْمَتْنَ فَإِنْ كَانَ كَالْأَوَّلِ
قَالَ: «عَنِّي مُتَهَى السَّنَدِ مِثْلُهُ» وَإِنْ تقارباً قَالَ: «نَحْوُهُ» وَإِنْ تَوَافَقاً حُكْمًا لَا

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح .٣٢٩

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح أيضاً .٣٤٣

(٣) صحيفه همام بن منه الصناعي التابعي التي كتبها عن أبي هريرة تشمل على (١٣٨)
حديثاً، وهي صحيفه صحيحة. وقد حدث بها همام: معمر بن راشد وحدث بها عن
معمر عبدالرزاق الصناعي. وهي مطبوعة باسم: صحيفه همام بن منه. وقد اقتبس
منها كثير من الناس.

(٤) تنظر مقدمة ابن الصلاح .٣٤٩

لَفْظاً قال: «بِمَعْنَاهُ» ونحو ذلك. ولا يجوز رواية الحديث الأول بالإسناد الذي قيل في مُنتَهِاهُ «مِثْلُهُ» فيما حُكِيَ عن شُعْبَةَ، وهو الأَظَهَرُ فيما ذكره ابن الصَّالِحُ^(١) وغيره، وحَكَى الخطيب^(٢) عن الشَّوَّرِيَ وغيره الجواز، وجَوَزَهُ بعضُهم لمن كان ضابطاً مُتَقَنَا مُمِيزاً لِلْأَفْاظِ. أمَّا إذا أُشِيرَ إلى الحديث في الإسناد الثاني «بنحوه» وشِبْهِها فلا يجوز عند ابن معين وغيره^(٣).

ولا فَرَقَ عند مَنْ يُجُوزُ الرواية بالمعنى بين لَفْظ «مِثْلُهُ» و«نحوه» وشِبْهِهما، وكان غير واحدٍ إذا أفرد الإسناد الثاني يقولُ في مُنتَهِاهُ: «مِثْلُ حَدِيثِ مَتَّهُ كَذَا» ثم يسوقُ الحديثَ كاملاً، واختارةُ الخطيب^(٤) وهو حَسَنٌ.

ومن سَمِعَ شَيْئاً مُذَاكِرَةً فرَوَاهُ نَبَّهَ عليه بنحو «حدثنا فلانٌ مُذَاكِرَةً» وقيل: إنَّ قولَ البخاري: قال لي فلانٌ مِمَّا سَمِعَهُ مُذَاكِرَةً.

وكذا إنَّ في سَمَاعِهِ وَهَنْ ما بَيَّنَهُ.

وإنَّ وَقَعَ في روایته لَخْنُ أو تَضْحِيفٌ فالواجبُ فيما ذكره الخطيب^(٥) روایته كما سَمِعَ ثُمَّ بَيَّنَ صوابَهُ، وحَكَى عن بعْضِ الْعُلَمَاءِ جوازَ روایته على الصَّوابِ إِذَا كَانَ مُتَيقِّنَا وَمِثْلُهُ بِرَوَايَتِهِ عَنْ شِيخِهِ أَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ عَنْ أَبِي يَعْلَى الطُّوسِيِّ حَدِيثَ أَبِي مَسْلِمَةَ^(٦): سَأَلَتْ أَنْسَاً: أَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْلِي فِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٧). قَالَ الْبَرْقَانِيُّ فِي كِتَابِ أَبِي يَعْلَى: سَأَلْتُ الْحَسَنَ، وَقَرَأْتُهُ أَنَا عَلَيْهِ أَنْسًا. انتهى.

(١) المقدمة .٣٥٢

(٢) الكفاية .٣١٩

(٣) ينظر المقدمة .٣٥٣

(٤) الكفاية .٣١٩

(٥) كذلك .٣٦١ - ٣٦٤

(٦) هو سعيد بن يزيد بن مسلم الأزدي أبو مسلم البصري، تابعي ثقة من رجال التهذيب.

(٧) الحديث أخرجه البخاري ١٠٨/١ (٣٨٦) و١٩٨ (٥٨٥٠)، ومسلم ٧٧/٢ (٥٥٥) من طريق سعيد أبي مسلم عن أنس، به.

وإذا سقط من المَرْوِي شيء مُتَيقَّن سُقُوطُه أجازوا إلحاقةً من غير تثبيه لكن طريق الورع الإتيان قبل ذكر الساقط الملحق بلفظة «يعني» ونحوها.

وكذلك الجواز في إصلاح ما درسَ من كتابه من نسخة موثوقة بها.

وكذلك يجوز تقييد ما أشكل على الراوي من غريب كتابه من عالم به روايته إيهًا على ما قيده.

وإبدال لفظة النبي بالرسول وعكسه جائز في الإسناد على الصواب، وجعل أولى بالجواز من الرواية بالمعنى.

والثاني: أدب الراوي والسامع، والمطلوب منهما أولاً تصحيح النية وإخلاصها، فإنما الأعمال بالنيات.

ويُستحب للراوي نشر العلم بعد العمل وبذل نفسه إذا احتجَ إليه، وأوجبه الخطيب^(١) على الراوي عند الحاجة إليه وذكر أن الممتنع من ذلك عاصِ آثم.

والذي عليه العمل أن التصديق للرواية لا يتقييد بسن يبلغه الراوي فقد حدث مالك وهو ابن نيف وعشرين، وقيل: ابن سبع عشرة في حياة أبيه وأخذ عن الشافعي في حداثة سنِه^(٢)، وكذلك بن دار^(٣) والبخاري حدثا قبل العشرين.

ولا ينبغي للراوي أن يحدث بحضوره من هو أولى منه سنًا أو علمًا أو غير ذلك. وكرا بعضهم أن يحدث ببلد وفيها من هو أولى منه، وإذا طلب منه ما يعلمه عند أولى منه أرشد إليه.

ولا يمتنع من تحديث من نيته غير صحيحة فقد يرزقه الله النية بعد. وإذا انتصبَ جلسَ متطهراً مُتطيباً ذا وقار وسكينة، مُبتدئاً بالتَّحْمِيدِ

(١) الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع.

(٢) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٣٦٠.

(٣) هو محمد بن بشار البصري، وهو ثقة من رجال التهذيب.

والْتَّمْجِيدُ وَالثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُئْتَيُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّ ذَلِكَ بِعَبَارَاتٍ بِلِيْغَةِ جَامِعَةٍ، وَيُشَارِكُ فِيهَا الْأَلَّ وَالصَّحَّبَ وَالْتَّابِعِينَ، وَيَدْعُو بِمَا تَيْسَرَ خَاصًا وَعَامًا، ثُمَّ يُحَدِّثُ بِمَا يَنْفُعُ الْحَاضِرِينَ بِتَرْسُلٍ وَتَبْيَنٍ بِحِيثُ لَا يَخْفَى شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى السَّامِعِينَ، فَإِنْ كَثُرُوا اتَّخَذُ مُسْتَمِلِيًّا فَأَكْثَرَ، وَعَلَى الْمُسْتَمِلِيِّ أَنْ يَنْدَأْ بِمَا تَقْدَمَ ذِكْرُهُ، فَإِذَا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى الْمُحَدِّثِ قَائِلًا لَهُ: مَنْ ذَكَرْتَ أَوْ مَنْ حَدَّثَكَ رَحِمَكَ اللَّهُ؟ فَإِذَا فَعَلَ يَقُولُ الْمُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا فَلَانُ وَيَنْسِبُ شَيْخَهُ الَّذِي سَمِّاهُ إِلَى مُنْتَهَاهُ مُتَرْجِمًا لَهُ بِمَا يَلِيقُ مِنْ حَالِهِ، وَيَؤْدِي عَنْهُ الْمُسْتَمِلِيِّ كَمَا تَلَفَّظَ بِهِ الْمُحَدِّثُ إِلَى الْفَرَاغِ. وَلِيَكُنْ خَاتَمُ مَجْلِسِهِ بِرِوَايَةِ حَكَايَةٍ فِي مَعْنَاهُ أَوْ إِنْشَادٍ كَمَا فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْقَادِ، ثُمَّ يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا تَيْسَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ وَاخْتَارَ.

فَإِذَا تَنَاهَى الْعُمُرُ بِالْمُحَدِّثِ وَيَلْغَى سِنًا يُخَافُ عَلَيْهِ فِيهِ الْهَرَمُ فَلِيُمُسِكَ عَنِ الرِّوَايَةِ، وَسِنُّ الشَّمَانِينَ حَدُّ الْهَرَمِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَابِتَ الْعَقْلِ مُجَمَّعَ الرَّأْيِ عَارِفًا بِحَدِيثِهِ فَلِيُحَدِّثُ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَّابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ حَدَّثُوا بَعْدِ بُلُوغِ الشَّمَانِينَ بِلْ وَبَعْدِ بُلُوغِ الْمَئَةِ^(١).

وَأَمَّا آدَابُ السَّامِعِ فَمِنْهَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَنْدَى بِحَفْظِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ إِذَا هُوَ أَجْلُ الْعُلُومِ وَأَوْلَاهَا بِالْتَّقْدِيمِ، وَيُحَصِّلُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا يُضْلِحُ بِهِ لِسَانُهُ وَيَقْهِمُ بِهِ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَبِيَانِهِ ثُمَّ يَغْمَدُ إِلَى أَسْنَدِ شَيْوخِ بَلْدَهُ وَأَقْدَمِهِمْ فَيَأْخُذُ عَنْهُ مَا عَنْهُ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ بَعْدِهِ، فَإِنْ تَسَاوَى الشَّيْوخُ فِي الْإِسْنَادِ فَعَلَيْهِ بِالْحُفَاظِ مِنْهُمْ وَالْقَادِ، فَإِنْ تَسَاوَوْا فِي الْإِتقَانِ وَالْمَعْرِفَةِ بِهَذَا الشَّأنِ فَأَهْلُ الشَّرْفِ مِنْهُمْ أُولَى بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ.

فَإِذَا فَرَغَ مِنْ شَيْوخِ مِضْرِبِ الْكَبَارِ وَالصُّغَارِ رَحَلَ إِلَى لِقاءِ غَيْرِهِمْ فِي الْأَمْصَارِ. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْتَغِلَ فِي الرُّخْلَةِ إِلَّا بِالْأَهْمَمِ مِنَ الْأَخْبَارِ. وَلِيَخْذُرَ مِنَ الْإِلْحَاجِ عَلَى الشَّيْوخِ وَالْأَضْجَارِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُغَيِّرُ الْأَفْهَامَ وَيُفَسِّدُ الْأَحْلَامَ وَيَحْيِلُ الطَّبَاعَ وَيُورِثُ الْخَلَلَ فِي التَّحْدِيدِ وَالْأَسْتِمَاعِ.

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح .٣٦١

وليبدأ بسماع الصحيحين، ثم السنن والموطأ، ثم المسانيد كمسند أحمد وغيره، ثم مصنفات الأئمة كمصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ثم كتب العلل، ثم التواريخ، ثم كتب تقييد المشكك، وفي أثناء ذلك ما تيسر له من الأجزاء وغيرها كيما وقع له ذلك عالياً أو نازلاً.

قال وكيع: لا يكون عالماً حتى يأخذ عمن هو فوقه وعمن هو دونه وعمن هو مثله^(١).

ولا يشرك إفادة الطلاب بما يظفر به من شيخ أو سماع أو رواية كتاب.

وليس حفظ الحديث على التدريج، وأعون شيئاً على الحفظ المذاكرة والجمع والتخرير.

وليُنظر في معاني الأخبار ويفهم أحكام الآثار، فأحكام الحديث ذرّة، وفقهه ومعانيه ثمرة.

وليس تشغيل بالتأريخ والجتمع والتضييف عند تأهله وقضائه من الطلب مراده، قاصداً الإخلاص في ذلك والإفادة. وإخراج التضييف قبل تحريره من سوء الرأي ونكيره.

والثالث: رواية الأكابر عن الأصغر وأضل هذا رواية النبي عن بعض أصحابه منهم أبو بكر وعمر وسعد بن عبد الله وتميم الداري وحديثه في «صحيح مسلم»^(٢) وغيره.

ويأتي هذا النوع على وجوه: منها أن يكون الراوي أكبراً ممن روى عنه قدراً وشرفاً وسناً، أو أكبراً في الأولين دون السنن كرواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، وكرواية الزهرى عن بهز بن حكيم.

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح .٣٧١

(٢) هو حديث الجساسة، الدابة التي رأها تميم في جزيرة البحر وهو عند مسلم ٢٠٥/٨ (٢٩٤٢) (١١٩) في الفتنة وأشراط الساعة، من طريق عامر الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ.

ومنها أن يكون أكبر سنًا وأقدم طبقة كالزهري عن مالك، وعبدالرازق عن يحيى بن معين.

ومنها أن يكون أكبر في العلم والحفظ كرواية أحمد بن حنبل عن عبيدة الله بن موسى^(١).

وروى خلق ماتوا قبل من رواوا عنه بعده سنين، وأكثر ما وجدت في ذلك رواية أبي الفضل محمد بن طاهر عن السلفي ومات قبله بستين عاماً^(٢).

والرابع: معرفة الأسماء، وينبوعها «تاريخ البخاري الكبير» و«تاريخ ابن أبي خيثمة» ونحوهما.

ومن هذا الباب معرفة الكنى والألقاب، وأولوا الكنى على أقسام: منهم من اسمه كنيته كأبي حصين بن يحيى الرازي شيخ أبي داود السجستاني وغيره. ومنهم من كنيته لقب كأبي الزناد عبدالله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن. ومنهم من عرف اسمه وله كنية واحدة وهم كثير كأبي عبدالله مالك بن أنس وأبي الضحى مسلم بن ضبيح. ومنهم من له كنيتان فأكثر كمنصور الفراوي يُكنى أبا بكر وأبا القاسم وأبا الفتح. ومنهم من اختلف في كنيته كقتادة بن النعمان قيل: كنيته أبو عثمان، وقيل: أبو عبدالله، وقيل: أبو عمر. ومنهم من اشتهر بكتنيته واحتَلَّ في اسمه كأبي هريرة. ومنهم من اختلف في اسمه وكتنيته كسفينة مولى رسول الله ﷺ؛ سفينة لقبه، وقيل في اسمه ثمانية أقوال أحدها مهران، وكنيته على الأكثر أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري^(٣).

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٤٦٠.

(٢) محمد بن طاهر هو ابن القيسراني المقدسي الإمام الحافظ الجوزي نموفى سنة ٥٠٧هـ، وهو شيخ السلفي أحمد بن محمد الأصبغاني الإمام المترافق سنة ٥٧٦هـ وقد روى ابن طاهر عن السلفي مع أنه شيخه. تنظر ترجمة ابن طاهر في سير علماء النبلاء ٣٦١، وترجمة السلفي فيه أيضاً ٥٢١.

(٣) ينظر مزيد تفصيل في مقدمة ابن الصلاح ٥١٧ - ٥٠٨.

وأما الألقاب فبمَعْرِفَتِهَا يَزُولُ الْأَرْتِيَابُ . وَمِنْهَا الْجَائزُ كَالَّذِي لَا يَكْرَهُهُ مِنْ يُدْعَى بِهِ، فَإِنْ كَرَهَهُ لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ بِهِ إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ . وَمِنَ الْأَلْقَابِ مَا يَعْرُفُ سَبِيلُهُ وَمَا لَا يُعْرَفُ، وَمِنْهَا مَا يَخْفَى فَلَا يَكُادُ يُعْرَفُ كَفْلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانُ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلْكِ^(١)، وَقَتْنَيَةُ بْنُ سَعِيدٍ شِيخُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهُ يَحْيَى . وَمِنَ الْأَلْقَابِ الْكَنَى كَأَبِي تُرَابٍ^(٢)، وَالْأَلْقَابُ النَّسَبُ كَالْفَلَكِيُّ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْهَمَذَانِيُّ لُقْبُ الْفَلَكِيُّ لِبِرَاعَتِهِ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ^(٣) .

والخامس: معرفة الموالى، وواحدُها مَوْلَى وَهُوَ الْمُعْتَقُ فِي أَحَدٍ مَعَانِيهِ، وَالْمَوَالِيُّ مِنَ الرُّوَاةِ أَقْسَامٌ: مِنْهَا مَا نُسِّبُ إِلَى قَبْيلَةِ مَوَالِيهِ كَرَاشَدُ بْنُ نَجِيْحِ الْحِمَانِيِّ^(٤) وَسَعِيدُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيِّ^(٥) . وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ عَرَبِيًّا ثُمَّ يَصِيبُهُ سِبَاءُ كَسَعْدُ مَوْلَى حَاطِبٍ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ هُوَ سَعْدُ بْنُ خُولَيِّ الْكَلْبِيِّ عُذْرَى صَاحَبِيُّ قُتِلَ شَهِيدًا يَوْمَ أَحَدٍ^(٦) وَمِنْهُمْ مَوْلَى الْحَلْفِ وَمَوْلَى الإِسْلَامِ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ يُنْسَبُ إِلَى الْقَبْيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاهَا^(٧) .

البيت السادس عشر:

مُحَمَّدًا سَابِقًا لِلنَّبِيِّ خَاتَمِهِمْ مِنْ خَيْرِ الْآبَاءِ وَالْبُلْدَانِ أَبْدَاهُ

«مُحَمَّدٌ» أَشَهَرُ أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُخَمِّدْ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ وَلَا يُخَمِّدُ أَكْثَرُ مِمَّا يُخَمِّدُ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ لِأَنَّهُ يَخْمُدُهُ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الْأَرْضِ وَأَهْلُ الدُّنْيَا وَأَهْلُ الْآخِرَةِ لِمَا جَمَعَ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الصَّفَاتِ الْحَمِيدَةِ وَالْأَخْلَاقِ

(١) وقيل أن اسمه: رافع، ويقال: نافع كما في ترجمته من تهذيب الكمال ٣١٧/٢٣.

(٢) هو لقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كان به النبي ﷺ فلقب به. وكنيته: أبو الحسن.

(٣) كان له علم بالأدب والنحو والعروض وسائر العلوم. توفي سنة ٣٨٤هـ. تنظر ترجمته في أنساب السمعاني في «الفلكي»، ومعجم الأدباء ٢٣١/١، والوافي بالوفيات ٣٠٥/٦.

(٤) راشد بن نجيح التابعي شيخ مقل من الرواية من رجال التهذيب. وهو مولى لبني عطارد فيما ذكره ابن أبي خيثمة في تاريخه ونقله الذهبي في تاريخ الإسلام ٨٦٠/٣.

(٥) هو سعيد بن فیروز التابعی، مولی لطیء، وهو من رجال التهذیب أيضاً.

(٦) ترجم له ابن حجر في الإصابة ٢٤/٢.

(٧) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٦٠٢ - ٦٠٦.

المَحْمُودَةِ وبِمَا يَمْنَحُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي يَحْمَدُهُ فِيهِ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ إِلَى سِوَى ذَلِكَ مِنَ الشَّفَاعَاتِ وَبُلُوغِ الْعَالِي مِنَ الْكَرَامَاتِ وَحُصُولِ السُّيَادَةِ وَالشُّرُفِ وَالْفَضْلِيَّةِ وَإِعْطَاءِ الْحَوْضِ وَالْكَوْثَرِ وَالْوَسِيلَةِ، فَمَا أَحَقَّهُ بِهَذَا الْاسْمِ الْشَّرِيفِ وَأَخْرَى؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُ لُغَةً مِنْ كُثْرَةِ خَصَالِهِ الْمَحْمُودَةِ فَحُمَدَ عَلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَهُوَ بِمَعْنَى مَحْمُودٍ وَضُعْفٍ لِلْمُبَالَغَةِ.

وَ«السَّابُقُ» الْمُتَقْدِمُ، يَقَالُ: سَبَقَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَسْبُقُ بِالْكَسْرِ سَبِقًا تَقَدُّمًا. وَ«الرُّسُلُ» جَمْعُ رَسُولٍ وَهُمُ الَّذِينَ أَرْسَلَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاحْتَلَفَ فِي عِدَّتِهِمْ فَهُمْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ثَلَاثٌ مِنْهُمْ رَسُولٌ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ رَسُولًا، وَجَاءَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١) الَّذِي حَرَّجَهُ أَحْمَدُ فِي «مَسْنَدِهِ»^(٢) وَابْنِ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣) وَغَيْرِهِمَا. وَ«خَاتَمِهِمْ» بِفَتَاحِ الْمُثَنَّةِ فَوْقَ وَكْسِرِهَا وَمَعْنَاهُ آخِرُهُمْ، فَلَا نَبِيٌّ بَعْدَهُ، وَفَرَقَ ثَعْلَبٌ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: الْخَاتِمُ الَّذِي خَتَمَ الْأَنْبِيَاءَ، وَالْخَاتِمُ أَحْسَنُ الْأَنْبِيَاءِ خَلْقًا وَخُلُقًا. وَ«الْأَبَاءُ» وَاحِدُهُمْ أَبٌ مَعْرُوفٌ.

وَ«الْبُلْدَانُ» جَمْعُ بَلْدَةٍ وَبَلَدٍ وَيَقَالُ: بَلَادٌ أَيْضًا، وَالبَلَدُ كُلُّ مَوْضِعٍ مُتَحِيزٍ عَامِرٌ مِنَ الْأَرْضِ وَغَيْرُ عَامِرٍ خَالٍ أَوْ مُسْكُونٍ، وَالطَّائِفَةُ مِنْهَا بَلْدَةٌ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ. وَ«أَبْدَاهُ» مِنْ قَوْلِهِمْ: بَدَا الْأَمْرُ بُدُوا ظَهَرَ وَأَبْدَيْتُهُ أَنَا أَظْهَرْتُهُ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ مَرْتَبَطٌ بِمَا قَبْلَهُ: فَالَّذِي سَمَّاهُ مَوْلَاهُ أَعْنَى مُحَمَّداً

(١) لفظه: «قلت: يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: «مئة ألف وعشرون ألف». قلت: يا رسول الله كم الرسل من ذلك؟ قال: «ثلاث مائة وثلاثة عشر جمًا غفيراً». وعنده أحمد «ثلاث مائة وخمسة عشر» ولم يذكر الشرط الأول سؤاله عن عدد الأنبياء. وقطعة من حديث طويل.

(٢) مسند أحمد ١٧٨/٥ و ١٧٩ من طريق عبيد بن الخشاش عن أبي ذر. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٠/١: فيه المسعودي وهو ثقة لكنه احتلطف.

(٣) الإحسان (٣٦١) من طريق أبي إدريس الغولاني عن أبي ذر. وفيه يحيى بن هشام بن يحيى الغساني كذبه أبو حاتم وغيره «ميزان الاعتلال ١/٧٢ - ٧٣». وللحديث طرق أخرى لا تخلو من مقال، تنظر في تفسير ابن كثير ٤٢٢ - ٤٢٦ الآية (١٦٣) من سورة النساء.

رسول الله ﷺ المُقدَّم على رُسُلِ الله خلقاً الخاتِم لهم بعثاً كما في مُرْسِلِ
الحسَن وقتادة عن النبي ﷺ قال: «كنت أول الأنبياء في الخلق وأخرهم في
البعث»^(١)، وهو الذي أظهرَ الله من خيرِ الآباء بنى هاشم بن عبد منافِ،
ومن مكة خيرِ الْبُلدان وأحبها إلى الله عز وجلَ.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: براعةُ التَّخلُص وهي الاستطراد إلى
الإفصاح بالمراد كما وقعَ التَّخلُص هنا من التَّشْبِيب المقدم إلى مدحِ
النبي ﷺ مُصرَّحاً باسمه الشريف مع بعض وصفه المُنِيفِ.

ومنها التَّرْشِيح فقولي «خاتِمِهِم» رَسَح قولي «سابقاً» و«أبداً» رَسَح
قولي «خاتِمِهِم».

ومنها ائتلاف الْوَزْنِ والمَعْنَى، وهو مَجِيءُ الفاظِ لِوَآخَرَ مَا قُدِّمَ منها
أو قُدِّمَ مَا آخَرَ منها لم يتَغَيَّرْ وزناً ولا معناً، ومنه حديث الباقياتِ
الصَّالِحاتِ لا يضرُك بِأَيْهَنْ بدأت وهو في قولي في البيت «محمدًا سابقاً
للرَّسُلِ خاتِمِهِم» فلو أنشد: محمدًا خاتِماً للرَّسُلِ سابقَهُم، لم يتغير وزناً
ولا معنى.

ومنها الإشارةُ ويقال الْوَحْيُ وهو مَجِيءُ لفظٍ قليلٍ يحتوي على معانٍ
كثيرةً.

ولو بَسَطَتْ معاني البيت من الكلام على اسم النبي محمد عليه أفضُّ
الصلة والسلام ومَعْنَى الرسالة وذِكر الرُّسُلِ الْكَرَام وصفة سَبْقِهِ للرُّسُلِ

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته الكبرى ١٤٩/١، والطبرى في تفسيره ١٢٥/١ الآية (٧)
من سورة الأحزاب، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلأ.

وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (٣)، والحسن بن سفيان وابن أبي حاتم
وابن مارديه والديلمي وابن عساكر كما في الدر المثور ٥٧٠/٦ من طريق سعيد بن
 بشير الأردي عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً. وسعيد بن بشير
 ضعيف.

وقال ابن كثير في تفسيره ٣٨٣/٦ بعد أن ساق طريق أبي هريرة: «وقد رواه
سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلأ، وهو أشبه. ورواه بعضهم عن قتادة موقوفاً
 والله أعلم».

بدلالته وختمه إِيَّاهُم برسالته وكيف كان خلقه وصفاته في ذاته وما جُبِلَ عليه من الخلق العظيم وكمال حالاته وما يتعلّق بآبائه ونسبه الشّريف وذُكر بلده مكّة وشرفها المُنِيف وخصائصها وأحكامها ومعرفة حلبها وحرامها ومولد النبي ﷺ بها ونساته وما كان في إقامته بها من بعثته إلى حين هجرته وفتحها الفتح المبين وما حَصَلَ في ذلك من إغْزاز الدِّين وإسلام من أسلم من المتأخرین، لو بُسْطَ ذلك لكان يأتي في مجلدات، وهذا الْبَيْتُ الذي يتضمن هذه الإشارات هو بيت القصيِّد الذي عليه مَبْنَاهُ وَالْمُعَوَّلُ من المذبح الشّرِيف التَّبُوي على ما حواهُ، ولا يُقال: ليس في القصيِّد تَضْرِيْخٌ بالمذبح سواهُ؛ لأنَّا نقول:

ذَا الْبَيْتِ عَالِيٍّ فِي الْمَدِيْحِ بِمُجْمَلٍ يَسْتَغْرِقُ الْأَوْصَافَ حِينَ يُفَضَّلُ

ومن أنواع بديعه التَّوْرِيَّة بالسابق واللاحق، ورواية الآباء عن الأبناء، ومعرفة بُلدان الرُّوَاة وأوطانهم من أنواع الحديث، فالأول هو عبارة عن اثنين روايا عن شيخ تقدَّم أحدهما وتَأَخَّرَ الآخرُ فبيْنَ وفاتيهما أو سماعيْنهما مُدَّة طويلة كأبي عبد الله البخاري وتُوفِي سنة ست وخمسين ومئتين وأبي الحُسْنِيْن أحمد بن محمد الحَفَاف وتُوفِي سنة ثلَاثٍ وتسعين وثلاث مئة^(١) اشتركا في الرواية عن أبي العباس محمد بن إسحاق السَّرَاج^(٢) فبيْنَ وفاتيهما مئة سنة وسبعين وثلاثون سنة.

رواية الآباء عن الأبناء: وقد حدَّثَ كثيرون عن أبنائهم كوايل بن داود عن ابنه بكر^(٣)، وكَحْفَصٍ بن عُمر الدُّورِي المُقرِئ حدَّثَ عن ابنه أبي

(١) هكذا قال المصنف، وقد قال الحاكم: «توفي سنة خمس وتسعين وثلاث مئة، وصليت أنا عليه، وله ثلاث وتسعون سنة». وأنشه الصواب. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٨١/١٦، وتاريخ الإسلام ٧٤٨/٨.

(٢) أحد حفاظ خراسان وثقاتهم. توفي سنة ٣١٣هـ ورواية البخاري عنه خارج «الصحيح». تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٤، والوافي بالوفيات ١٧٨/٢.

(٣) وائل بن داود ثقة وابنه بكر صدوق مات قديماً فروى أبوه عنه، أخرج حديثه الأربع في ستتهم.

جعفر محمد^(١) فيما رواه أبو بكر الخطيب في مصنفه^(٢) ستة عشر حديثاً، وهو أكثر ما رواه أبو بكر الخطيب في المصنف لأحد ممّن روى عن ابنه، وأدخل في المصنف من حَدَثَ عن ابن أخيه أو ابن أخته أو ابنة أخته، ولم يذكر من حَدَثَ عن ابن ابنه ولا عن ابن ابنته وهو أولى بالذكر من الذي قبله.

ويُندرج في الباب عكسه روایة الأبناء عن الآباء فالظاهر منه كثير كهشام بن عروة عن أبيه^(٣). ومنه ما أبهم اسم الأب كأبي العشراء الدارمي عن أبيه^(٤)، أو اسم الجد بعد ذكر الأب كبهز بن حكيم عن أبيه عن جده^(٥)، أو اسم أبي الجد كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٦).

(١) حفص بن عمر الدروي شيخ صدوق في الحديث، إمام في القراءات، وهو من رجال التهذيب وابنه محمد ترجم له الخطيب في تاريخه ٧٩/٣ وذكر أن آباء حفص حدث عنه أحاديث كثيرة في كتاب «قراءة النبي ﷺ».

(٢) يعني كتاب «روایة الآباء عن الأبناء».

(٣) عروة بن الزبير وابنه هشام ثقان كبيران من رجال التهذيب.

(٤) أبو العشراء الدارمي مختلف في اسمه واسم أبيه فالأشهر: أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرْزَ أو بَلْزَ، وقيل: بلاز بن يسار. قال عنه الحافظ الذهبي في «الميزان»: «لا يُدرى من هو ولا من أبوه» (٤/٥٥١). وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «هو أعرابي مجاهول».

وقد أخرج الأربعة في سنتهم حديثاً واحداً من طريق أبي العشراء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أما تكون الزكاة إلا في الحلق واللبأ؟ قال: «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك».

(٥) جد بهز بن حكيم هو: معاوية بن حيدة القشيري الصحابي.

ورواية: «بهز بن حكيم عن أبيه عن جده» حسنة الإسناد لأن حكيم والد بهز صدوق لا يرتقي حديثه إلى مرتبة الصحيح. وقال ابن الصلاح: «روى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة» «المقدمة» ٤٨٢.

(٦) جد عمرو بن شعيب هو: محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. لكن المراد هنا عبدالله بن عمرو بن العاص الصحابي دون أبيه محمد، فقد وقع في جملة من الأحاديث تعين «عبدالله بن عمرو» وثبت أن شعيباً صحب جده وحمل عنه بذلك تنتفي إرادة محمد والد شعيب.

وقد صلح غير واحد من العلماء روایة «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، وأخرج الأربعة في سنتهم أحاديث عدة من طريق هذه الروایة.

ومن ذلك رواية الأبناء عن الأمهات كرواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن أمه فاطمة بنت أسد رضي الله عنها.

والثالث: معرفة بلدان الرواية وأوطانهم، و«تاریخ أبي بکر بن أبي خیثمة» و«طبقات ابن سعد» من مظانها. وللذهبی مختصر في ذكر الأمصار ذات الآثار ولم يشتوفها^(١). ولما غلب على العرب سكنى القرى والمدن نسبوا إليها كالعجم وترك الانتساب إلى القبائل، ومن أقام في مدينة أربع سنين فهو من أهلها فيما قاله عبد الله بن المبارك.

ويجيء المستند على صفات فتارة يكون رجاله ينسبون إلى بلد واحد ك الحديث أبي ذر المزفوع الإلهي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، الحديث»^(٢) فرجاله شاميون. وتارة يكون بعضهم من بلد آخر وآخرون من آخر. وتارة يكون محتوياً على رجال من أوطان شئ إما ظاهراً في السياق أو معروفاً من الطلاق.

وفي أسماء الأماكن والبلدان مختلفٌ ومختلفٌ ومفترقٌ، ومن أجمع مصنف في ذلك «معجم البلدان» لأبي غبيـد البكري الأندلسي^(٣) و«المعجم» أيضاً لياقوت الحموي^(٤) وهو أيسر وأفيد.

(١) هو جزء أفرده الذهبی وسماه «الأمصار ذات الآثار» ذكر فيه أشهر الأمصار ومن نسب إليها من العلماء أو عاش فيها. وقد أورد الحافظ شمس الدين السخاوي قسماً كبيراً منه في كتابه «الإعلان بالتوبیخ» ص ٦٥٩ - ٦٦٨.

(٢) أخرجه مسلم ١٦/٨ (٢٥٧٧).

(٣) هو العلامة المتقن أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري نزيل قرطبة. له عدة مصنفات منها «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع» وهو مطبوع متداول. توفي سنة ٤٧٨هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٥/١٩.

(٤) ياقوت الحموي أديب نحوی أخباري مؤرخ مشهور. توفي سنة ٦٢٦هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣١٢/٢٢. وكتابه «معجم البلدان» كثیر الفوائد، وقد طبع طبعات متعددة. واختصره صفي الدين عبد المؤمن ابن عبدالحق البغدادي وسماه «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاء» وهو مطبوع مشهور أيضاً.

البيت السابع عشر:

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كُلَّمَا كَتَبَتْ فِي الصُّحْفِ تَارِيَخَ مَوْتِ أَهْلٍ مَغْنَاهُ

«صلَّى» هنا من الصَّلاة التي هي من الله عزَّ وجلَّ رَحْمَةً ومن الملائكة دُعَاءً على الأكثَر، وقيل: الصَّلاة من الملائكة رَقَّة واستدعاء الرَّحْمَة من الله، وقيل: صَلَّاةُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَلَّاةُ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرِيمٌ، وَفِي «مُختَصِّر العَيْنِ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ الْخَطِيبِ: وَصَلَواتُ النَّاسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دُعَاؤُهُمْ لَهُ وَذِكْرُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدَ فِي «الْجَمْهُرَةِ»: وَاحْتَلَفُوا فِي اسْتِقَاقِ الصَّلَاةِ فَقَالَ قَوْمٌ: الصَّلَاةُ الدُّعَاءُ وَمِنْهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ اسْتِقَاقُ الصَّلَاةِ مِنْ رَفْعِ الصَّلَاةِ فِي السُّجُودِ، وَالْأُولُى أَعْلَاهُ. انتهى. وَالصَّلَاةُ وَسَطُ الظَّهَرِ لِكُلِّ ذِي أَرْبَعٍ وَلِلنَّاسِ، وَقَالَ: الصَّلَاةُ مَأْخُوذٌ مِنَ الذَّنْبِ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ وَشَمَائِلِهِ. وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِيُّ^(١) إِلَى القَوْلِ الثَّانِي أَنَّ اسْتِقَاقَ الصَّلَاةِ مِنْ رَفْعِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: أَمَا الصَّلَاةُ فِي الْلِّسَانِ فَهِيَ التَّعْظِيمُ، وَقَالَ لِلصَّلَاةِ الْمَغْهُودَةِ صَلَاةً لِمَا فِيهَا مِنْ حَيْثِ الصَّلَاةِ وَهُوَ وَسَطُ الظَّهَرِ لِأَنَّ انْحِنَاءَ الصَّغِيرِ لِلْكَبِيرِ إِذَا رَأَاهُ تَعْظِيمٌ مِنْهُ لَهُ . وَقَالَ: ثُمَّ تَوَسَّعُوا فَسَمُّوا كُلَّ دُعَاءً صَلَاةً إِذَا كَانَ الدُّعَاءُ تَعْظِيمًا لِلْمَذْعُورِ بِالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ وَالْتَّبَاؤِ لَهُ وَتَعْظِيمًا لِلْمَذْعُورِ لِهِ بِاِبْتِغَاءِ مَا يُبَتَّغَى لَهُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ وَجَمِيلِ نَظَرِهِ . قَالَ: إِذَا قَلَنا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ: اللَّهُمَّ عَظِمْهُ فِي الدُّنْيَا بِإِعْلَاءِ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارِ دَعْوَتِهِ وَإِبْقاءِ شَرِيعَتِهِ وَفِي الْآخِرَةِ بِتَشْفِيعِهِ فِي أُمَّتِهِ وَإِجْرَاءِ أَجْرِهِ وَمَثُوبَتِهِ وَإِبْدَاءِ فَضْلِهِ لِلْأُولَى وَالآخِرِينَ بِالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى كَافَةِ الْمُقْرَبَيْنَ الشَّهُودِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ أُوجِبَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا درَجَاتٌ وَمَرَاتِبٌ قَدْ يَجُوزُ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ فَاسْتُجِيبَ دُعَاؤُهُ فِيهِ أَنْ يُزَادَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ الدُّعَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا سَمِّيَنَا

(١) هو رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي. المتوفى سنة ٤٠٣ هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٣٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧.

رتبةً ودرجةً، ولهذا كانت الصلاةُ عليه مِمَّا يُقصَدُ بها فَضَاءً حَقِّهِ وَيُتَقَرَّبُ بِإِكْثارِهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَدْلُلُ عَلَى أَنَّ قَوْلَنَا: اللَّهُمَّ صَلُّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَاةً مِنَّا عَلَيْهِ أَنَّا لَا نَمْلِكُ أَيْصَالَ مَا يُعَظِّمُ بِهِ أَمْرُهُ وَيَعْلُو بِهِ قَدْرُهُ إِلَيْهِ إِنَّمَا ذَلِكَ بِيَدِ اللَّهِ تَعَالَى، فَصَحُّ أَنَّ صَلَاتَنَا عَلَيْهِ الدُّعَاءُ لَهُ بِذَلِكَ وَابْتِغَاوَهُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ثَناؤُهُ.

حكايةً عن الحليمي أبو بكر البهقي في «شعب الإيمان»^(١).

و«الإِلَه» هو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَغْبُودُ، وَمَعْنَى الْإِلَهِ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ يقال: أَلَهَ إِلَاهَ كَعَبَدَ عِبَادَةً وَرَزْنَاً وَمَعْنَى.

و«كَلَمًا» أَصْلُهَا «كُلًّا» الَّتِي مَوْضُوعُهَا الْإِحْاطَةُ بِالْجَمْعِ ثُمَّ أَدْخَلَتْ عَلَيْهَا «مَا» فَأَفَادَتْهَا مَعْنَى الْوَقْتِ وَنُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِ.

و«كُتُبَتْ» جَمِيعَتْ، وَأَصْلُ الْكَتَبِ جَمْعُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ، وَمِنْهُ كَتَبٌ يُكَتَّبُ كِتَابًا وَكِتَابًا وَكِتَابَةً إِذَا جَمَعَ حُرُوفَ الْخَطِّ.

و«الصُّحْفُ» مثُلَّ كَتَبٍ وَرَزْنَاً وَمَعْنَى، وَاحْدُهَا صَحِيفَةٌ وَتُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى صَحَافَةٍ وَرَبِّيَّا جَمَعُوا الصَّحِيفَةَ صِحَافًا قَالَهُ ابْنُ ذَرِيدَ، وَذَكَرَ أَنَّ الصَّحِيفَةَ قِطْعَةً مِنْ جِلْدٍ أَوْ وَرَقٍ يُكَتَّبُ فِيهَا.

و«التَّارِيخُ» تعرِيفُ الْوَقْتِ، يقال: أَرْخَتُ الْكِتَابَ وَوَرَخْتُهُ بِمَعْنَى إِذَا ذَكَرْتُ فِيهِ وَقْتَ كِتَابَتِهِ.

و«الْمَوْتُ» ضِدُّ الْحَيَاةِ.

و«أَهْلُ مَعْنَاهُ» أي أَهْلُ التَّارِيخِ الَّذِينَ يُغَنِّونَ بِهِ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ بَعْدَ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ: الْطَّلْبُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِزِيادةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبَجِيلِ وَالتَّكْرِيمِ وَزِيادةِ الدَّرَجَاتِ وَالْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّاتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا دَامَ الْمُؤْرِخُونَ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَجْمِعُونَ وَفَيَاتِ مَنْ مَاتَ وَمَنْ يَمُوتُ إِلَى انْقِضَاءِ مَوْتِ النَّاسِ.

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: الْإِزْدَافُ وَهُوَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظِهِ الْمُرَادُ لَهُ، وَهُوَ فِي قَوْلِي «كَتَبَتْ» وَالْمَرَادُ: جَمِيعَتْ، لَكِنْ أُتِيَتْ بِلَفْظِهِ «كَتَبَتْ»

(١) شعب الإيمان ٢١٩/٢ - ٢٢٠.

(٢) الجمهرة.

للّتوريّة بكتابيّة الحديثِ. وكذلك قولي «أهـل معناه» أي معنى التّاريـخ والمراد المُحدـثون.

ومنها التّـرشـيـح فقولي «موت» رـشـح معناه الذي هو التــفــريــق لــفــظــة «كتــبــتــ» التي معناها جــمــعــتــ.

ومنها التــتــورــيــة بكتابيــة الحديثــ والتــضــصــيف وــمــعــرــفــة التــارــيــخ وــالــوــفــيــاتــ من أنــوــاعــ الحديثــ:

فالــأــولــ: كتابــةــ الحديثــ وقد اــنــعــقــدــ الإــجــمــاعــ بعد الاــخــتــلــافــ على جــواــزــ كتابــةــ الحديثــ. وــقــوــاــعــدــ الكــتــابــ أــرــبــعــ جــمــعــتــهاــ فيــ قــوــلــيــ:

أــســ الــكــتــابــ أــرــبــعــ فــأــصــوــلــهــاــ والــجــبــرــ والــقــلــمــ الــقــوــيــ وــكــاــغــدــ^(١)

ولــلــكــتــابــ آــدــابــ: منها الــبــدــاــيــةــ بــبــيــســمــ اللــهــ الرــحــمــنــ الرــحــيمــ إــلــاــ أــمــامــ الشــعــرــ فــفــيــ خــلــافــ. ولــيــخــذــرــ مــنــ الــخــطــ الدــقــيقــ جــدــاــ فــإــنــ أــجــوــدــ الــخــطــ أــبــيــهــ، وــتــبــيــنــ بــضــبــطــهــ مــنــ شــكــلــ مــشــكــلــهــ وــنــقــطــهــ. وــأــوــلــ الــضــبــطــ فــيــ أــســمــاءــ النــاســ لــأــنــهــ لــاــ يــذــخــلــهــ قــيــاــســ.

ويــبــيــغــيــ الفــضــلــ بــيــنــ الــحــدــيــثــيــنــ وــنــحوــهــماــ بــدــارــةــ مــغــفــلــةــ^(٢) فإذا عــوــرــضــ كــلــ حــدــيــثــ جــعــلــ دــاخــلــ دــارــتــهــ نــقــطــةــ أوــ خــطــ بــوــســطــهــ خــطــ.

وكــذــلــكــ يــبــيــغــيــ أــنــ يــكــتــبــ حــاءــ مــفــرــدــ عــنــ الــاــنــتــهــاءــ مــنــ إــســنــادــ يــدــرــجــ عــلــيــهــ آخرــ، وــهــيــ عــبــارــةــ عــنــ التــحــوــيــلــ وــالــحــائــلــ بــيــنــ الــإــســنــادــينــ، وــالــثــطــقــ بــهــاــ حــالــةــ القرــاءــةــ هــوــ الــمــخــتــارــ لــلــأــحــوــطــ عــنــ ابنــ الصــلاحــ^(٣) وــغــيرــهــ، وــمــنــعــ مــنــ التــلــفــظــ بــهــاــ الــحــافــظــ عبدــالــقــادــرــ الرــهــاوــيــ^(٤) لــأــنــهــ أــثــبــتــ فــيــ صــلــاــ بــيــنــ الســنــدــيــنــ كــالــدــارــةــ بــيــنــ الــحــدــيــثــيــنــ.

وليــتــحــفــظــ الكــاتــبــ مــمــاــ يــجــبــ اــجــتــنــاــبــهــ فــيــ مــثــلــ أــنــ يــجــيــءــ عبدــالــلــهــ بنـ~ فــلــانـ~

(١) هــكــذــاــ فــيــ الــأــصــلــ مــجــوــدــ.

(٢) يعني: دائرة فارغة. والدائرة: الــهــالــةــ.

(٣) المقدمة ٣٢٢.

(٤) هو الحافظ المحدث الرحــلــ أبوــ محمدــ عبدــالــقــادــرــ بنـ~ عبدــالــلــهــ الرــهــاوــيــ الحــنــبــلــيــ. المتوفــىــ ســنةــ ٦١٢ــهــ. تنــظرــ تــرــجــمــتــهــ فــيــ ســيــرــ الــأــعــلــامــ الــبــلــاءــ ٧١/٢٢ــ.

فيكتب عبد في آخر سُطْرٍ وما بعد عبد في أول السُّطْر الآخر. ومثل أن يجيء لا إله إلا الله النَّفِي في آخر سُطْرٍ والإثبات في أول السُّطْر الآخر. وكذلك رسول الله ﷺ فيكتب رسول في آخر السُّطْرٍ وما بعده في أول الآخر.

وممَّا تَجَبُ : العناية بالاجتهاد على كتابة الثناء على الله عز وجل عند ذكره والصلة والسلام على نبيه ﷺ كلما مر ذلك خطأ ونُطِقاً سواء ذُكر في الأصل أو لم يُذْكُر ولا يُتَقَيَّدُ فيه بالرواية . وكذلك كتابة التَّرَضِي على الصحابة والتَّرَحُّم على من دونهم عند ذكرهم .

وليكن ذلك من غير رَمْزٍ ببعض حُرُوف ذلك . وإنما جُوز الرَّمْزُ في كتابة بعض الفاظ الأداء كحدثنا فالجمهور يحذفون شطرها الأول وهو المشهور، وبعضهم اقتصر على الضمير فقط، وبعضهم حذف أول حرف فقط، وحذف بعضهم الحاء والدال وألصق بما بقي قافاً في أوله إشارة إلى «قال حدثنا». والأكثر يُبَقِّون من «أخبرنا» الألف والضمير ويحذفون ما بينهما، وأبقي بعضهم الراء بينهما، وجعل بعضهم بدلاً للراء موحدة وليس بحسين فيما قاله ابن الصلاح^(١). ورمز بعضهم عن «أنبأنا» بحذف الضمير منها .

ومن شاء منهم حذف لفظة «قال» بين الحَدَثَيْن^(٢) خطأ لا نُطِقاً، وكذا إن تكررت كحدثنا فلان قال: قال فلان، يحذفون إحديهما كتابة . والأظهر صحة السَّمَاع الذي حُذِفت في «قال» نُطِقاً فيما ذكره ابن الصلاح^(٣) وتبعه التَّوَوِي^(٤). ومنه أيضاً حذف لفظة: «يُحَدِّثُ» في مثل: سَمِعْتُ فلاناً يُحَدِّثُ

(١) المقدمة ٣٢٠ - ٣٢١.

(٢) يعني: بين صيغتي التحديث. فإن لفظة «قال» هي جملة تقع بين الاسم وبين صيغة التحمل فيقول الرواية مثلاً: «حدثنا فلان قال: حدثنا»، فتعارف المحدثون على حذفها خطأ مع النطق بها عند قراءة الحديث.

(٣) المقدمة ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٤) تدريب الرواية.

عن فلان. وكذا لفظة «أنه» في مثل: أخبرنا فلان أنه سمع فلاناً. وكذا لفظة «قيل له» ونحوها في مثل: قرئ على فلان قيل له: أخبرك فلان. والنتيجة بكل ذلك حالة السَّماع أخرى وأقوى.

وليُقابل الطالب كتابه بأصل شيخه، أو بأصل قُوبَلْ بأصل شيخه أو نحو ذلك. وأعلا المُعارضَة حالة السَّماع من الشِّيخ بأصله، وقيل: مُعارضَة الكاتب مع نفسه. وإذا صَحَّت المُعارضَة أشار إليها آخر الكتاب أو أوله.

وإذا حَصَلَ خَلْلٌ أصلَحةُ ويقُوْلُ إِمَّا بزيادةٍ أو نَفْصِنْ أو تقدِيمٍ أو تأخيرٍ أو تصحيفٍ أو مشكلٍ:

فالأول: يجب حذفه إِمَّا بضرِبٍ عليه بـأَنْ يَخْطُّ خَطًّا مُلْصَقاً بالمَضْرُوبِ عليه من أعلا أوله إلى أعلا آخره من غير طمس بحيث يقرأ ما تحت المَضْرُوبِ وهذا أحسن. وإن أزيل بكشطِ أو نحوه جاز. ومنه المكررُ والضرِبُ على الثاني أولى ما لم يكن أول السَّطْرِ وآخره، فإذا كان كذلك ضربَ على الأول.

والثاني: النَّفْصِنُ فِي لُحْقٍ ويسمى اللَّحْقُ بالتحريك وربما سُكِّنَ في الشِّعر. فتارةً يَسْقُطُ من أثناء السَّطْرِ فِي شَارِعِ اللَّحْقِ من مكان السَّقْطِ إِشارةً مُنْفَضَلةً يسيرةً أو مُتَّصلةً بخطٍ دقيقٍ أو نقطٍ مُتَّصلٍ ذلك إلى أول الكلمةِ من اللَّحْقِ. وشرطه أنْ يُخرج له إلى جهة اليمين في الحاشية صاعداً كما تقدم لا حِتمَال سَقْطٍ ثانٍ ليُكتَبَ أسفل. ويُكتَبُ في آخر اللَّحْقِ «صح» إلا أن يكون من القرآن فلا.

والثالث: التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ فإنْ كان كُلُّ منهما كلمةً واحدةً كُتبَ فوقَ كُلِّ مِيمٍ مُفرَدةً، أو كَلِمَتَيْنِ فصاعداً كُتِبَ على أول الكلمةِ من المُقدَّمِ مِيمٌ ثم على آخر الكلمةِ الثانية منه «إِلَى» مُنْعَطِفةً الياءً إلى جهة اليمين، وكذا على أول الكلمةِ من المُؤَخَّرِ مِيمٌ وعلى آخر الكلمةِ منه مِيمٌ.

والرابع: التَّصْحِيفُ فِي ضَلْحَةٍ بَكْشَطٍ^(١) عن أربع وستين سنة.

البيت الثامن عشر:

والآل والصَّحْبِ مع أَتَبِاعِهِمْ سَبَّا عَلَى الطَّبَاقِ إِلَى أَيَّامِ لُقْيَا

آل النبي ﷺ أهل بيته وعياله وعترته، وقال أبو حيان يزيد بن حيان التَّيْمِي^(٢): قُلْنَا لَزِيدَ بْنَ أَرْقَمَ: مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ؟ قَالَ: أَلْ عَلَيْهِ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ الْعَبَاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٣). وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَةِ حَرْمَلَةَ^(٤) أَنَّ آلَ النَّبِيِّ ﷺ بْنُ هَاشَمَ وَبْنُو الْمُطَلَّبِ الَّذِينَ حُرِّمُتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ^(٥). وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِّنْ هَذَا الْمَالِ»^(٦) يَدْخُلُ فِيهِمْ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْمُ أَهْلِ الْبَيْتِ شَامِلٌ لَهُنَّ تَحْقِيقًا. وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ رَوَايَةِ نَافعِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: «كُلُّ تَقِيٍّ». فَهَذَا حَدِيثٌ وَاهِيُّ الإِسْنَادِ مِنْ قَبْلِ نَافعٍ^(٧).

و«الصَّحْبُ» والصَّحَابُ والصَّحَابَةُ والصَّحْبَانُ وَاحِدٌ، مِنْ صَحِيحَةِ يَضْحَبَهُ

(١) بعد هذا سقط ذهب في أثنائه تمام الكلام على إصلاح الخلل في حالة التصحيح وفي حالة اللفظ المشكل.

(٢) يزيد بن حيان التَّيْمِي راوٍ ثقة، من رجال التهذيب.

(٣) الأثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٩٤٣) عن الثوري عن يزيد بن حيان، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢١٥/٣ من طريق آخر عن يزيد بن حيان.

(٤) هو حرملة بن يحيى أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعى. وهو صدوق، من رجال التهذيب.

(٥) ينظر قول الشافعى في الأم ٦٩/٢.

(٦) قطعة من حديث طويل؛ أخرجه البخاري ٢٥/٥ (٣٧١٢)، وMuslim ١٧٧/٥ (٤٢٤١)، وMuslim ١٥٣/٥ (١٧٥٩) (٥٢) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٧) نافع أبو هرمز البصري ضعيف الحديث وكذبه يحيى بن معين «ميزان الاعتدال ٤٢٣/٤». وقد أخرجه من طريقه: العقيلي في الضعفاء ٢٨٦/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٢/٢، وابن الجوزي في العلل المتناثرة (٤٢٩).

وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (٣٣٥٦)، وفي الصغير (٣١٨) من طريق نوح بن أبي مريم عن يحيى الأنصاري عن أنس، به. ونوح ابن أبي مريم كذبوه في الحديث وقال ابن المبارك: كان يضع، كما في «التقريب».

صُحْبَةٌ وصَحَابَةٌ بِالفتح وبِكَسْرٍ عَاشَرَهُ فَهُوَ صَاحِبُهُ . وـ«الاتِّبَاعُ» جَمْعُ تَبَعٍ، وَتَبَعٌ يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ جَمِيعًا، وَمَعْنَى التَّبَعِ الْمُقْتَدِي بِمَنْ تَقْدِيمَهُ، وَيُقَالُ لِلْأَتِبَاعِ تَابِعُونَ أَيْضًا . وَفِي الْمُضْطَلِحِ: التَّابِعُونَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابَةَ، وَالْأَتِبَاعُ مَنْ لَقِيَ التَّابِعِينَ .

وـ«السَّبَبُ» وَاحِدُ الْأَسْبَابِ، وَيُقَالُ لِذِي الدِّينِ الْفَاضِلِ: ارْتَقَى فِي الْأَسْبَابِ، قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ فِي «مُختَصَرِ الْعَيْنِ» . وَالْأَسْبَابُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَأَيْضًا الْمَوَدَّةُ، وَأَيْضًا كُلُّ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ هُوَ سَبَبُ، وَأَيْضًا السَّبَبُ اعْتِلَاقُ قَرَابَةٍ . وَالسَّبَبُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ قَرِيبٌ .

وـ«الْطَّبَاقُ» مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَّ طَبَقٌ مِنَ الظَّلِيلِ وَمِنَ النَّهَارِ أَيْ مُغَظَّمُهُ، وَالْطَّبَاقُ أَيْضًا الْقُدْرُ وَالْمُلْؤُ وَالشَّيْءُ الَّذِي طُوبَقَ بِعُضُّهُ فَوَّ بَعْضِهِ .

وـ«الْقِيَاهُ» مُصَادَفَتُهُ وَرُؤْيَتُهُ، يُقَالُ: لَقِيَتُ الرَّجُلَ لَقَاهُ لَقِيَاً . وَلُقِيَانَا بِالضمِّ وَلُقِيَانَا بِالْكَسْرِ وَلَقَاءٌ وَلُقْيٌ وَلُقْيٌ بِالضمِّ وَلَقْرَاءٌ وَلَقَاهٌ صَادَفَتُهُ، وَمَنَعَ الْأُخْرِيَّ أَبُو نَصْرِ الْجَوَهْرِيُّ فَقَالَ^(١): وَلَا تَقْلِ لَقَاهُ إِنَّهَا مُولَدَهُ وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَربِ . انتهى . وَيُقَالُ: لَقِيَتُهُ لَقِيَاهُ وَاحِدَهُ وَلَقَاهُ بِمَعْنَاهُ .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: الْطَّلَبُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُصْلِي أَيْضًا عَلَى أَهْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ زَوْجَاتِ وَأَوْلَادِ وَعِتَرَةٍ وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَالْفَضْلِ وَالْمَوَدَّةِ، لَهُمْ صَلَاةٌ دَائِمَةٌ عَلَى مُرْوُرِ أَوْقَاتِ الظَّلِيلِ وَالنَّهَارِ تَغْلُو وَاحِدَةٌ فَوْقَ الْأَخْرِيِّ بِالْتَّضَاعِفِ إِلَى أَيَّامِ لِقَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ هُنَا رُؤْيَتُهُ وَتَعُدُّ أَيَّامُ الْلِقَاءِ كِيَومَ الْمَزِيدِ يَكُونُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا يَنْقَضِي أَبَدًا، أَنَّا لَنَا اللَّهُ ذَلِكَ فِي عَافِيَةِ .

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: بَرَاعَهُ الْخِتَامِ وَيُقَالُ: بَرَاعَهُ الْمَقْطَعِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ الْكَلَامِ تَامًا لَا يَسْتَدْعِي كَلَامًا بَعْدَهُ فَإِنْ تَبَهُ عَلَى الْإِنْتِهَا بِلَفْظِ مُشْعِرٍ بِذَلِكَ كَانَ أَبْلَغٌ وَلَا يَخْفَى ذَلِكَ مِنَ الْبَيْتِ . وَمِنْهَا التَّثْمِيمُ فِي قَوْلِي «سَبِّيَا» لِأَنَّهُ لَفْظٌ زَائِدٌ بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ زَادَهُ حُسْنَانًا وَبَيَانًا .

(١) الصَّاحِحُ .

ومنها تَمْكِينُ الْقَافِيَّةِ وهو استقرارها وقوهُ ارتباطها بما قبلها وقافيةُ هذا البيت من هذا القِسْم كالذى قبله، وقولي: «أيام لقياه» لا يُقال إنَّ لقاءَ الله عزَّ وجَلَّ أو لقاءَ النَّبِيِّ ﷺ على الاحتمالين في عَوْدِ ضمير «اللقياه» أَنَّه يكون في يوم واحدٍ وهو يوم القيمة فلا يَخْسُنُ أَنْ يقال: «أيام لقياه» لأنَّ نقول: إنَّ الْأَبْلَغَ ذِكْرَ الأَيَّامِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى تَعْدِيدِ الْمُصَلِّينَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وعلى آله وصحبه وتابعِيهِمْ لَأَنَّ كُلَّاً مِنْهُمْ لَهُ يَوْمٌ يَلْقَى فِيهِ رَبَّهُ عزَّ وجَلَّ أو النَّبِيِّ ﷺ فتَعَدَّدُتِ الأَيَّامُ لِتَعَدُّدِهِمْ، هذا إِذَا حُمِلَ عَلَى اللُّقِيِّ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، أَمَا إِذَا كَانَ فِي الْجَنَّةِ - وَهُوَ الْمَرَادُ - لِتُضَاعِفَ الصَّلَوَاتُ عَلَى الْأَبَادِ فَهُوَ أَيَّامٌ لِتَعَدُّدِ الرَّؤْيَاةِ فِي يَوْمِ الْمَزِيدِ وَغَيْرَهُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ إِلَى فِي قَوْلِي: «إِلَى أَيَّامِ لَقِيَاهُ» بِمَعْنَى عَلَى أَيِّ عَلَى تَعْدِيدِ أَيَّامِ الرَّؤْيَاةِ الَّتِي لَا تُخَصِّى جَعَلْنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فِي عَافِيَةِ.

ومنها التَّوْرِيَّةُ بِمَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَأَسْبَابِ الْحَدِيثِ وَطَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَهُوَ آخِرُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الْمَرْوِيِّ بِهَا فِي الْقَصِيدَةِ الْمُنِيفِ فَالْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ مِنْ ذَكْرِ وَأَنْشَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَفِيهَا مُصَنَّفَاتٌ مِنْ أَجْمَعِ مُخْتَصِّرَاتِهَا «الْتَّجْرِيدُ»^(١) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْذَّهَبِيِّ.

وَحَضْرُ الصَّحَابَةِ مُتَعَذَّرٌ.

وَحَدُّ الصَّاحِبِيِّ عَلَى الْأَحْسَنِ مِنَ الْأَقْوَالِ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ بَعْدَ الْمَبْعَثِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ يَغْقِلُ ثُمَّ ماتَ مُسْلِمًا. «فَمَنْ لَقِيَ» يَشْمَلُ الْبَصِيرَ وَالْأَعْمَى. وَ«وَفِي حَيَاتِهِ» يَخْرُجُ مِنْ رَأْيِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ قَبْلَ دِفْنِهِ أَوْ بَعْدِهِ فَلَيْسَتْ لَهُ صُنْبَحةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ: وَ«بَعْدَ الْمَبْعَثِ» يَخْرُجُ مِنْ رَأْهُ قَبْلَ الْمَبْعَثِ وَهُوَ عَلَى دِينِ الْحَنِيفِيَّةِ ثُمَّ ماتَ قَبْلَ الْبَعْثَةِ كَرِيدُ بْنُ عَمْرُو بْنُ نَفَيْلٍ فَلَا يُعَدُّ صَاحِبًا خِلْفًا لَابْنِ مَنْدَةَ^(٢) وَغَيْرِهِ مِنْ أَدْخَلَهُ فِي الصَّحَابَةِ، وَقَوْلِي: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يَخْرُجُ الْكَافِرُ. وَ«مِمَّنْ يَغْقِلُ» يَخْرُجُ مِنْ رَأْهُ مِنَ الْأَطْفَالِ قَبْلَ

(١) هو «تجريد أسماء الصحابة» وهو مطبوع متداول بين طلبة العلم.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن حمد بن يحيى العبدى الأصبهرى، المتوفى سنة ٣٩٥هـ له كتاب «معرفة الصحابة» من الكتب المهمة في هذا الباب.

التَّمْيِيز فَلَا يُعَدُ أَيْضًا صَحَابِيًّا خَلَافًا لَابْنِ مَنْدَةِ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ^(١). وَقَوْلِي: «ثُمَّ ماتَ مُسْلِمًا» يَخْرُجُ بِهِ مِنْ ارْتَدَّ وَماتَ كَافِرًا فَلَا يُعَدُ بِلَا خَلَافِ، أَمَّا مِنْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَتَبَثُّ لَهُ الصَّحَابَةُ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْوَفَاءِ فَفِي دُخُولِهِ فِي الصَّحَابَةِ نَظَرٌ إِلَّا مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الرُّدَّةَ مُخْبِطَةٌ بِشَرْطِ اتِّصَالِهَا بِالْمَوْتِ وَفِي هَذَا لَمْ تَتَصَلَّ فَيَدْخُلُ فِي الصَّحَابَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتُعْرَفُ الصَّحَابَةُ بِأَمْرِ مِنْهَا التَّوَاتِرُ كَصُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَبَقِيَّةِ الْعَشْرَةِ وَخَلْقِهِ^(٢) مِنَ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهَا الْاسْتِفَاضَةُ وَهِيَ دُونُ التَّوَاتِرِ كَضِيمَامَ بْنَ ثَغْلَبَةَ وَآخَرِينَ. وَمِنْهَا إِخْبَارُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ بِصُحْبَةِ غَيْرِهِ. وَمِنْهَا إِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِالصَّحَابَةِ بِشَرْطِ عِدَالَتِهِ وَقَبْوِيلَ مَقَالَتِهِ وَأَنْ يَكُونَ إِخْبَارُهُ بِذَلِكَ يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ.

وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ. وَفِيهِمُ الْمُكْثُرُونَ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسَ وَأَمْثَالِهِمْ، وَمِنْهُمُ الْمُقْلُونُونَ. وَرَتَبَهُمْ أَبْنُ سَعْدٍ فِي كِتَابِهِ خَمْسَ طَبَقَاتٍ: عَلَى السَّابِقَةِ فِي الإِسْلَامِ، وَأَهْلِ بَذْرٍ، ثُمَّ مَنْ شَهَدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا، ثُمَّ مَنْ شَهَدَ الْخَنْدَقَ وَمَا بَعْدَهَا، ثُمَّ مُسَلِّمَةَ الْفَتْحِ وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَطْفَالُهُمْ رُؤْيَةً فَقَطْ حَدَّثُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ لَمْ يَحْدُثُوا. وَفِي تَرْتِيبِهِمْ غَيْرُ مَا ذُكِرَ.

وَأَفْضَلُهُمْ مُطْلَقاً أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَهُؤُلَاءِ كَانُوا يُفْتَنُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ السَّتُّ الْبَاقِونَ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، ثُمَّ الْبَذْرِيُّونَ، ثُمَّ أَصْحَابُ أُحَدٍ، ثُمَّ أَهْلُ الْحُدَيْنَيَّةِ. وَمِمَّنْ لَهُ مَزِيَّةٌ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، وَكَذَا مِنَ الْأَنْصَارِ أَهْلِ الْعَقَبَتَيْنِ، وَكَذَا مِنَ مَاتَ وَاسْتُشْهِدَ فَتَقَدَّمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) هو حافظ المغرب العلامة يوسف بن عبد الله بن محمد النمري الأندلسي، صاحب التصانيف النافعة، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. له في هذا الباب كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وهو من الكتب المهمة أيضاً. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨.

(٢) ضمام بن ثعلبة السعدي قدم على النبي ﷺ، أرسله إليه بنو سعد بن بكر فسأله عن فرائض الإسلام. وحديثه مشهور مخرج في الصحيحين وغيرهما. له ترجمة في كتب الصحابة ومنها: أسد الغابة ٥٧/٣، والإصابة ٢١٠/٢.

والثاني: مَعْرِفَةُ الْأَتَابِعِ وَهُمُ التَّابِعُونَ لِغَةً وَالوَاحِدُ تَابِعٌ وَهُوَ مِنْ لَقِيَ صَحَابِيًّا فَأَكْثَرُ، وَعَلَى هَذَا عَمَلُ الْجُمْهُورِ. وَاشْتَرَطَ أَبْنُ حِبَانَ وَالْحَالَةُ هَذِهُ أَنْ يَكُونَ حِينَ لِقَائِهِ الصَّحَابِيُّ فِي سَنْ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ إِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِالرُّؤْيَا.

وَهُلْ مَنْ يَرَى عِيسَى ابْنَ مَرِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ نُزُولِهِ آخِرَ الزَّمَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُعَدُّ تَابِعَيَا لِمَا صَحَّ مِنْ رُؤْيَا عِيسَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَلَةَ الْمِعْرَاجِ وَكَلَامِ الصَّالِحِ مِنْهُمَا لِلآخرِ، وَقَوْلُ عِيسَى نَبِيِّنَا عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَرْحُباً بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ»^(١) الْأَظَهَرُ نَعَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَتَبَ مُسْلِمُ التَّابِعِينَ عَلَى ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ وَأَرْبَعَ وَكَذَلِكَ ابْنُ سَعْدٍ نَحْوَهُ.

وَخَيْرُهُمْ أُويسُ الْقَرْنَيُّ^(٢).

وَمِنْ كَبَارِهِمُ الْمُخَضِّرِمُونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالإِسْلَامَ فَلَمْ يُسْلِمُوا إِلَّا بَعْدَ وَفَاتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَجْبَيرُ بْنُ نُفَيْرٍ^(٣) وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ^(٤) وَغَيْرِهِمَا.

وَمِنْ أَفْضَلِهِمُ الْفُقَهَاءُ السَّبْعُونُ الَّذِينَ نَظَمُوهُمْ بَعْضُ السَّلْفِ فِي بَيْتِيْنِ وَتَلَوُّهُمَا فِي نَظَمِي بَيْتِيْنِ عَرَفْتُهُمْ فِيهِمَا بِأَنَّهُمْ فُقَهَاءُ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْخِلَافِ فِي عَدِّ بَعْضِهِمْ فِيهِمْ. وَالْأَبْيَاتُ هِيَ:

أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَئِمَّةٍ سَعِيدًا أَبَا بَكْرَ سُلَيْمَانَ خارِجَةٍ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ فَحَقْقَ مَخَارِجَةٍ ^(٥)	فَقِسْنَمْتُهُ ضِيَّنَزِي عَنِ الْحَقِّ خارِجَةٍ فَخُذْهُمْ عَبِيدَ اللَّهِ عُزْزَوَةَ قَاسِمًا حُفَيْدَ لَعَوْفَ قَيْلَ أوْ ذَاكَ سَالِمَ
--	--

(١) هو قطعة من حديث طويل؛ أخرجه البخاري ٩٧/١ (٣٤٩) و٤/٤ (٣٣٤٢)، ومسلم ١٠٢/١ (١٦٣) من طريق الزهرى عن أنس بن مالك عن أبي ذر الغفارى.

(٢) هو الزاهد القدوة أُويس بن عامر بن جزء القرني اليماني. أدرك النبي ولم يره، وسكن الكوفة. ومدحه النبي في حديث رواه الإمام مسلم. تنظر ترجمته في أسد الغابة ١٧٩/١، وسير أعلام البلاء ١٩/٤.

(٣) هو من رجال التهذيب.

(٤) وهو من رجال التهذيب أيضاً.

(٥) هم على ترتيب المؤلف: عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، وعروة بن

هُمْ فُقَهَاءُ التَّابِعِينَ بِطَيْنَةٍ وَفَتَوَاهُمُ فِي الدِّينِ لِلَّهِمَ فَارْجِهِ

والثالث: أسباب الحديث وهو كلّ حديث له سبب قيل لأجله. ويأتي السبب ظاهراً كحديث عمر رضي الله عنه: سمعني النبي ﷺ وأنا أخلف بأبي فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بَآبَائِكُمْ، الْحَدِيثُ»^(١). ومنه ما هو غير ظاهر في صلب الحديث وينتفع من طريق أخرى ك الحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»^(٢) اشتهر أنه قيل بسبب مهاجر أم قيس القصة^(٣). ويأتي السبب تارةً مرفوعاً وتارةً من بعد النبي ﷺ.

والرابع: الطبقات واحدها طبقة، ومعناها لغة: القوم المتشابهون. وأما المضطط فهي تشابه القوم سيناً وسندأ، فإن تشابهوا سندأ لا سيناً فيجعلون طبقة لاشراكهم في الأخذ كأنس بن مالك وإضرابه مع العشرة المشهود لهم بالجنة ويحتاج مع معرفة ذلك إلى معرفة مواليد الرواة وعمن أخذوا ومن أخذ عنهم ووفياتهم. ولابن سعيد في ذلك «الطبقات الكبرى». وصنف فيه غير واحد من الأئمة.

البيت التاسع عشرة:

كَذَا السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ السَّلَامُ لَهُمْ يَعُودُ بَذْءًا عَلَيْهِمْ مَا خَتَمْنَاهُ

= الزبير بن العوام، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد بن ثابت. ومنهم من ذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بدل أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي. وقيل بدلهما: سالم بن عبدالله بن عمر. وينظر معرفة علوم الحديث ص ٥٤.

(١) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ١٦٤/٨ (٦٦٤٧)، ومسلم ٨٠/٥ (١٦٤٦).

(٢) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ٢/١ (١١) و١/٥٤ (٢٥٢٨) و٣/١٩٠ (٣٨٩٨) وغيرها، ومسلم ٤٨/٦ (١٩٠٧).

(٣) هو رجل هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، فكان يقال له: مهاجر أم قيس. وينظر فتح الباري ١/١٣.

هذا البيت ألحقته بآخر القصيدة بأن تلقاها عن طائفة عديدة تكملة لامثال أمر الله العظيم بإثبات الصلاة على النبي ﷺ بالتسليم وطلبًا للأجر الجسيم والثواب العميم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

و«السلام» الأول هنا التحية ومعناها الدعاء بالسلامة من الآفات، وسميت الجنة دار السلام لأنها على أحد التأويلات دار السلامة من الموت والأسماء والآفات، وذكر الحليمي في معنى السلام على رسول الله ﷺ وجهين:

أحدهما: أنه اسم السلام عليه، قال: السلام من أسماء الله عز وجل فكأنه يقال اسم الله عليك، وتأويله لا خلوت من الخيرات والبركان وسلمت من المكاره والمذام إذا كان اسم الله تعالى إنما يذكر على الأعمال توقعًا لاجتماع معاني الخير والبركة فيه وانتفاء عوارض الخلل والفساد عنه. ووجه آخر وهو أن يكون معناه: ليكن قضاء الله عليك السلام وهو السلامة كالمقام والممقامة والملام والملامة أي سلمك الله من المذام والنفاثين، فإذا قلنا اللهم سلم على محمد فإن نريد اللهم اكتب لمحمد ﷺ في دعوته وأمته وذكره السلامة من كل نقص فتزداد دعوته على الأنام علوا وأمته تكاثراً وذكره ارتفاعاً، ولا يعارضه ما يوهن له أمرأ بوجهه من الوجوه والله أعلم، ذكره البهقي عن الحليمي في «شعب الإيمان»^(١).

و«السلام» الثاني من أسماء الله عز وجل، قال الله عز وجل: «السلام المؤمن المهيمن» [الحشر: ٢٣]، وفي الحديث: «إإن الله عز وجل هو السلام»^(٢) وكذلك الحديث الآخر: «الله أنت السلام ومنك

(١) شعب الإيمان ٢٢٠/٢ - ٢٢١.

(٢) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ٢١١/١ (٨٣١) و١/٢ (٨٣٥) و٨/٦٣ (٦٢٣٠) و٩/٨ (٦٣٢٨) و٩/١٤٢ (٧٣٨١)، ومسلم ١٣/٢ (٢٠٤) (٥٥) من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

السلام»^(١). وحَكَى أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي^(٢) في معناه ثلاثة أقوال:

الأول: السلام الذي سَلِمَ من كُلُّ عَيْبٍ وَبَرِيءٍ من كُلُّ آفةٍ وَنَقْصٍ يَلِيقُ بسُوَاهٍ من المخلوقات.

الثاني: إِنَّهُ ذُو السَّلَامِ أَيُّ الْمُسْلِمِ عَلَى عِبَادِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَلَامٌ فَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾

الثالث: إِنَّ مَعْنَاهُ سَلَامُ الْخَلْقِ مِنْ ظُلْمِهِ. وَالصَّحِيحُ إِنَّ السَّلَامَ بِالْمَعْنَى كُلُّهَا عَلَى التَّتِمَامِ وَالْكَمَالِ فِي الذَّاتِ وَالْوُجُودِ وَالصَّفَاتِ وَالْفِعْلِ وَبِمَعْنَى الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ قَالَهُ أَبُو بَكْرٌ فِي كِتَابِهِ «الْأَمْدُ الْأَقْصِي».

و«يعود» من العَوْدِ وهو من ثُنْيَةِ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ عَادَ يَعُودُ عَوْدًا أَيْ رَجَعَ.

و«بَدْءًا» من قولهم: بَدَأْتُ بِالشَّيْءِ بَدْءًا أَيْ ابْتَدَأْتُ بِهِ أَوْلَ الْأَمْرِ و«ما» التي في البيت مع «خَتَمْنَا» بمِنْزَلَةِ المَضْدُرِ أَيْ خَتَمْنَا. وَخَتَمْنَا بِلْغَنَا آخَرَهُ، يقال منه خَتَمَ الشَّيْءَ أَخْتَمَهُ خَتَمًا إِذَا فَرَغْتُ مِنْهُ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: وَكَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ وَتَابِعِيهِمْ فِي دُوَامِهَا عَلَى التَّضَاعُفِ يَكُونُ السَّلَامُ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَكُونُ عَوْدًا عَلَى بَدْءِ خَتَامِنَا إِيَّاهُ فَلَا يَنْفَضِي.

وَفِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: الْجَنَاسُ التَّامُ وَيَقَالُ لَهُ: الْكَامِلُ وَالصَّرِيحُ أَيْضًا؛ وَهُوَ اتِّفَاقُ كَلْمَتَيْنِ لَفْظًا وَخَطْطًا مَعَ اخْتِلَافِهِمَا مَعْنَى وَشَرْطًا كَقُولِيِّ: «السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ السَّلَامُ».

وَمِنْهَا الْمُطَابِقَةُ بَيْنَ الْبَدْءِ وَالْخَتْمِ وَلَهُمْ وَعْلَيْهِمْ.

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند في المسند ٥٩١/٩٤، ومسلم ٢٧٥/٥٢٧٩، وأبو داود ١٥١٣، والترمذني ٣٠٠، والنمسائي في الماجتبى ٦٨/٣، وابن ماجة ٩٢٨ من طريق أبي أسماء الرحيبي عن ثوبان رضي الله عنه.

(٢) هو الفقيه الأندلسي صاحب كتاب «أحكام القرآن» وغيره، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٧.

ومنها التَّرْشِيحُ فقولي : «خَتَمَنَاهُ» رَسَخَ قولي : «يَعُودُ» .

ومنها النَّعَالُ وَهُوَ أَنْ يَتَمَّ مَعْنَى الْبَيْتِ قَبْلَ قَافِيهِ ثُمَّ يُؤْتَى بِهَا فِي زِيَادَتِهِ مَعْنَاهَا تَجْوِيدَ مَا سَبَقَ ، فَعِنْدَ قَوْلِي فِي الْبَيْتِ : «يَعُودُ بَذْءًا عَلَيْهِمْ» يَتَمَّ مَعْنَاهُ ثُمَّ جَاءَ قَوْلِي : «مَا خَتَمَنَاهُ» فَزَادَ مَعْنَاهُ تَجْوِيدًا لِمَا تَقْدِيمَ مِنْ تَسْلِيلِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ ذُكِرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ .

وَمِنْهَا بِرَاعِةُ الْخِتَامِ الْمُذَكُورَةُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا ، وَأَبْلَغَهَا التَّثْبِيَّةُ عَلَى الْخِتَامِ بِلَفْظٍ يُشَعِّرُ بِالْتَّمَامِ كَقَوْلِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ «خَتَمَنَاهُ» إِشَارَةً إِلَى الْفَرَاغِ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّذِي شَرَحَنَاهُ .

وَبِهَذَا تَمَّ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مَا قَصَدْنَا فَلَلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى نِعْمَةِ وَلِهِ الشَّكْرُ عَلَى أَيْدِيهِ وَكَرْمِهِ وَنِسَائِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَمْنَأَ بِعَفْوِهِ عَمَّا وَقَعَ وَسَلَفَ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ سُئَالٍ وَأَكْرَمُ مِنْ أَعْطَى وَأَرْحَمُ مِنْ رَأْفَ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَعَلَى آلِهِ أَشْرَافِ الْأُمَّةِ وَأَصْحَابِهِ الْأَعْلَامِ الْأَئَمَّةِ وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

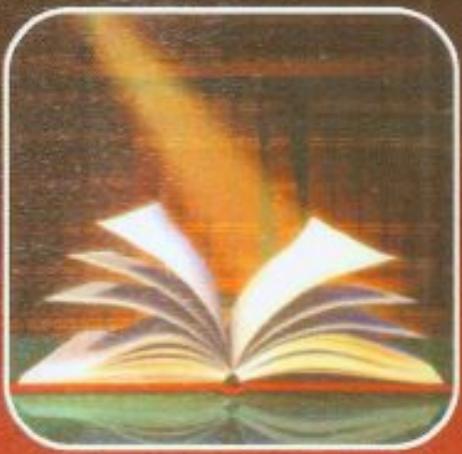


فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

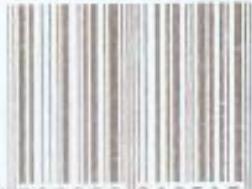
الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١١	ترجمة المؤلف
١١	مؤلفاته
١٢	المصادر
١٢	وصف المخطوط
١٧	النص المخطوط
٩٩	فهرس الموضوعات



كتاب
عَقُودُ الرَّرِيفِ فِي عِلْمِ الْأَمْرِ وَ مَرْحَصَهَا



ISBN 9953-81-061-6



9 789953 810515